



الأمم
المتحدة

UNEP/OzL.Conv.13/8

UNEP/OzL.Pro.36/9

Distr.: General
11 November 2024

Arabic
Original: English

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون

بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

الاجتماع السادس والثلاثون للأطراف في بروتوكول
مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
بانكوك، 28 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا
لحماية طبقة الأوزون
بانكوك، 28 تشرين الأول/أكتوبر-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

تقرير الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون المشترك مع الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

مقدمة

- 1- عُقد الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون المشترك مع الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك في الفترة من 28 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
- 2- وترد في هذا التقرير المداولات التي جرت في إطار البنود المدرجة في جدول الأعمال الموحد للاجتماع المشترك؛ وعند ورود أي إشارة إلى هذا الاجتماع ينبغي أن يُفهم أنها تشير إلى الاجتماع المشترك للهيئتين.

الجزء الأول: الجزء التحضيري (28-30 تشرين الأول/أكتوبر 2024)

أولاً- افتتاح الجزء التحضيري

- 3- افتتح الجزء التحضيري الرئيس المشارك، ميروزا محمد (ملديف) ورالف بريسكورن (مملكة هولندا)، في الساعة 10:05 من يوم الإثنين 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
- 4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من ديشين تسيرينغ، المدير والممثلة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ والمديرة بالنيابة لشعبة تغير المناخ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وميغومي سيكي، الأمينة التنفيذية لأمانة الأوزون.
- 5- وأشادت السيدة تسيرينغ في بيانها ببروتوكول مونتريال بوصفه رمزاً للوحدة تم من خلاله تتساق الجهود العالمية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون. وأشارت إلى أن استعادة طبقة الأوزون مكنت من الحماية من الأشعة فوق البنفسجية الضارة والحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، في حين أدى انخفاض الإشعاع فوق البنفسجي الفعال بيولوجياً إلى انخفاض إنتاج الأوزون على مستوى الأرض، مما أدى إلى تحسين جودة الهواء وإفادة صحة الإنسان. كذلك ساهم التخلص التدريجي من مركبات الكربون الكلوروفلورية ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية في التخفيف من آثار تغير المناخ.

وينبغي لجميع الأطراف التي لم تصدق بعد على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال أن تصدق على هذا التعديل الذي يمكن أن يجنبنا ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 0,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وأوضحت أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يزال ملتزماً بتيسير الانتقال السلس للجميع نحو بدائل لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية ومركبات الكربون الهيدروفلورية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، في عملية تستوجب الالتزام الثابت والابتكار التكنولوجي والدعم المالي.

6- وكان الوصول إلى خدمات التبريد أمراً ضرورياً لحماية السكان والاقتصاد من ارتفاع درجات الحرارة ولحفظ الغذاء والدواء. وعلاوة على ذلك، ساهمت الإجراءات المتعلقة بالتبريد في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي تحسين نوعية الحياة وتحقيق فوائد اقتصادية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعزز تشريعاتها الوطنية وأطرها السياساتية المتعلقة ببروتوكول مونتريال وأن تشجع على اعتماد تكنولوجيات مراعية للأوزون والمناخ، مع مراعاة كفاءة استخدام الطاقة، والتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية. وشجعت جميع الأطراف على وضع خطط عمل وطنية في مجال التبريد من أجل دمجها في مساهماتها المحددة وطنياً. وقد كرس برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجهوده لتعزيز أفضل الممارسات وثقافة عالمية للإدارة الرشيدة لغازات التبريد في قطاعي التبريد وتكييف الهواء، بما في ذلك من خلال مبادرات من قبيل المعهد العالمي المتعلق بالتبريد وحلقة عمل أمانة الأوزون بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها. وقد عزز بروتوكول مونتريال تحقيق إنجازات هامة، بما في ذلك التخلص التدريجي من أكثر من 99 في المائة من المواد المستفدة للأوزون، وهو ما يشهد على قوة الإبداع والتعاون. وينبغي تسخير الحكمة والعزيمة الجماعية لضمان نجاح الاجتماع الحالي.

7- وفي معرض ترحيبها بالمشاركين في بانكوك، سلطت السيدة سيكي الضوء على العمل المتميز الذي اضطلعت به الهيئات الفرعية لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وأتنت على هذا العمل، ولا سيما الأعمال التحضيرية للاجتماع الحالي ونتائجه، وقالت إنها ينبغي أن تساعد الأطراف في وضع إجراءات ملموسة من أجل المضي قدماً. وقد منح بروتوكول مونتريال وتعديل كيغالي للبروتوكول الأمل للبشرية من خلال الجهود التي بذلت في إطار هذين الصكين مما ساهم بشكل كبير في التصدي لأزمة تغير المناخ المتنامية على نطاق كوكب الأرض. وسيؤدي خفض التدرجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية وزيادة كفاءة واستدامة تكنولوجيا التبريد إلى تحقيق فوائد إضافية كبيرة فيما يتعلق بالمناخ. إن تنفيذ تدابير إدارة فعالة للمادة المبردة طيلة دورتها عن طريق العمل المتضامن من شأنه أن يتيح أيضاً تجنب زهاء 39 غيغا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من انبعاثات مركبات الكربون الهيدروفلورية ومركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في قطاع التبريد خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة.

8- وتمثل الذكرى السنوية الرئيسية القادمة لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وتعديل كيغالي معالم بارزة هامة، وتوفر فرصاً لتسليط الضوء على الإنجازات الهائلة التي تحققت في إطار هذه الصكوك وقدرتها على تحقيق المزيد من النجاح. وفي هذا الصدد، كان التصديق العالمي على تعديل كيغالي أمراً حاسماً الأهمية من أجل جني فوائده الكاملة؛ وينبغي أن يتحقق هذا الهدف بحلول الذكرى السنوية العاشرة للتعديل في عام 2026.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - الحضور

9- حضر الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا المشترك مع الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال ممثلو الأطراف التالية: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسواتيني، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلاند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتشيكيا، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر القمر، وجزر كوك،

وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ودومينيكا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولكسمبرغ، وليبيريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختشتاين، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملايو، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وبنغلاديش، ومملكة هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

10- وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: وحضر الاجتماع أيضاً ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ومثلت أيضاً أفرقة التقييم التابعة لبروتوكول مونتريال.

11- وحضر أيضاً ممثلو الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية والصناعية والأكاديمية والهيئات الأخرى التالية: شركة A-Gas الدولية؛ وفرع شركة A-Gas (أستراليا) القابضة المحدودة؛ وشركة AGC للمواد الكيميائية؛ والتحالف من أجل اقتصاد الكفاءة في استخدام الطاقة؛ والاتحاد من أجل سياسة مسؤولة تجاه الغلاف الجوي؛ ورابطة الموزعين والعاملين في مجال تكييف الهواء وخبراء التبريد؛ وشركة ATMOSphere؛ وشركة بلو ستار المحدودة؛ ومختبر احتواء الكربون؛ ومركز العدالة والتنمية البيئية؛ وشركة كيمرز بلجيكا المحدودة؛ والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب؛ والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر؛ ومؤسسة كلايمت ووركس؛ ومبادرة كلينتون لتوفير سبل الرعاية الصحية؛ وبرنامج التعاون في مجال وضع مقاييس العلامات والأجهزة؛ والمجلس المعني بالطاقة والبيئة والمياه؛ وشركة دايفن؛ وشركة Danfoss A/S (الدانمرك)؛ والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)؛ وشركة الحلول البيئية والصناعية؛ ووكالة التحقيقات البيئية؛ والرابطة الأوروبية لعمال تركيب أجهزة التبريد وتكييف الهواء؛ ومجلس صناعة الحماية من الحرائق (المواد المستنفذة للأوزون وغازات الاحتباس الحراري الصناعية)؛ ومؤسسة Glencoe Strategies LLC؛ ومؤسسة Global Policy Associates؛ ومؤسسة الأرض الخضراء؛ ومؤسسة Guidehouse Germany GmbH؛ وشركة كوجارات المحدودة للمواد الكيميائية الفلورية؛ ومعهد التدفئة والتبريد وتكييف الهواء؛ وشركة ICF الدولية؛ وشركة iFOREST؛ ومعهد بحوث التكنولوجيا الصناعية؛ ومعهد استراتيجيات الطاقة والمناخ؛ ومعهد الحوكمة والتنمية المستدامة؛ والمبادرة الدولية للطاقة؛ والمعهد الدولي للتبريد؛ وجامعة ليدن؛ والرابطة اليابانية لمصنعي مركبات الكربون الفلورية؛ والرابطة الكورية لصناعة البتروكيماويات؛ ومختبر لورانس بيركلي الوطني؛ وجامعة الدول العربية؛ ورابطة صناعة مانيتوبا لحماية الأوزون؛ وشركة MEBROM؛ ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية؛ وجامعة نيويورك؛ ومعهد البحوث Ökorecherche؛ ومركز التعاون البيئي لما وراء البحار؛ وجامعة بيكينج؛ ورابطة مصنعي غازات التبريد؛ ومنظمة Refrigerant Reclaim Australia؛ والشركة الأسترالية للمبردات؛ وجمعية مصنعي أجهزة التبريد وتكييف الهواء؛ وجمعية تجار أجهزة التبريد وتكييف الهواء؛ ومؤسسة سيكوي للمناخ؛ وشركة SilverLining؛ ومنظمة حلول من أجل مناخنا؛ ومنظمة البحث والعمل المستدامين من أجل التنمية البيئية (SRADev)؛ وشركة SRF المحدودة؛ وشركة تحليلات الاستدامة؛ وشركاء سوستانا للتبريد؛ وشركة سامسونج التايلاندية للإلكترونيات؛ وشركة كاربون ترست؛ ومعهد الطاقة والموارد؛ والرابطة اليابانية لصناعات التبريد وتكييف الهواء؛ وشركة Tradewater؛ وشركة والتون للصناعات التكنولوجية المتقدمة.

باء - إقرار جدول أعمال الجزء التحضيري

12- أُقرَّ جدول الأعمال التالي للجزء التحضيري على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/1-UNEP/OzL.Pro.36/1، بصيغته المعدلة:

- 1- افتتاح الجزء التحضيري.
- 2- المسائل التنظيمية:
 - (أ) إقرار جدول أعمال الجزء التحضيري؛
 - (ب) تنظيم الأعمال.
- 3- التقريران الماليان للصندوقين الاستثنائيين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، وميزانيتا الصندوقين.
- 4- المسائل المتعلقة بروتوكول مونتريال:
 - (أ) النظر في عضوية هيئات بروتوكول مونتريال لعام 2025:
 - '1' عضوية لجنة التنفيذ بموجب إجراء عدم الامتثال لبروتوكول مونتريال؛
 - '2' عضوية اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛
 - '3' الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح العضوية؛
 - (ب) المسائل المتعلقة بمركب الكربون الهيدروفلوري-23:
 - '1' انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23: تقريراً فريق التقييم العلمي وفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي (المقرر 7/35، الفقرتان 1 و2)؛
 - '2' التغييرات المحتملة على نماذج الإبلاغ عن البيانات فيما يخص الإبلاغ عن مركب الكربون الهيدروفلوري-23؛
 - (ج) إدارة المادة المبردة طيلة دورتها، بما في ذلك نتائج حلقة العمل بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها (المقرر 11/35)؛
 - (د) المواد ذات الأعمار القصيرة جداً؛
 - (هـ) استخدامات المواد الخاضعة للرقابة كمواد أولية؛
 - (و) تعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي؛
 - (ز) البدائل الملائمة للمناخ فيما يخص البخاخات المحددة الجرعات؛
 - (ح) توافر الهالونات وبدائلها في المستقبل؛
 - (ط) إمكانية إجراء امتثال المجموعة 2 من الأطراف العاملة بالمادة 5: استعراض التكنولوجيا من جانب فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي؛
 - (ي) تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال، بما في ذلك مكافحة الاتجار غير القانوني؛

(ك) المسائل المتعلقة بكفاءة الطاقة:

'1' الواردات غير المرغوب فيها من المنتجات والمعدات العديمة الكفاءة في استهلاك الطاقة؛

'2' تعزيز البيئة الملائمة لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع التبريد؛

(ل) الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل لعام 2025؛

(م) التغييرات في عضوية فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي؛

(ن) مسائل الامتثال والإبلاغ عن البيانات: عمل لجنة التنفيذ وتوصياتها؛

(س) حالة التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال.

5- المسائل المتعلقة باتفاقية فيينا:

(أ) تقرير الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون لدى الأطراف في اتفاقية فيينا؛

(ب) حالة الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا.

6- مسائل أخرى.

13- وعقب إخطار من الأمانة للأطراف بأن دولة فلسطين طلبت تأجيل النظر في البند 4 (س) إلى الاجتماع السابع والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال، وافقت الأطراف على اقتراح الرئيسيين المشاركين حذف البند من جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الحالي وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للأطراف في بروتوكول مونتريال.

14- ووافقت الأطراف، في إطار البند 6 من جدول الأعمال "مسائل أخرى"، على طلب ممثل مصر إعادة النظر في الفقرة 17 من المقرر 2/28 بشأن تغيير التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة لإضافتها إلى جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، وبناءً على طلب من ممثلة سويسرا، في إطار البند 6 من جدول الأعمال، "مسائل أخرى"، اتفقت الأطراف على أن يُدرج في جدول الأعمال وقت لمناقشة المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.36/INF/6 بشأن مركب الكربون الهيدروفلوري-245cb والأيسومات الأخرى غير المدرجة في المرفق واو لبروتوكول مونتريال.

جيم- تنظيم العمل

15- اتفقت الأطراف على أن تتبع إجراءاتها المعتادة وأن تنشئ أفرقة اتصال وفقاً لما تستدعيه الضرورة.

ثالثاً- التقريران الماليان للصندوقين الاستئمانيين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وميزانيتا الصندوقين

16- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات من 10 إلى 22 من مذكرة الأمانة بشأن المسائل المطروحة لكي يناقشها مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر والاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال والمعلومات المقدمة لكي يطلعوا عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2). وقد لخصت تلك الفقرات المعلومات الواردة في الوثائق ذات الصلة بالتقريرين الماليين وميزانيتي الصندوقين الاستئمانيين، أي تحديداً المذكرات المقدمة من الأمانة بشأن الميزانيات المقترحة لفترة السنوات الثلاث 2025-2027 للصندوق الاستئماني لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (UNEP/OzL.Conv.13/4) والميزانيتين المقترحتين لعامي 2025 و2026 للصندوق الاستئماني لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون (UNEP/OzL.Pro.36/4). إضافةً إلى ذلك قدمت الأمانة أيضاً مذكرتين بعنوان "الميزانيتان المقترحتان لعام 2025 للصندوقين الاستئمانيين لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون: صحائف

وقائع “(UNEP/OzL.Conv.13/INF/1-UNEP/OzL.Pro.36/INF/1)”، و”التقرير المالي للصندوقين الاستثنائيين لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون للسنة المالية 2023” (UNEP/OzL.Conv.13/5-UNEP/OzL.Pro.36/5). وتُشرت هاتان الوثيقتان في بوابة الاجتماع قبل ثلاثة أشهر من اجتماع الاستعراض من جانب الأطراف. وقبل زهاء أسبوعين على الأقل من بداية الاجتماع قدمت الأمانة معلومات مستكملة عن الميزانيتين للسنة الحالية في المذكرة المعنونة ”التقرير المالي للصندوقين الاستثنائيين لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون - تقرير مالي إرشادي محدث للسنة المالية 2024 حتى 30 أيلول/سبتمبر 2024” (UNEP/OzL.Conv.13/INF/2-UNEP/OzL.Pro.36/INF/2). ويرد مشروعاً المقررين بشأن هذه المسألة في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 13/36 [ألف ألف]).

17- واتفقت الأطراف على أن تتبع ممارستها المعتادة، وأنشأت لجنة ميزانية لاستعراض الميزانيتين المقترحتين والتقريرين الماليين للصندوقين الاستثنائيين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، وأن تعد مشروعين مقررين بشأن المسائل المالية المتعلقة بالاتفاقية والبروتوكول. وتقرر أن يتولى سيباستيان شناتز (ألمانيا) تيسير عمل اللجنة.

18- وأشار الرئيس المشارك إلى أن المناقشات التي جرت في إطار البند 4 (و) من جدول الأعمال بشأن تعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي، والبند 5 (ب) من جدول الأعمال بشأن حالة الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا، يمكن أن يكون لها تأثير على مناقشة الميزانية. ولذلك ينبغي أن تسعى الأمانة والأطراف إلى ضمان أن تظل لجنة الميزانية على علم بالتطورات التي تطرأ على المناقشات المتعلقة بتلك البنود.

19- وفي وقت لاحق، أفاد السيد شناتز بأن لجنة الميزانية قد تمكنت من إكمال عملها وأعدت مشروعين مقررين بشأن التقريرين الماليين وميزانيتي الصندوقين الاستثنائيين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال لكي تنظر فيهما الأطراف. واتفقت الأطراف على إحالة مشروعين المقررين لمواصلة النظر فيهما واحتمال اعتمادهما أثناء الجزء الرفيع المستوى.

رابعاً- المسائل المتعلقة ببروتوكول مونتريال

ألف- النظر في عضوية هيئات بروتوكول مونتريال لعام 2025

1- عضوية لجنة التنفيذ بموجب إجراء عدم الامتثال لبروتوكول مونتريال

20- قال الرئيس المشارك، في معرض تقديمه لهذا البند الفرعي، إن على الأطراف اتخاذ قرار بشأن عضوية لجنة التنفيذ بموجب إجراء عدم الامتثال لبروتوكول مونتريال لعام 2025. وتُعرض المعلومات عن المناصب الشاغرة في الفقرات من 23 إلى 26 من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2 ويرد مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في الفرع الرابع من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/3 [باء باء]).

21- وفي وقت لاحق، أفاد ممثل الأمانة أنه عند استلام الترشيحات من المجموعات الإقليمية، أُدرج مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في مجموعة المقررات لكي تنظر فيه الأطراف خلال الجزء الرفيع المستوى وربما تعتمده.

2- عضوية اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال

22- قال الرئيس المشارك، في معرض تقديمه لهذا البند الفرعي، إن على الأطراف اتخاذ قرار بشأن عضوية اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لعام 2025. وتُعرض المعلومات عن المناصب الشاغرة في الفقرات من 27 إلى 30 من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2 ويرد مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في الفرع الرابع من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/3 [جيم]).

23- وفي وقت لاحق، أفاد ممثل الأمانة أنه عند استلام أسماء المرشحين من الأطراف العاملة بموجب الفقرة 1 من المادة 5 من بروتوكول مونتريال والأطراف غير العاملة بموجبها، أدرج مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في مجموعة المقررات لكي تنتظر فيه الأطراف خلال الجزء الرفيع المستوى وربما تعتمد.

3- الرئيسان المشاركان للفريق العامل المفتوح العضوية

24- قال الرئيس المشارك، في معرض تقديمه لهذا البند الفرعي، إن على الأطراف اتخاذ قرار بشأن الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح العضوية لعام 2025. وتُعرض المعلومات عن المناصب الشاغرة في الفقرات من 31 إلى 32 من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2 ويرد مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في الفرع الرابع من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/دال).

25- وفي وقت لاحق، أفاد ممثل الأمانة أنه عند استلام أسماء الأشخاص الذين اختارتهم الأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجب المادة 5، أدرج مشروع مقرر بشأن هذه المسألة في مجموعة المقررات لكي تنتظر فيه الأطراف خلال الجزء الرفيع المستوى وربما تعتمد.

باء- المسائل المتعلقة بمركب الكربون الهيدروفلوري-23

1- انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23: تقريراً فريق التقييم العلمي وفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي (المقرر 7/35، الفقرتان 1 و 2)

26- عند النظر في هذا البند الفرعي، كان معروضاً على الأطراف الفقرات 33 إلى 35 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، وتقرير فريق التقييم العلمي المعنون "الاستجابة للمقرر 7/35: انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23"، وتقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي المعنون "الاستجابة للمقرر 7/35: انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23"، والفقرات 4 إلى 18 من المرفقين الأول والثاني لإضافة مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/2/Add.1).

27- في معرض تقديمه لهذا البند الفرعي، أشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف طلبت، في المقرر 7/35، إلى فريق التقييم العلمي أن يقدم معلومات محدثة بشأن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الغلاف الجوي والتركيزات في الغلاف الجوي بهدف استكمال المعلومات الواردة في التقييم الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2022، وطلبت إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يقدم معلومات عن كمية مركب الكربون الهيدروفلوري-23 التي يجري استهلاكها حسب البلد والقطاع، علاوة على تقديرات محدثة عن كميات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 المتولدة في مرافق إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 والانبعاثات الصادرة منها.

28- وفي المقرر نفسه، دُعيت الأطراف التي لديها معلومات علمية أو تقنية ذات صلة قد تساعد في إثراء تقارير الأفرقة إلى تقديم تلك المعلومات إلى الأمانة بحلول 1 آذار/مارس 2024. ولم تتلق الأمانة أي معلومات من هذا القبيل من الأطراف.

29- وكان فريق التقييم العلمي وفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي قد نسقا عملهما بشأن هذه المسألة وأصدر كل منهما تقريراً. ويرد موجز للتقريرين في الإضافة إلى مذكرة الأمانة ويمكن الاطلاع على التقريرين الكاملين في البوابة الشبكية للاجتماع.

30- وقدّم ستيفن مونتزكا، عضو فريق التقييم العلمي، وهيلين توب، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية، متحدّين باسم فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي، عرضين عن استجابة كل فريق للطلبات الواردة في المقرر 7/35. ويرد العرضان في الفرعين ألف وباء، على التوالي، من المرفق الأول لهذا التقرير.

31- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشاد جميع الممثلين الذين تحدثوا بالتقارير والعروض التي قدمها الفريق. وأجاب السيد مونتزكا على الأسئلة أولاً باسم فريق التقييم العلمي. ورداً على طلب بشأن توضيح العلاقة بين التركيزات في الغلاف الجوي وانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، قال إنه على الرغم من أن تركيزات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الغلاف الجوي ستزداد مع زيادة انبعاثات هذا المركب، فلن يكون هناك انخفاض مقابل في التركيزات في الغلاف الجوي مع انخفاض الانبعاثات لأن عمر مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الغلاف الجوي يبلغ 200 سنة. وبالتالي، هناك انفصال بين الانبعاثات والتركيزات. وأعرب عن اتفاقه مع اقتراح قدمه ممثل آخر مفاده أنه سيكون من الحكمة إعادة تقييم إمكانية الاحترار العالمي نتيجة للمواد المحتوية على مركب الكربون الهيدروفلوري-23، نظراً لطول عمر هذا المركب في الغلاف الجوي.

32- ورداً على سؤال يتعلق بالانبعاثات العالمية المقدرة من الكميات المقيسة في الغلاف الجوي، أوضح أنه على الرغم من أن التقييم العلمي لاستنفاد الأوزون: 2022 قد ذكر فيه أن الفريق يتوقع حدوث ارتفاع في زيادات الانبعاثات، فإن إبلاغ الفريق في تقريره الأخير عن زيادة تقل بنسبة 6 في المائة عن تلك التي لوحظت بين عامي 2016 و2020 يُعزى إلى أنه استخدم معلومات من عامي 2021 و2022 لم تكن متاحة عند تجميع التقييم العلمي لعام 2022. وفيما يتعلق بسؤال عن منهجيات استنتاج الانبعاثات العالمية، قال إنها تستند إلى القياسات في الغلاف الجوي البعيد والطرق التي يتغير بها تركيز المادة الكيميائية مع مرور الوقت، فضلاً عن عمر المادة الكيميائية في الغلاف الجوي. علاوةً على ذلك، أشار إلى أن المنهجيات قد سُرحت في التقييمات العلمية السابقة بشأن استنفاد طبقة الأوزون وأن التقرير الأخير يتضمن معلومات تتعلق بالطرق التي تم بها استنتاج الانبعاثات من قياسات التركيزات في الغلاف الجوي، على المستويين العالمي والإقليمي على حد سواء. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالبيانات الإقليمية غير المكتملة، قال إنه على علم باعتراف أحد الأطراف المنتجة لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22، أي الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، بتقديم تقديرات لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، على الرغم من أن هذه التقديرات ستكون مقيّدة بعمليات الرصد في الغلاف الجوي، خلال السنة النالية وبالتأكيد في الوقت المناسب لإجراء التقييم العلمي المقبل بشأن استنفاد طبقة الأوزون.

33- ورداً على استفسار بشأن تأثير إنتاج مركب الكربون الهيدروفلوري-23 على الغلاف الجوي من التفاعلات التي أحدثتها الغازات المؤكسدة المغلورة في الغلاف الجوي، أوضح أن هذه التفاعلات تمثل 3 في المائة كحد أقصى من إنتاج مركب الكربون الهيدروفلوري-23، وأن من المرجح أن تكون النسبة المئوية الفعلية أقل من ذلك. ومن ثم لا ينبغي أن تكون قد أثرت على التقديرات المستنتجة من الغلاف الجوي أو التقارير المرتبطة بها خلال الفترات ذات الصلة بألية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو تعديل كيغالي.

34- وفيما يتعلق باستفسار يتعلق بظهور فجوة كبيرة بين التقديرات التصاعديّة والتقديرات التنازلية بين عامي 2014 و2015، قال إنه على الرغم من ورود تقارير عن التخلص من مركب الكربون الهيدروفلوري-23 خلال الإطار الزمني نفسه، لم يتم إثبات وجود علاقة سببية بين الحدثين، ولذا يمكن القول بأنهما حدثان متزامنان فقط. وفيما يتعلق باستفسار من الطرف نفسه بشأن أي مصادر محتملة أخرى لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، قال إن التباينات في الانبعاثات المتوقعة والتقديرات المستنتجة من الغلاف الجوي تتجاوز بكثير تلك التي يمكن تعليلها استناداً إلى أوجه عدم اليقين في التقدير.

35- ورداً على استفسار بشأن التفاوت الكبير في نطاق تقدير النسبة المئوية لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 غير المبررة التي مصدرها الصين، أوضح أنه لا يمكن توحيد تقديرات الانبعاثات من مختلف مناطق الصين. وتمثل التقديرات الخاصة بالمنطقة الشمالية من الصين نسبة 20 في المائة، بينما تبلغ نسبة التقديرات الخاصة بالمنطقة الشرقية من الصين 30 إلى 50 في المائة من الانبعاثات العالمية الكلية لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 في السنوات الأخيرة. وعلاوةً على ذلك، أشار إلى أن العديد من القياسات الإضافية للمواد الكيميائية المفلورة قد اعتمدت في الصين مؤخراً، مما سيسمح بتقليل التفاوت في نطاق التقدير بشكل كبير في المستقبل.

36- وأجابت السيدة توب على الأسئلة باسم فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي. ورداً على سؤال بشأن معدل توليد مركب الكربون الهيدروفلوري-23، الذي يبدو أنه أعلى بكثير من المعدل الذي طلبته الأطراف لاستخدامه كمادة أولية أو للاستهلاك، قالت إن الفريق قدم مجموعة من التقديرات استناداً إلى توليد مركب الكربون الهيدروفلوري-23 من مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 باستخدام معاملات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي تراوحت بين 1,5 و3 في المائة، كما حسب معدل توليد قدره 2,4 في المائة، وهو ما حسبه فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي على أساس بيانات التوليد التي قدمتها الأطراف. وفيما يتعلق بطلب الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التباين في تقديرات انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 التي قدمها الفريقان، أوضحت أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي يمكنه فقط تقديم رقم إجمالي ولا يمكنه تقديم بيانات مفصلة، لأن البيانات على المستوى القطري تتسم بالسريرية، فلا يمكنه بالتالي تقديم الشرح المفصل المطلوب.

37- ورداً على طلب بشأن المعامل المستخدم لحساب انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22، قالت إن المعامل الذي استخدمه الفريق هو 0,07 في المائة، والذي تم حسابه على أساس 836 طناً من انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، كما أبلغت عنه الأطراف، و1,2 مليون طن من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22. وأوضحت كذلك أن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 الواردة في التقرير لا تشمل فقط البيانات التي أبلغت عنها الأطراف بموجب المادة 7، بل أيضاً التقديرات التي أعدها الفريق استناداً إلى مصادر أخرى. ولفتت الانتباه أيضاً إلى ورقة مقدمة مؤخراً من مصنع يتم تشغيله بصورة جيدة لإنتاج مركب الكربون الهيدروكلوروفلوري-22 والبوليمر، حيث تم الإبلاغ عن أن معامِل الانبعاثات لذلك المصنع هو 0,19 في المائة.

38- ورداً على سؤال يتعلق بالفجوة في تقديرات الانبعاثات، أوضحت أن الفريق يستخدم مزيجاً من البيانات المبلغ عنها وتقديراته الخاصة، والتي غالباً ما تتعلق بمصادر صغيرة نسبياً. وأوضحت كذلك أن الفريق يضطر في كثير من الأحيان إلى إدراج نطاق كبير في تقديراته بسبب نقص المعلومات المتاحة له. ورداً على استفسار يتعلق بظهور فجوة كبيرة بين التقديرات التصاعدية والتقديرات التنازلية بين عامي 2014 و2015 على وجه الخصوص، قالت إنه لم يكن يوجد، على حد علم الفريق، مصدر إنتاج جديد في تلك المرحلة من شأنه أن يُصدر انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23. ورداً على سؤال آخر من الطرف نفسه، قالت إن الفريق لا علم له بأي مصادر كبيرة لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 بخلاف إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22.

39- ورداً على طلب توضيح بشأن الاستهلاك المحدد القطاع لمركب الكربون الهيدروفلوري-23، قالت إن إجمالي الاستهلاك يبلغ حوالي 1 000 طن، وأوضحت كذلك أنه على الرغم من أن الأمر يتعلق بثلاثة قطاعات فقط، فإن من غير الممكن تقديم معلومات حسب القطاع إلا عندما تكون هذه المعلومات متاحة للجمهور، مثلما هو الحال بالنسبة لقطاع تصنيع الأجهزة الكهربائية وأشباه الموصلات. ويستهلك هذا القطاع 720 طناً، بينما يستهلك الـ 280 طناً المتبقية قطاعاً مكافحة الحرائق والتبريد بدرجات حرارة منخفضة للغاية.

40- ورداً على سؤال بشأن التفاوت الكبير في نطاق تقدير الانبعاثات من نفايات المصانع ومجاري نفايات المنتجات لعام 2022، أوضحت أنه بالإضافة إلى الانبعاثات من منافس العمليات الرئيسية، حيث تحدث عملية

التخفيف عادةً، فإن مركب الكربون الهيدروفلوري-23 قد يخرج من المصنع في شكل عدة منتجات فرعية وفي مجاري النفايات، مثلما ذكر الفريق في تقريره لعام 2023 وفي المرفق الأول من تقريره الأخير. وبما أن الفريق لم يبين ما مدى إدراج محتوى مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في مجاري النفايات في التقارير المقدمة من الأطراف، ونظراً لعدم وضوح مستوى التخفيف أيضاً، فقد حسب الانبعاثات المقدرة بنطاق تباين كبير يتراوح من 10 إلى 1 000 طن.

41- وقالت ممثلة الصين إنه نظراً إلى أن بلدها هو أكبر منتج على الصعيد العالمي لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 والمواد الكيميائية المفلورة الأخرى، فمن المتوقع أن يكون لدى بلدها أعلى مستويات توليد لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 وانبعاثات أعلى نسبياً من مركب الكربون الهيدروفلوري. غير أنه من المؤسف أن تقرير فريق التقييم العلمي والعرض الذي قدمه تضمناً تقييمات وافتراسات غير موضوعية لا تليق بهيئة علمية، وذلك على سبيل المثال من خلال الربط ضمناً بين حجم وتوقيت التخلص من مركب الكربون الهيدروفلوري-23 الذي أبلغت عنه الصين والفجوة بين بيانات رصد الغلاف الجوي العالمي والبيانات المبلغ عنها. وهناك إشارة ضمنية أيضاً إلى أن التباين في البيانات العالمية قد تسببت فيه الصين عن علم عن طريق حجب المعلومات. وأعربت الصين عن قلقها من أن يستخلص ممثلو الأطراف الذين يحضرون الاجتماع الحالي، وهم ليسوا علماء، استنتاجات غير مبررة من المعلومات المقدمة لهم، ولذلك حثت فريق التقييم العلمي والهيئات العلمية الأخرى في إطار البروتوكول على الالتزام بمرجعيتها العلمية بالامتناع عن الإدلاء ببيانات أو الحديث عن آثار قبل الأوان، وبالتحقيق في الفجوة في تقديرات الانبعاثات بالنسبة لجميع الأطراف المنتجة لمركب الكربون الهيدروفلوري-23، وليس الصين فقط. وعلاوةً على ذلك، أشارت إلى أنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في المعارف العلمية فيما يتعلق بتقدير انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 على المستوى العالمي، فضلاً عن التقلبات السنوية الكبيرة في البيانات المتعلقة بانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 المبلغ عنها.

42- وأجاب السيد مونتركا على الأسئلة الأخرى التي وجهت إلى فريق التقييم العلمي. ورداً على الأسئلة المتعلقة بإحداث الاحترار الناتج عن مركبات الكربون الهيدروفلورية والفجوة في تقديرات الانبعاثات، أكد أن مركب الكربون الهيدروفلوري-23 يمثل حوالي 15 في المائة من إجمالي إحداث الاحترار الناتج عن جميع مركبات الكربون الهيدروفلورية، وأن فجوة الانبعاثات في عام 2022 كانت تتراوح بين 10,5 و12,5 كيلوطن، وهو أقل مما كانت عليه في السابق ولكنها لا تزال تمثل 170 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وقال إن أكسدة الغلاف الجوي أقل من 0,4 كيلو طن، وينبغي أن يكون الفريق قادراً في المستقبل القريب على أن يحدد النطاق المحدد لأكسدة الغلاف الجوي.

43- ورداً على الشواغل التي أثارتها ممثلة الصين، شدد على أن التركيز على هذا البلد كان ببساطة بسبب أنه أكبر منتج عالمي لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 والمواد الكيميائية المفلورة الأخرى. وأشار إلى أن الفريقين قاما بتنسيق عملهما لمقارنة ومضاهاة معلومات الإبلاغ المتاحة، وثمة فجوة واضحة في فهمهما لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23. وأشار أيضاً إلى أن فريق التقييم العلمي قد أجرى تقيماً للفجوة باستخدام منهجيات قابلة للمقارنة في العديد من مناطق العالم، وأكد مجدداً أن التركيز على الصين في هذا الصدد كان فقط بسبب حجم صناعتها لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22. وعلى الرغم من أن الأدلة تشير إلى وجود ثغرات مستمرة في الانبعاثات منذ عام 2015، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال الإشارة إلى أن تقارير الصين لم تكن دقيقة فيما يتعلق بالاستخدام المقصود. ويتطلع الفريق إلى إجراء المزيد من المناقشات مع الصين والأطراف الأخرى لتعزيز فهمه للمسائل.

44- وأجابت السيدة توب على المزيد من الأسئلة باسم فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي. ورداً على استفسار بشأن النسبة المئوية الكبيرة من انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 التي لم يتم حسابها، أكدت أنه على أساس الفرق بين الكميات المبلغ عنها والكميات المقدرة التي حسبها فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وتقديرات فريق التقييم العلمي، فإن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 التي لم يتم حسابها بلغ مجموعها ما بين 75 و80 في المائة.

45- وفيما يتعلق بسؤال عن حجم مركب الكربون الهيدروفلوري-23 المنتج عمداً وليس كمنتج ثانوي، قالت إنه على الرغم من أن الكمية الإجمالية لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 المنتجة في عام 2022 كانت حوالي 7 000 طن استناداً إلى التقارير المقدمة من الأطراف، فإن هذا الكمية الإجمالية ربما تكون قد تضمنت مركب الكربون الهيدروفلوري-23 المنتج ثانوياً الذي تم تخصيصه للإنتاج في وقت لاحق.

46- ورداً على سؤال يتعلق بالعمليات التي يمكن أن تكون ذات حجم كبير بما يكفي لتفسير الفجوة في انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، لفتت الانتباه إلى مرفق تقرير الفريق، مشيرةً إلى أن إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 هو المسار الرئيسي لتوليد مركب الكربون الهيدروفلوري-23، حيث يمثل 95 في المائة من هذا التوليد الناشئ عن إنتاج المواد الكيميائية. أما نسبة الـ 5 في المائة المتبقية من توليد مركب الكربون الهيدروفلوري-23 فهي نتيجة لإنتاج المواد المدرجة في المرفق جيم خلاف مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 (1 في المائة)، والمواد المدرجة في المرفق واو (1 في المائة)، والإيثيلين الرباعي الفلور والبروبيلين السداسي الفلور (بين 3 و4 في المائة). وعلى الرغم من عدم وجود ثغرات في فهم الفريق من حيث الأهمية النسبية للمواد كمصادر لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، فقد كانت هناك ثغرات في فهمه على أساس البيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7.

47- ورداً على طلب للحصول على معلومات مصنفة بشأن الإنتاج العالمي لمركب الكربون الهيدروكلوروفلوري-22، قالت إنه على الرغم من أنها لا تستطيع تقديم هذه المعلومات لأنها سرية، فإن بإمكانها تقديم الرقم الإجمالي للأطراف العاملة بموجب المادة 5، فهو حوالي 990 000 طن، مما يمثل أكبر نسبة من الإنتاج العالمي من مركب الكربون الهيدروكلوروفلوري-22 البالغ 1,2 مليون طن.

48- ورداً على سؤال يتعلق بالأنشطة الإضافية التي يمكن لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي القيام بها لفهم البيانات وأوجه عدم اليقين المرتبطة بها، وجهت الانتباه إلى أوجه عدم اليقين الواردة في الجدول 4-1 من تقرير الفريق والمناقشة الواردة في التقرير بشأن أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالبيانات المقدمة بموجب المادة 7. وكان الفريق قد قدر توليد انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 على أساس معلومات قدمها خبراء في مجال الصناعة لديهم معرفة بمصانع محددة، ولكن نظراً لأن هذه المعلومات عادة ما تكون سرية فإن الفريق لا يمكنه استخدامها للاسترشاد بها في تقدير معدلات الانبعاثات، وبالتالي تمكن فقط من تطبيق معدلات انبعاثات عامة. ولذلك يمكن تحسين التقديرات إذا قدمت الأطراف بيانات محددة يمكن استخدامها لتضييق نطاق التقديرات، وشجعت الأطراف بقوة على تقديم مثل هذه البيانات، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيع الإيثيلين الرباعي الفلور والبروبيلين السداسي الفلور، وانبعاثات مركب الكربون الهيدروكلوروفلوري-22 الناتجة عن نفايات المصانع ومجري نفايات المنتجات، وتصنيع أشباه الموصلات.

49- وأخيراً، ورداً على استفسار يتعلق بعوامل الانبعاثات، أكدت أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لم يستخدم عامل الانبعاثات الافتراضي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المتعلق بإنتاج المواد الكيميائية الفلورية البالغ 4 في المائة، لأنه لا يضع في الاعتبار الحد من الانبعاثات.

50- وأعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أن مسألة انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 تتطلب معالجة عاجلة وأنه ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معاً لتحقيق هذا الهدف، وذلك على سبيل المثال باستخدام تكنولوجيا الحد من الانبعاثات، وضمان تغطية الرصد الجيد لجميع المناطق، والنظر في سبل زيادة الحد من استخدام مركب الكربون الهيدروفلوري-23، وتبادل بيانات الرصد الحالية ذات الصلة. وحث عدد من الممثلين جميع الأطراف التي أنتجت مركب الكربون الهيدروفلوري-23 على تقديم معلومات عما إذا كان مركب الكربون الهيدروفلوري-23 قد استخدم أو اطلق أو تم التخلص منه، وقال أحد الممثلين إنه نظراً للتباين الكبير في نطاق التقديرات التي تطبقها الأفرقة العلمية حالياً، فإنه يتعين على الأطراف أن تحقق في أي تضاربات واضحة أو اختلافات كبيرة بين الانبعاثات المستتجة من الإبلاغ وتلك المستتجة من رصد الغلاف الجوي. وأشار أحد الممثلين إلى أهمية أن تكون الأطراف محايدة وتستند إلى العلم قدر الإمكان في النهج الذي تتبعه لإيجاد حل لمسألة انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23.

51- ولفتت ممثلة أحد المراقبين الانتباه إلى مستويات انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 المرتفعة بشكل خطير على الصعيد العالمي في خضم أزمة المناخ، وأعربت عن خيبة أملها لعدم استجابة أي طرف لطلب الأمانة بشأن تقديم معلومات إضافية. وشجعت الأطراف على أن تستخدم على نطاق أشمل تكنولوجيات التخفيف من الانبعاثات التي كانت متاحة بتكلفة منخفضة نسبياً وكانت وسيلة سهلة للتخفيف من انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23. وأشارت أيضاً إلى أن نقص البيانات المتعلقة بمستويات انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 يعوق قدرة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشكل كبير على وضع تقديرات للانبعاثات من الأسفل إلى الأعلى، وكان ذلك مثلاً على الحاجة الماسة إلى تحسين نظم الرصد والإبلاغ والتحقق بموجب البروتوكول. ولذلك ينبغي للأطراف أن تطالب منتجي البوليمرات الفلورية ومركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 بتوفير الشفافية؛ والحصول على معلومات كاملة من البلدان التي تنتج هذه المواد؛ ووضع مبادئ توجيهية واضحة لقياس انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 والتحكم فيها والإبلاغ عنها؛ ووضع إطار تدقيق لإنتاج البوليمرات الفلورية؛ وبذل جهود متضافرة وعاجلة من جميع الأطراف من أجل القضاء على استخدام مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في جميع التطبيقات المسببة للانبعاثات.

52- وفي وقت لاحق من الاجتماع، قدم ممثل الولايات المتحدة، متحدثاً أيضاً باسم كندا، مقترحاً لمشروع مقرر، يرد في ورقة غرفة اجتماعات، يهدف إلى معالجة الشواغل بشأن التباينات الكبيرة بين الكميات المقاسة من مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الغلاف الجوي والانبعاثات المبلغ عنها.

53- وتضمن مشروع المقرر طلبات إلى الأطراف لتبادل بيانات رصد مركب الكربون الهيدروفلوري-23 مع شبكات الرصد الدولية وتحديث الإبلاغ عن البيانات الخاصة بها؛ وتذكير الأطراف التي تقوم بتصنيع مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية أو مركبات الكربون الهيدروفلورية بالتزامها بضمان تدمير انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 من مرافق الإنتاج ذات الصلة؛ والطلب إلى الأطراف التي لديها اختلافات كبيرة بين الانبعاثات المبلغ عنها وتقديرات الانبعاثات المستمدة من رصد الغلاف الجوي أن تتخذ إجراءات لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، وبحث الأسباب المحتملة للانحرافات، وأن تقدم معلومات إلى الأمانة بشأن ذلك؛ والطلب إلى الأطراف المنتجة لمركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22 أن تقدم معلومات إلى الأمانة عن المنهجية المستخدمة لتقدير انبعاثاتها من مركب الكربون الهيدروفلوري-23؛ والطلب إلى فريق التقييم العلمي أن يُحدّث تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر 2024 عن تركيزات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الغلاف الجوي؛ والطلب إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يقدم تقديرات لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 من المرافق التي أنتجت مركب الكربون الهيدروفلوري-23 عمداً، وتقيماً للعرض والطلب على مركب الكربون الهيدروفلوري-23 في الأسواق، وأن يقدم أيضاً معلومات عن المبادئ التوجيهية للتحقق المستخدمة في إطار آلية التنمية النظيفة لمشاريع تدمير مركب الكربون الهيدروفلوري-23؛ والطلب إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي تقديم مزيد من التوضيحات بشأن الأسباب المحتملة للتباين بين تقديرات رصد الغلاف الجوي وانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 التي أبلغت عنها الأطراف.

54- وأعرب عن رأي مفاده أن بعض هذه الطلبات للحصول على المعلومات يمكن تلبيتها في الوقت المناسب للاجتماع السابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، في حين تحتاج الطلبات الأخرى إلى مزيد من الوقت، ويمكن تلبيتها في الوقت المناسب للاجتماع السابع والثلاثين للأطراف.

55- وقدم ممثل الصين مقترحاً لمشروع مقرر، على النحو المبين في ورقة غرفة اجتماعات. وأوضح أنه نظراً لأن الأسباب الكامنة وراء الفجوة بين الانبعاثات المرصودة والانبعاثات المبلغ عنها لا تزال غير واضحة، فقد دعا المقرر إلى إجراء بحوث تعاونية بين مؤسسات البحوث التابعة للأطراف لدراسة آليات الانبعاثات، بما في ذلك من المصادر المعروفة وغير المعروفة. ودعا مشروع المقرر أيضاً الأطراف إلى تبادل ممارساتها في مجال جمع

البيانات عن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 والإبلاغ عنها، وطلب إلى الأمانة إنشاء فرقة عمل من الخبراء لدراسة ووضع مبادئ توجيهية تقنية لحساب هذه الانبعاثات والإبلاغ عنها. ودعا الأطراف أيضاً إلى تبادل أفضل ممارساتها ومعلوماتها التقنية، من أجل مساعدة الأطراف الأخرى في تنفيذ ممارسات خفض المنتجات الثانوية لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 وفقاً لظروفها الوطنية.

56- ولاحظت ممثلة أخرى للصين أن كلا المقترحين المتعلقين بمشروعي المقررين أعربا عن نفس الشواغل بشأن عدم اليقين المحيط بانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، وسعى كلاهما إلى توضيحها. ومع ذلك، ينبغي أن يكون واضحاً للأطراف أن مقترح الصين كان أكثر موضوعية وقائماً على العلم، مع الاحترام التام للاختلافات في قدرات مختلف الأطراف. وافقر المقترح المقدم من كندا والولايات المتحدة إلى الاعتبار الكافي لنقاط الضعف في البحث العلمي والقدرات العلمية، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها الأطراف في الإبلاغ بدقة عن الانبعاثات، والتي يستند إليها الكثير من عدم اليقين وراء التناقضات. ومن الناحية العملية، سيكون من الصعب جداً على أفرقة التقييم أو الأطراف تقديم تقارير أكثر دقة عن الانبعاثات ما لم يتم إجراء المزيد من البحوث وبناء القدرات التقنية بصورة أكبر.

57- كذلك اقترح مشروع المقرر المقدم من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، بطريقة مبسطة وتتسم بالرعونة، متطلبات إضافية تتجاوز التزامات بروتوكول مونتريال. ولكن إذا أرادت الأطراف اتخاذ إجراءات إضافية، فينبغي أن يكون ذلك استجابة لدعوة من الأطراف، وليس طلباً، وهو ما ينطوي على شرط إلزامي. كما أظهر المقترح أيضاً عدم الثقة من خلال تصوير ما كان يمثل مسألة عالمية على أنه مشكلة تواجه بلد واحد، وهو الصين. إن الإيحاء بأن الأطراف المولدة لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 لم تتخذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال لا يستند إلى أساس وغير عادل؛ ويتنافى ذلك مع روح الثقة المتبادلة والوحدة التي ميزت العمل بموجب البروتوكول حتى الآن. وفي الختام، أعربت عن رأي مفاده أنه يمكن الجمع بين عناصر من كل مقترح في مشروع مقرر واحد، شريطة أن يتجنب أي وصف أو طلب يستهدف أطرافاً بعينها أو يقلل من احترامها وشريطة أن يأخذ في الاعتبار التفاوت في قدرات الأطراف.

58- ووجه جميع الممثلين الذين تحدثوا الشكر إلى مؤيدي مشروعي المقررين على طرحهما ولاحظوا أنهما يشتركان في عدة عناصر مشتركة يرغبون في مواصلة مناقشتها. وقالت إحدى الممثلات إن تركيز مشروع المقرر النهائي ينبغي أن ينصب على التماس معلومات إضافية من أفرقة التقييم عن أسباب الاختلافات في تقديرات الانبعاثات، بما في ذلك أوجه عدم اليقين في الإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7. وأعربت عن قلقها إزاء بعض العناصر الواردة في المقترح المقدم من كندا والولايات المتحدة، بما في ذلك تقييم الحاجة إلى الإنتاج المتعمد، وتحليل المبادئ التوجيهية لآلية التنمية النظيفة، التي قالت إنها لم تكن ذات صلة.

59- ورداً على التعليقات التي أبدت، وجه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الشكر إلى الممثلين على مداخلاتهم. وأوضح أنه لم يكن يقصد أن تنطوي كلمة "طلب"، وهو مصطلح شائع الاستخدام في العديد من مقررات اجتماعات الأطراف، على أي شرط إلزامي. ولم يكن القصد من مشروع المقرر أيضاً الإشارة إلى أي التزامات إضافية إلى الالتزامات القائمة بالفعل بموجب بروتوكول مونتريال، أو إلى حالة امتثال الأطراف أو عدم امتثالها. أما الإشارة إلى الصين فقد تم استخلاصها ببساطة من إحدى الدراسات التي استشهد بها فريق التقييم العلمي، بشأن تقديرات الانبعاثات الإقليمية لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 المستمدة من شرق الصين. ووافق على أن المشكلة كانت مسألة عالمية، وأوضح أن الطرف الذي يمثلته تعامل مع المسألة بقصد إظهار الاحترام المتبادل لكل طرف. واتفق على أن هناك أرضية مشتركة بين مشروعي المقررين، وأن كليهما له هدف مشترك متوخى، وهو: خفض انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، وهي مادة ذات قدرة على إحداث الاحترار العالمي قدرها 140 000، من مستوياتها الحالية البالغة زهاء 10 000 طن سنوياً.

- 60- وافقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته بول كراجنيك (النمسا) وشونتيل ويلينغتون (بربادوس)، لمناقشة كلا المقترحين المتعلقين بمشروع المقررين.
- 61- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر واحد بشأن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23، لكي تنظر فيه الأطراف.
- 62- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

2- التغييرات المحتملة في نماذج الإبلاغ عن البيانات فيما يخص الإبلاغ عن مركب الكربون الهيدروفلوري-23

- 63- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند الفرعي، الفقرتان 36 و37 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، ومذكرة من الأمانة بشأن التغييرات المحتملة في استمارة الإبلاغ 3 (الفقرة 3 من المقرر 7/35) (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/3)، والفقرات من 194 إلى 200 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5).

- 64- وأشار الرئيس المشارك إلى أن الأمانة قدمت في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية خيارات للتغييرات المحتملة في استمارة الإبلاغ 3، وتحديداً فيما يتعلق بتوليد وتدمير مركب الكربون الهيدروفلوري-23، ومركب الكربون الهيدروفلوري-23 المحتفظ به كمخزونات. وفي سياق مناقشة هذه المسألة، أعربت بعض الأطراف عن اهتمامها بالنظر في مسألة تدمير مركب الكربون الهيدروفلوري-23 ليس فقط في استمارة الإبلاغ 3، ولكن أيضاً في الاستمارتين 4 و6. وفي ختام المناقشات، عرض أحد الممثلين إعداد مقترح بشأن هذه المسألة ليكون أساساً لمزيد من المناقشة في الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف.

- 65- وقدمت ممثلة الولايات المتحدة مشروع مقرر مقترح في ورقة غرفة اجتماعات. وقالت إن المقترح يتعلق بتقنيات استمارات الإبلاغ عن البيانات فيما يتعلق بمواد المجموعة الثانية من المرفق او، ويتضمن العناصر التالية: إعادة تسمية استمارة البيانات 3؛ والتقنيات المدخلة على الاستمارة 6، وهي استمارة البيانات الوحيدة المخصصة بمركب الكربون الهيدروفلوري-23؛ والتقنيات المدخلة على التعليمات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالإبلاغ عن البيانات. والهدف من ذلك هو الإبلاغ عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال بالطريقة نفسها فيما يتعلق بجميع المواد.

- 66- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار أحد الممثلين إلى ضرورة التمييز بين الإنتاج والتوليد غير المقصود لمركب الكربون الهيدروفلوري-23، كما هو الحال في بروتوكول مونتريال نفسه. وقال إنه ينبغي أيضاً معالجة مسألة الإبلاغ عن المخزونات المحتفظ بها بهدف تدميرها. وذكرت ممثلة أخرى أن مسألة مركب الكربون الهيدروفلوري-23 معقدة جداً، وينبغي أن تسعى الأطراف عند تنقيح استمارات الإبلاغ عن البيانات، إلى أن تكون مستندة بشكل أكبر إلى العلم ومتوافقة مع الالتزامات بالامتثال للبروتوكول. وأردفت بأن عبء الإبلاغ الذي تتحمله الأطراف ثقيل جداً، وأن من المتوقع أن تؤدي التقنيات إلى تبسيط الاستمارات، وبالتالي تجنب تكرار التداخل في الإبلاغ عن البيانات. وعلاوة على ذلك، نظراً لأن فهم الأطراف لمركب الكربون الهيدروفلوري-23 لا يزال محدوداً، يلزم إجراء مزيد البحث ووضع منهجية موحدة لحساب الانبعاثات.

- 67- وافقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته مارتين هيلديبراند (مملكة هولندا) وأوبيد ميرينغو بالويي (جنوب أفريقيا)، لمواصلة مناقشة المقترح المقدم من الولايات المتحدة.

- 68- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن نماذج الإبلاغ المنقحة عن البيانات، لكي تنتظر فيه الأطراف.
- 69- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

جيم- إدارة المادة المبردة طيلة دورتها، بما في ذلك نتائج حلقة العمل بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها (المقرر 11/35)

70- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات من 38 إلى 40 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (-UNEP/OzL.Conv.13/2) UNEP/OzL.Pro.36/2)، وتقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي المعنون "المقرر 11/35 الصادر عن فرقة العمل المعنية بإدارة المادة المبردة طيلة دورتها"، وإضافة لمذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)، والمرفق الأول)، والفقرات من 52 إلى 69 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5) ومذكرة الأمانة المعنونة "مذكرة مفاهيمية وبرنامج مؤقت" (UNEP/OzL.Pro/Workshop.13/1).

71- وأشار الرئيس المشارك، في سياق تقديمه هذا البند، إلى أن الممثلين استعرضوا في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية تقرير فرقة العمل المعنية بإدارة المادة المبردة طيلة دورتها التي أنشأها فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي استجابة للطلب الوارد في الفقرة 1 من المقرر 11/35. ووفقاً للطلب الوارد في الفقرة 4 من المقرر، عقدت الأمانة حلقة عمل لمدة يوم واحد في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ويتاح حالياً موجز نتائج حلقة العمل، الذي يستند إلى حد كبير إلى الرسائل الرئيسية التي حددها المشاركون، على بوابة الاجتماع.

72- وأعرب جميع الممثلين الذين أخذوا الكلمة عن شكرهم للأمانة على تنظيم حلقة العمل، وللميسرين والمقدمين والخبراء المختصين على مساهماتهم. وقالوا إن هذا الحدث أثبت قيمته الكبيرة في الدفع قدماً بالمناقشات بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بإدارة المادة المبردة طيلة دورتها. وأضافوا أن منع تسرب المادة المبردة وتشجيع استعادتها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها من شأنه أن يقلل من الطلب على كميات المواد الجديدة، وهذا، إلى جانب تدمير المبردات المستعملة، يمكن أن يساعد في مكافحة استنفاد الأوزون وتغير المناخ. وقال العديد من الممثلين إنهم يرغبون في مواصلة المناقشات من أجل توضيح ومواصلة استكشاف ما طرح من مسأل، وتحديد أولويات الإجراءات، بما في ذلك احتمال عقد حلقة عمل في المستقبل.

73- ولفت العديد من الممثلين الانتباه إلى ضرورة تقديم دعم إضافي إلى الأطراف العاملة بموجب المادة 5. ويشمل هذا الدعم تعزيز قطاع الصيانة من خلال التدريب، وتزويد الفنيين في الورش الصغيرة بمعدات الاسترداد وإعادة التدوير بأسعار مدعومة بإعانات، وإدخال نظام اعتماد الفنيين، وتقديم حوافز لأفضل الممارسات، وتوفير أجهزة تحليل الغازات بأسعار معقولة، وتقديم الدعم من أجل تجميع قوائم جرد لمستودعات المواد والمعدات، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا لمنع التسرب وكشفه واستعادة المواد المبردة ولجمعها ونقلها والتخلص منها. وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن يأخذ التجديد القادم لموارد الصندوق المتعدد الأطراف هذه المسائل في الاعتبار. وسلطت ممثلة أخرى الضوء على التحديات الإضافية التي تواجهها البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض، ولا سيما البلدان الموزعة في مناطق جغرافية واسعة.

74- ولاحظ أحد الممثلين أنه مع تقدم التخلص التدريجي من المواد الخاضعة للرقابة وخفضها تدريجياً، سيشكل التخلص من الكميات الضخمة من المعدات والمواد التي وصلت إلى نهاية عمرها الافتراضي يشكل تحدياً متزايداً، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات التمويل اللازم لجمعها والتخلص منها. وأعرب عن أمله في إمكانية مواصلة مناقشة هذا الموضوع. وأشار ممثل آخر إلى أن الحكومات قد تحتاج على الأرجح إلى إيجاد حلول قائمة على المسؤولية الموسعة للمنتجين تشمل المنتجين والمستخدمين النهائيين على حد سواء.

75- وأثار الممثلون أيضاً مسألة التفاعل بين بروتوكول مونتريال والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، وبخاصة اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. وشمل ذلك مسألة تصنيف المواد المستعادة امتثالاً لأحكام اتفاقية بازل.

76- وأشارت ممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة في معرض تقديمها مقترحاً لمشروع مقرر في ورقة غرفة اجتماعات، إلى أن الفرصة متاحة لجعل بروتوكول مونتريال أعظم معاهدة على الإطلاق في حال مواجهة العالم لتحدي وقف النمو الكبير في الطلب على المبردات وأجهزة تكييف الهواء نتيجة لزيادة الحاجة إلى التبريد واقتران ذلك بالتنمية الاقتصادية، وما سيترتب على ذلك من توليد كميات هائلة من النفايات. واستناداً إلى الأسس التي يرسبها المقرر 11/35، طلب مشروع المقرر إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي تقديم مزيد من المعلومات عن الموارد والتحديات، والعمل مع أصحاب المصلحة، وجمع البيانات واستخدامها، والفرص المتاحة للأخذ بنهج إقليمية؛ ودعا اللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف إلى النظر في سبل تعزيز إدارة دورة المادة المبردة في إعداد المشاريع وتنفيذها؛ وطلب إلى أمانة الأوزون تجميع مكتبة موارد إلكترونية؛ وشجع الأطراف التي بدأت في تجميع قوائم الجرد والخطط على النظر في إدراج أنشطة إضافية واستخدام شبكات الإقليمية لاستكشاف النهج التعاونية.

77- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته مورغان سيمبسون (المملكة المتحدة) وأوزفالدو ألفاريز بيريز (شيلي)، لمواصلة مناقشة المسائل المثارة.

78- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها، لكي تنظر فيه الأطراف.

79- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

دال- المواد ذات الأعمار القصيرة جداً

80- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات من 41 إلى 46 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، والفرع 5-2 من المجلد 1 من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي المرحلي لشهر أيار/مايو 2024، والفقرات 5 إلى 18 من إضافة لمذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)، والفقرات من 28 إلى 37 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/[ألف]).

81- وأشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف نظرت خلال الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية في رد فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي على المقرر 6/35 بشأن المواد ذات الأعمار القصيرة جداً،

بصيغته التي أعدتها لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية التابعة له بالتعاون مع فريق التقييم العلمي. وعقب المناقشات الأولية التي أجرتها الأطراف بشأن هذه المسألة، قدمت أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي وسويسرا مشروع مقرر يطلب إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يقدم، بالتعاون مع فريق التقييم العلمي، معلومات إضافية عن المواد ذات الأعمار القصيرة جداً. ونوقش مشروع المقرر في فريق اتصال تولى تنقيح النص ولكنه لم يتمكن من إنهاء عمله.

82- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال يشارك في رئاسته خوان خوسيه غالينو (الأرجنتين) وهادي ستوكهاوس (ألمانيا)، لاستئناف المناقشات بشأن هذه المسألة.

83- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن معلومات إضافية عن المواد ذات الأعمار القصيرة جداً، لكي تنظر فيه الأطراف.

84- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

هـ - استخدامات المواد الخاضعة للرقابة كمواد أولية

85- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرات من 47 إلى 52 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2)؛ والفقرات من 19 إلى 37 من الإضافة الملحقة بمذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)؛ والمجلد 1 من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024 (الفرع 5-3)؛ والفقرات من 38 إلى 51 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/إباء).

86- وأشار الرئيس المشارك إلى أن ممثل أستراليا، متحدثاً أيضاً باسم كندا والنرويج وسويسرا، كان قد قدم في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية مشروع مقرر بشأن استخدامات المواد الخاضعة للرقابة كمواد أولية ورد في ورقة غرفة اجتماعات، ونقحه فريق غير رسمي قبل إحالته إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه.

87- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته ميشيل غوفين (كندا) وليزلي سميث (غرينادا)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر المنقح.

88- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن معلومات إضافية عن استخدامات المواد الخاضعة للرقابة كمواد أولية، لكي تنظر فيه الأطراف.

89- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

واو - تعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي

90- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرات من 53 إلى 58 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2)؛ والوثيقة التي أعدتها الأمانة بعنوان "نتائج حلقة العمل بشأن تكاليف رصد الغازات

الخاضعة للرقابة في الغلاف الجوي بموجب بروتوكول مونتريال؛“ والفقرات من 41 إلى 76 من الإضافة الملحقة بمذكرة الأمانة، ومرفقيها الخامس والسادس، بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات ليطلع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)؛ ومذكرة من الأمانة بشأن تعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي بموجب بروتوكول مونتريال: تقرير عن مصادر التمويل المحتملة والمسائل الإدارية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/INF/4)؛ والفقرات من 73 إلى 87 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/جيم).

91- وأشارت الرئيسة المشاركة إلى أن مشروع المقرر أعده ممثلاً كندا والولايات المتحدة في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية. ونوقش مشروع المقرر في فريق اتصال، ولكن فريق الاتصال لم يتمكن من استعراض جميع فقرات مشروع المقرر. وأحيل مشروع المقرر المنقح جزئياً بعد ذلك إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه. واسترعت الرئيسة المشاركة الانتباه أيضاً إلى أن المسألة موضوع المناقشة ترتبط بالمناقشات التي جرت في إطار البند 3 من جدول الأعمال بشأن التقريرين الماليين للصندوقين الاستثماريين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال وميزانيتي الصندوقين، وتلك التي جرت في إطار البند 5 (ب) بشأن حالة الصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا.

92- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، سلط العديد من الممثلين الضوء على الحاجة إلى ضمان الاتساق مع بعض مشاريع المقررات التي ستناقش فيما يتعلق بالمسائل التي تندرج تحت اتفاقية فيينا. وأوضح أحدهم أن مشروع مقررين بشأن مسائل اتفاقية فيينا قد أعدهما أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا الذين حضروا الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون. ويتعلق أحد مشروعين المقررين بالتوصيات المدرجة في تقرير ذلك الاجتماع الثاني عشر بينما يتعلق مشروع المقرر الآخر بالصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا. واقترح المتكلمون أن ينظر فريق الاتصال نفسه في جميع المسائل ذات الصلة، حالما تطرح في إطار البند المحدد من جدول الأعمال.

93- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته ليانا غاهرامنيان (أرمينيا) وأيساندرو بيرو (إيطاليا)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر المنقح.

94- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن تعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي، لكي تنتظر فيه الأطراف.

95- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

زاي- البدائل الملائمة للمناخ فيما يخص البخاخات المحددة الجرعات

96- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرات من 59 إلى 64 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)؛ والمجلد الأول من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024 (الفرع 5-9)؛ والمرفق الثاني للإضافة الملحقة بمذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)؛ والفقرات من 140 إلى 152 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/إدال).

97- وأشارت الرئيسة المشاركة إلى أن ممثل الاتحاد الأوروبي قدم في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية مقترحاً بمشروع مقرر بشأن تدابير لتيسير الانتقال إلى البخاخات المحددة الجرعات ذات الوقود الدافع المنخفض القدرة على إحداث الاحترار العالمي. وبعد إحراز تقدم جيد في المناقشات في فريق الاتصال، اتفقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه.

98- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشارك في رئاسته نوي ميغريليشفيلي (جورجيا) وهنري فورنشميل (سويسرا)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر.

99- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن البدائل الملائمة للمناخ فيما يخص البخاخات المحددة الجرعات، لكي تنظر فيه الأطراف.

100- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

حاء - توافر الهالونات وبدائلها في المستقبل

101- عند النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات من 65 إلى 69 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، والفصل 3 من المرفق 1 للمجلد 1 من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي المرحلي لشهر أيار/مايو 2024، والفقرات 116 إلى 118 من المرفق الثاني لإضافة مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)، والفقرات من 153 إلى 157 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر في الفرع ثانياً من الوثيقة -UNEP/OzL.Conv.13/3- (مشروع المقرر 36/حاء).

102- أشار الرئيس المشارك إلى أن هذه المسألة أدرجت على جدول أعمال الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية بسبب الشواغل التي أعرب عنها عدد من الأطراف في الاجتماع الخامس والأربعين للفريق العامل والاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف بشأن توافر الهالونات في الأجل الطويل والتتقيحات التي أدخلت على الجداول الزمنية المتوقعة لنفاذ الهالونات. ووُصفت الحالة في تقرير التقييم الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2022 والتقرير المرحلي لعام 2022 الصادر عن لجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق التابعة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي. ويتضمن التقرير المرحلي للفريق لعام 2024 تحديثات إضافية بشأن هذه المسائل.

103- وفي الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، قدم ممثل كندا، متحدثاً أيضاً باسم أستراليا والولايات المتحدة، مقترحاً في ورقة غرفة اجتماعات لمشروع مقرر بشأن تدابير دعم الإدارة المستدامة للهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستصلحة. وبعد إجراء مزيد من المناقشات في فريق اتصال، وافق الفريق العامل على استئناف المناقشات في الاجتماع الحالي على أساس مشروع المقرر، بصيغته التي نقحها فريق الاتصال.

104- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته علي الطمحي (المملكة العربية السعودية) وأندرو كلارك (الولايات المتحدة)، لاستئناف المناقشات بشأن هذه المسألة.

105- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق بشأن مشروع مقرر عن تدابير لدعم الإدارة المستدامة للهالونات المستعادة أو المعاد تدويرها أو المستصلحة، لكي تنظر فيه الأطراف.

106- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

طاء - إمكانية إرجاء امتثال المجموعة 2 من الأطراف العاملة بالمادة 5: استعراض التكنولوجيا من جانب فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي

107- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرات من 70 إلى 75 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-) و(UNEP/OzL.Pro.36/2)، والمجلد الأول من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024 (الفصل الثامن)، والفقرات من 119 إلى 129 من الإضافة الملحقمة بمذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على الفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف في بروتوكول مونتريال في اجتماعه السادس والأربعين لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/2/Add.1)، والفقرات 158 إلى 183 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/لواو).

108- وأشار الرئيس المشارك إلى أن الشواغل الرئيسية التي أثارها الأطراف خلال المناقشات التي دارت في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن احتمال تأجيل الامتثال بالنسبة للمجموعة 2 من الأطراف العاملة بموجب المادة 5، تتعلق بالبيانات المحلية المحدودة وعدم التركيز بشكل عام على التحديات التي تواجهها البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة المرتفعة والمجموعة 2 من الأطراف العاملة بموجب المادة 5. وفي وقت لاحق، قدم ممثل الهند، متحدثاً أيضاً باسم البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، مشروع مقرر في ورقة غرفة اجتماعات. وعقب مناقشة مشروع المقرر في فريق اتصال، اتفقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر، بصيغته التي نقحها فريق الاتصال، إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه.

109- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته كورنيليوس راين (الاتحاد الأوروبي) وأنا ماريا كلايمير (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر المنقح.

110- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق بشأن مشروع مقرر بشأن هذه المسألة، لكي تنظر فيه الأطراف.

111- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

ياء - تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال، بما في ذلك مكافحة الاتجار غير القانوني

112- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرات من 76 إلى 80 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-) و(UNEP/OzL.Pro.36/2) ومذكرة من الأمانة بشأن تجميع المعلومات المقدمة من الأطراف عن ممارسات الاتجار غير المشروع والنهج التي اتخذتها السلطات الوطنية لتحديد هذه الحالات ومعالجتها (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/4)؛ والفقرات 184 إلى 192 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/لزي).

113- وأشار الرئيس المشارك إلى أن ممثل الاتحاد الأوروبي قدم في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، عقب نظر الأطراف في مذكرة من الأمانة بشأن تجميع المعلومات المقدمة من الأطراف عن ممارسات الاتجار غير المشروع والنهج التي اتخذتها السلطات الوطنية لتحديد هذه الحالات ومعالجتها، مشروع

مقرر يحدد الخطوات التالية لمواصلة تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال. وعقب مناقشة هذه المسألة في فريق اتصال، اتفقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر، بصيغته التي نقحها فريق الاتصال، إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه. وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي آنذاك إلى أن الطرف سيقدم نسخة جديدة من النص للنظر فيها أثناء الاجتماع الحالي لمعالجة ما أثير من شواغل وما قدم من تعليقات أثناء المناقشات التي دارت في فريق الاتصال.

114- وقدّم ممثل الاتحاد الأوروبي نسخة منقحة من مشروع المقرر على النحو الوارد في ورقة غرفة الاجتماعات. ويهدف المقترح المنقح إلى توضيح الطلب الموجه إلى الأمانة فيما يتعلق بالمعلومات عن نظم الترخيص؛ ويطلب إلى الأمانة إجراء تحليل للمعلومات المقدمة من الأطراف؛ ويسعى إلى معالجة الشواغل بشأن اجتماع الخبراء المقترح سابقاً، موضحاً أن الهدف هو أن تفكر الأطراف، بناء على مختلف الوثائق الموجودة، في أداء آلية الامتثال وتحديد المسائل التي يتعين على الأطراف استعراضها. وبالإضافة إلى ذلك، أدرج الاتحاد الأوروبي فقرتين جديدتين كانتا قد اقترحتا في فريق الاتصال ولكن لم تناقشا بعد.

115- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، توجهت بعض الممثلات بالشكر إلى ممثل الاتحاد الأوروبي على جهود الطرف لمعالجة الشواغل التي أثيرت في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية. وقالت إحدى الممثلات إنها ترى أن النظر في أداء آلية الامتثال لبروتوكول مونتريال من جانب اجتماع للأطراف المعنية قد يكون مفهوماً فضفاضاً أكثر من اللازم، وقد يحتاج الغرض منه إلى أن يكون أكثر وضوحاً. وقال ممثل آخر إنه يوافق على الحاجة إلى نهج مقيد في تنظيم مثل هذا الاجتماع، ورحب بالإشارة المحددة التي توضح أن تبادل الآراء يستند إلى ما هو قائم من وثائق، لأن ذلك سيساعد في تحديد إطار هذه العملية. وأعرب الممثلون عن رغبتهم في إجراء مزيد من المناقشات بشأن مشروع المقرر المقترح.

116- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، برئاسة مشتركة بين جانا ماشكوكفا (تشيكيا) وفتح الله أوسرا (ملديف)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر المنقح.

117- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك للفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق بشأن مشروع مقرر بعنوان "مواصلة تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال: الخطوات التالية"، لكي تنظر فيه الأطراف.

118- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

كاف- المسائل المتعلقة بكفاءة الطاقة

1- الواردات غير المرغوب فيها من المنتجات والمعدات العديمة الكفاءة في استهلاك الطاقة

119- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند الفرعي، الفقرات 81 إلى 84 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2) والفقرات 213 إلى 219 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/جاء).

120- وأشار الرئيس المشارك، في سياق تقديمه هذا البند الفرعي، إلى أن قبرغيزستان كانت قد قدمت في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية مشروع مقرر في ورقة غرفة اجتماعات بشأن تجنب الواردات غير المرغوب فيها من المنتجات والمعدات العديمة الكفاءة في استهلاك الطاقة. ودعا مشروع المقرر الأطراف إلى إبلاغ الأمانة طوعاً إذا لم توافق على استيراد هذه المنتجات والمعدات إلى أراضيها، على أن تحتفظ الأمانة بقائمة سنوية بتلك الأطراف وتقوم بتحديثها.

121- وأُتسئ فريق اتصال لمناقشة المقترح. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في استعراض مشروع المقرر، لم يكن الوقت كافياً لوضعه في صيغته النهائية. ولذلك اتفق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر، بصيغته التي نقحها فريق الاتصال، إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه؛ ويرد في الفرع ثانياً من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/إحاء).

122- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال يشترك في رئاسته موران غودفران (فرنسا) وبابا درامي (السنغال) لاستئناف المناقشات بشأن هذه المسألة.

123- وبعد ذلك، قدم ممثل قبرغيزستان نسخة منقحة من مشروع المقرر، على النحو الوارد في ورقة غرفة اجتماعات. وقد أُعدت على أساس المناقشات التي دارت في فريق الاتصال وتضمنت نصاً جديداً في الديباجة اقترحه أحد الأطراف.

124- واتفقت الأطراف على مواصلة مناقشة مشروع المقرر المنقح في فريق الاتصال.

125- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال قد توصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن تجنب استيراد المنتجات والمعدات العديمة الكفاءة في استهلاك الطاقة التي تحتوي على مواد خاضعة للرقابة أو تعتمد عليها، لكي تنتظر فيه الأطراف.

126- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

2- تعزيز البيئة الملائمة لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع التبريد

127- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند الفرعي الفقرات 85 إلى 88 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)؛ والمجلد الأول من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024 (الفرع 6-3)؛ والفقرات من 121 إلى 136 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5). ويرد مشروع المقرر بشأن هذه المسألة في الفرع الثاني من الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/3-UNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروع المقرر 36/إطاء).

128- وأشار الرئيس المشارك إلى أن موضوع كفاءة استخدام الطاقة قد نوقش في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، حيث قدم ممثلاً غرينادا وولايات ميكرونيزيا الموحدة مشروع مقرر يهدف إلى تعزيز البيئة الملائمة لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع التبريد مع تنفيذ تعديل كيغالي. ونظراً لضيق الوقت، لم يناقش الفريق العامل المقترح مناقشة وافية، ولذلك وافق على إحالة مشروع المقرر إلى الاجتماع الحالي لمواصلة النظر فيه.

129- وأشارت ممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى محتوى مشروع المقرر، مشيرة إلى أنه يتضمن طلبات إلى اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لدعم جهود الأطراف لتنفيذ المقرر 2/28 بشأن القرار المتعلق بالتعديل الذي يقضي بالتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بوسائل تشمل زيادة تمكين وحدات الأوزون الوطنية والوكالات المنفذة من وضع مجموعة قوية من مقترحات المشاريع العالية الجودة ودعم إنشاء مراكز إقليمية للتميز في الكفاءة في استخدام الطاقة. وطُلب إلى اللجنة التنفيذية أيضاً ضمان تقديم الدعم لمواجهة التحديات الفريدة والظروف الخاصة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والمنخفض جداً. وطُلب إلى برنامج عمل الأوزون أن يدعم توفير مزيد من التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية من أجل دعم إعداد مشاريع كفاءة الطاقة وتنفيذها. وأخيراً، طُلب إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يواصل إطلاع الأطراف على آخر المستجدات بشأن المسائل ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك ضمان مراعاة التحديات الفريدة والظروف الخاصة للبلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والمنخفض جداً. وقالت ممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة إن عدداً من الأطراف الأخرى أعربت عن اهتمامها بالمشاركة في تقديم مشروع المقرر.

130- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أقرّ العديد من الممثلين بأهمية مسألة كفاءة الطاقة في ضوء الزيادة المتوقعة في استخدام معدات التبريد، وبالتالي الانبعاثات، مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية. وتحدث العديد من الممثلين عن التحديات التي تواجهها البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والمنخفض جداً، وأشار أحدهم إلى أن مشروع كفاءة الطاقة الذي يغطي مجموعة من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ سيُعرض على اللجنة التنفيذية في اجتماعها الخامس والتسعين للنظر فيه.

131- وسلط العديد من الممثلين الضوء على العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية في مجال كفاءة الطاقة. وأعرب الممثلون عن تأييدهم العمل الطموح، ولكنهم حذروا من تقييد عمل اللجنة أو التدخل في الولاية المرنة الممنوحة لها بالفعل قبل أن يُؤتي العمل الجاري ثماره. وأشار بعض الممثلين إلى مختلف نوافذ التمويل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة التي سبق أن أنشأتها اللجنة التنفيذية، وأشار أحد الممثلين إلى عدم الموافقة سوى على نحو 5 ملايين من أصل 20 مليون من نوافذ التمويل للمشاريع التجريبية للحفاظ على كفاءة استخدام الطاقة و/أو تعزيزها في سياق الخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية. ويعني ذلك أن هناك تمويلاً لا يزال متاحاً يمكن أن تحصل عليه البلدان ذات حجم الاستهلاك المنخفض والمنخفض جداً. وقال ممثل آخر إن على الأطراف أن تنظر في سبب استمرار توافر التمويل وما إذا كان هناك الكثير من القيود والشروط التي تمنع الأطراف من الحصول على الأموال. وشدد أيضاً على أهمية التمويل المشترك أو الحوافز للصناعة لتشجيعها على تعزيز كفاءة الطاقة في منتجاتها ومعداتنا.

132- واقترحت إحدى الممثلات نموذجاً لنهج مراكز التميز في كفاءة استخدام الطاقة، مستشهدة بمركز التميز الأفريقي للتبريد المستدام ونظم سلسلة التبريد في رواندا كمثال يحتذى به. ورحب ممثل آخر بنهج إنشاء مراكز التميز نظراً لما يحتاج إليه الفنيون من دعم إضافي. وأشار إلى أن عدداً من مؤسسات التدريب في بلده لديها القدرة على أن تصبح مراكز تميز.

133- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق اتصال، يشترك في رئاسته آلان ويلمارت (بلجيكا) وسيرجيو ميرينو (المكسيك)، لمواصلة مناقشة مشروع المقرر.

134- وفي وقت لاحق من الاجتماع، قدمت ممثلة ولايات ميكرونيزيا الموحدة، متحدثة أيضاً باسم غرينادا، مقترحاً لمشروع مقرر يرد في ورقة اجتماعات، موضحةً أنه يتضمن بعض التغييرات عن النسخة التي قُدمت في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية. وتمثل التغيير الرئيسي في إضافة عدة دول تشارك في تقديم مشروع المقرر، جميعها دول جزرية صغيرة نامية، وهي بالاو، وتوفالو، وجزر كوك، وجزر مارشال، وفانواتو، وفيجي، وموريشيوس. بينما كانت التغييرات الأخرى عبارة عن تعديلات تحريرية طفيفة لتحسين الوضوح وتصحيح الأخطاء. وقالت إنها تتطلع إلى مناقشة مشروع المقرر في فريق الاتصال.

135- وفي وقت لاحق، أفاد الرئيس المشارك لفريق الاتصال بأن فريق الاتصال لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على مشروع مقرر بشأن تعزيز البيئة الملائمة لتحسين كفاءة الطاقة في قطاع التبريد.

136- وأعرب عدد من الممثلين عن أسفهم العميق لسحب مشروع المقرر، لا سيما بعد المقترحات التي قدمتها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد أحد الممثلين على التحديات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول بسبب محدودية الموارد وتعقيدات الوصول إليها بفعالية، مما يحد بشدة من قدرتها على معالجة المشاكل التي تواجهها. غير أن العديد من الممثلين أكدوا مجدداً التزامهم بالعمل بشكل تعاوني بشأن التحديات الماثلة، بما في ذلك من خلال النظر في نتائج الاجتماع الخامس والتسعين للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، والتي من شأنها أن تساعد في تحديد أي إجراءات.

لام- الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل لعام 2025

137- لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات 89 إلى 92 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف

في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، والمجلد 2 من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024 المعنون 'تقييم الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل لعام 2024 والمسائل ذات الصلة - تقرير مؤقت'، والمجلد 4 من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في آب/أغسطس 2024 المعنون 'تقييم الترشيحات للإعفاءات لأغراض الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل لعام 2024 والمسائل ذات الصلة - التقرير النهائي'، والفقرات 116 إلى 120 من تقرير الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف (UNEP/OzL.Pro.WG.1/46/5) والفقرات 19 إلى 27 من إضافة مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/2/Add.1).

138- أشارت الرئيسة المشاركة عند تقديمها لهذا البند إلى أنه في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، قدمت لجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل توصيتها المؤقتة بالموافقة على كامل الكمية المرشحة لإعفاء لاستخدام حرج لبروميد الميثيل لعام 2025، مقدم من طرف واحد غير عامل بموجب المادة 5، هو كندا. وقد أتيح التقرير النهائي للجنة، بما في ذلك توصيتها بالموافقة على كامل كمية الترشيح الذي قدمته كندا، على بوابة الاجتماع، ويرد ملخص له في إضافة مذكرة الأمانة (UNEP/OzL.Conv.13/2/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/2/Add.1). وباسم جميع الأطراف، شكرت اللجنة على عملها في تقييم الترشيح.

139- وعرض إيان بورتر، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، توصية اللجنة متحدثاً أيضاً باسم زميلته الرئيسة المشاركة، مارتا بيزانو، وجميع أعضاء اللجنة، فأعرب عن أمله في أن يكون هذا العرض هو العرض النهائي لأي ترشيح لاستخدام حرج لبروميد الميثيل وأشار إلى أنه بالتالي يمثل مناسبة مثيرة.

140- وقد جرى تقديم طلب واحد فقط لعام 2025، وهو 2,85 طن من بروميد الميثيل لتبخير التربة قبل الزراعة في مشتل فراولة واحد في جزيرة الأمير إدوارد بكندا. وأوصت اللجنة بالموافقة على الكمية الكاملة على أساس أنها تمثل تخفيضاً بنسبة 26 في المائة من الكمية المعتمدة في عام 2023، وأن كندا أيضاً وضعت خطة للتخلص التدريجي من استخدام بروميد الميثيل تماماً بحلول عام 2026. واستمر المزارع في العمل على زيادة قدرته على الإنتاج الداخلي بدون تربة - وهو حل بسيط ولكنه فعال للغاية - مما أدى إلى انخفاض الحاجة إلى بروميد الميثيل للإنتاج المتبقي.

141- ويمكن تعديل الكمية المعتمدة لمراعاة المخزونات الحالية من بروميد الميثيل، وفقاً للمقرر 6/16، لكن كندا لم تبلغ عن أي مخزونات من هذا القبيل في نهاية عام 2023. وكما لاحظت اللجنة من قبل، لم يكن هناك أي اشتراط على أي طرف لا يطلب إعفاءً للاستخدامات الحرجة للإبلاغ عن المخزونات.

142- وأشار في الختام إلى أنه يبدو أن عام 2024 هو العام الأخير الذي ستقدم فيه ترشيحات لاستخدامات حرجة، وقارن بين الترشيح الوحيد لكمية قدرها 2,85 طن لعام 2025 والترشيحات البالغ عددها 141 ترشيحاً لكمية تزيد عن 16 000 طن التي تلقتها اللجنة في عام 2005. ويمثل تخفيض ما يزيد على 62 000 طن من استخدام بروميد الميثيل على مدى العقدين الماضيين إنجازاً هائلاً لبروتوكول مونتريال وللصناعة الزراعية في جميع أنحاء العالم، ومكسباً كبيراً لطبقة الأوزون. ويتمثل التحدي الآن في خفض الكمية الإجمالية المقدرة بما يتراوح من 8 000 إلى 10 500 طن من بروميد الميثيل التي لا تزال تستهلك في تطبيقات الحجر الصحي واستخدامات ما قبل الشحن على مستوى العالم؛ وهو يدرك أن العديد من البلدان تحرز تقدماً كبيراً في هذا الصدد. واختتم بتهنئة جميع الأطراف التي أنهت استخدامها لبروميد الميثيل.

143- وشكر ممثل كندا الفريق واللجنة على عملهما في استعراض ترشيح الطرف الذي يمثل عام 2025، وكذلك عملهما في السنوات السابقة. ومنذ عام 2015، كان الإعفاء الوحيد للاستخدام الحرج في كندا هو لتبخير التربة قبل الزراعة لإنتاج شتلات الفراولة من جانب مزارع واحد في جزيرة الأمير إدوارد حيث لا تزال مواد التبخير

الكيميائية البديلة غير متوفرة بسبب الحواجز التنظيمية. ويمثل الترشيح البالغ قدره 2,85 طن انخفاضاً كبيراً عن الكمية المصرح بها لعام 2024، واستند إلى اعتماد بديل غير كيميائي، وإنتاج زراعي داخلي بدون تربة لجزء كبير من الإنتاج، في طريق التحول الكامل عن استخدام بروميد الميثيل في عام 2026. وعلى الرغم من أن الاستثمار الرأسمالي اللازم كان مرتفعاً، إلا أن الطرف الذي يمثل لم يرَ في ذلك سبباً لتأخير عملية التحول.

144- وشكر اللجنة على موافقتها على الكمية الكاملة للترشيح، وأكد أنه سيكون الترشيح النهائي الذي يقدمه هذا الطرف لاستخدام هذه المادة. وقدم مقترحاً لمشروع مقرر، يرد في ورقة غرفة اجتماعات، يسمح لكندا بمستوى إنتاج واستهلاك قدره 2,85 طن من بروميد الميثيل للاستخدام في إنتاج شتلات الفراولة لعام 2025 بنفس الشروط التي وافقت عليها الاجتماعات السابقة للأطراف.

145- وهنأت ممثلة كندا على الترشيح النهائي الذي قدمته، كما هنأت جميع الأطراف على جهودها في إنهاء الاستخدامات الحرجة لبروميد الميثيل. وذكرت أنها تود أن تواصل المناقشات بشأن تخفيض الاستهلاك المتبقي لبروميد الميثيل في تطبيقات الحجر الصحي واستخدامات ما قبل الشحن. وأشار ممثل أحد الأطراف العاملة بموجب المادة 5 إلى أن الطلب على استخدام بروميد الميثيل في بلده يتزايد بسبب ظروف السوق.

146- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

ميم- التغييرات في عضوية فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي

147- عند النظر في هذا البند الفرعي، كان معروضاً على الأطراف الفقرات 93 إلى 100 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها، والمرفقان الأول والثاني لهذه المذكرة (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2)، والمرفقان 5 و6 من المجلد الأول من تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الصادر في أيار/مايو 2024، ومصفوفة الخيارات المطلوبة، واختصاصات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولجان الخيارات التقنية والهيئات الفرعية المؤقتة التابعة له، والدليل التمهيدي بشأن عمل فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي، والفقرات من 28 إلى 30 من إضافة مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/2/Add.1).

148- أشار الرئيس المشارك إلى أنه، في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، استُرعى الانتباه إلى قائمة الرؤساء المشاركين وأعضاء فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولجان الخيارات التقنية الذين ستنتهي فترة عضويتهم في نهاية عام 2024، على النحو الوارد في التقرير المرحلي للفريق لعام 2024. وحتى الآن، تلقت الأمانة عشرة ترشيحات نُشرت على بوابة الاجتماع. وشجع الأطراف على تقديم ترشيحات إضافية في أقرب وقت ممكن.

149- واتفقت الأطراف على أن تقوم الأطراف المرشحة وأي أطراف أخرى مهتمة بمناقشة الترشيحات والاتفاق عليها في فريق غير رسمي؛ ومن ثم تعد الأمانة بعد ذلك مشروع مقرر يحدد الترشيحات المتفق عليها لمزيد من المناقشة.

150- وفي وقت لاحق، أفاد ميسر الفريق غير الرسمي، ميشيل غوفين (كندا)، بأن الفريق غير الرسمي تمكن من إكمال عمله وأعد مشروع مقرر لكي تنتظر فيه الأطراف.

151- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

نون - مسائل الامتثال والإبلاغ عن البيانات: عمل لجنة التنفيذ وتوصياتها

152- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند، الفقرتان 101 و102 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل معروضة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2).

153- وقدم رئيس لجنة التنفيذ، أوزفالدو باتريسيو ألفاريز-بيريز (شيلي) تقريراً عن نتائج الاجتماعين الثاني والسبعين والثالث والسبعين للجنة، بما في ذلك لمحة عامة عن مشاريع المقررات التي وافقت عليها اللجنة لكي ينظر فيها الاجتماع السادس والثلاثون للأطراف.

154- وقد نظرت اللجنة في مجموعة متنوعة من المسائل في عام 2024 فيما يتعلق بالتزامات الإبلاغ بموجب المادتين 7 و9 من بروتوكول مونتريال، بما في ذلك التزامات الإبلاغ عن مركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي وحالات عدم الامتثال، وتقيّد فرادى الأطراف بالتزامات الواردة في خطط العمل للعودة إلى الامتثال، وطلبات إدخال تغييرات على بيانات خط الأساس لمركبات الكربون الهيدروفلورية، ومعلومات عن إنشاء نظم الترخيص لمركبات الكربون الهيدروفلورية، وتقديم بيانات مؤقتة في سياق الإبلاغ بموجب المادة 7. وتلقت اللجنة أيضاً تقارير من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف عن المقررات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة التنفيذية للصندوق وعن الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالات المنفذة لتيسير امتثال الأطراف.

155- وبناء على ما طلبه الاجتماع الخامس والثلاثون للأطراف في المقرر 17/35، استعرضت اللجنة حالة أربعة أطراف في حالة عدم امتثال لالتزاماتها بالإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7، ولاحظت أن الأطراف الأربعة جميعها أبلغت عن بياناتها المتأخرة على النحو المطلوب في المقرر. ونظرت اللجنة أيضاً في مدى التقيد بالتزامات الواردة في خطط العمل للعودة إلى الامتثال بالنسبة لثلاثة أطراف: واصلت كازاخستان وليبيا التقيد بالتزاماتها بموجب خطتيهما، لكن لا تزال هناك مشكلة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعام 2021 بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولفت الرئيس الانتباه إلى ورقة غرفة اجتماعات تبين مشاريع المقررات الأربعة التي أحالتها اللجنة إلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف للنظر فيها.

156- ويتعلق مشروع المقرر الأول بالإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 من البروتوكول. وفي مشروع المقرر، أُشير إلى أنه بحلول 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أبلغ 192 طرفاً من أصل 198 طرفاً في البروتوكول عن بياناتها لعام 2023، وأن 163 طرفاً من تلك الأطراف قد أبلغت عن بياناتها بحلول الموعد النهائي وهو 30 أيلول/سبتمبر 2024، وأن 80 طرفاً من تلك الأطراف قد أبلغت عن بياناتها بحلول 30 حزيران/يونيه 2024، وفقاً للتشجيع الوارد في المقرر 15/15. وقد لوحظ مع القلق أن ستة أطراف، وهي أذربيجان، وأيسلندا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجيبوتي، وسان مارينو، ومالي، لم تبلغ بعد عن بياناتها لعام 2023، وأن هذا يضعها في حالة عدم امتثال إلى أن تتلقى الأمانة بياناتها المتأخرة. ولوحظ أيضاً مع القلق أن طرفاً واحداً عاملاً بموجب المادة 5، وهو جيبوتي، الذي صدق على تعديل كيغالي، لم يقدم بيانات خط الأساس الخاصة به عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للأعوام 2020 أو 2021 أو 2022، مما يضع الطرف في حالة عدم امتثال إلى أن تتلقى الأمانة بياناتها المتأخرة عن مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وعلاوة على ذلك، لوحظ مع القلق أن طرفين عاملين بموجب المادة 5، وهما غينيا وكوت ديفوار، اللذان صدقا على تعديل كيغالي وكان ينبغي أن يقدموا بيانات عن مركبات الكربون الهيدروفلورية لعام 2023، قد قدما بيانات عن مواد أخرى خاضعة للرقابة ولكن ليس عن مركبات الكربون الهيدروفلورية، مما يضعهما في حالة عدم امتثال لالتزاماتهما بالإبلاغ عن البيانات إلى أن تتلقى الأمانة بياناتهما المتأخرة عن مركبات الكربون الهيدروفلورية. وفي مشروع المقرر، حُثَّت جميع الأطراف على الإبلاغ عن بياناتها في أقرب وقت ممكن، وطلب إلى اللجنة أن تستعرض وضعها في اجتماعها الرابع والسبعين. وأخيراً، شجّع مشروع المقرر الأطراف على مواصلة الإبلاغ عن بياناتها عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة

بمجرد توافر هذه الأرقام، ويفضل أن يكون ذلك بحلول 30 حزيران/يونيه من سنة الإبلاغ. ووافقت اللجنة على مشروع المقرر على أساس أن تواصل الأمانة تحديث المشروع بحذف اسم أي طرف عاد إلى الامتثال بعد تقديم بياناته المتأخرة بين وقت اجتماع اللجنة واعتماد مشروع المقرر من قبل الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف، تمثيا مع الممارسة السابقة.

157- وفي مشروع المقرر الثاني، لوحظ مع القلق أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بشأن إنتاج واستهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لعام 2021، على النحو المبين في خطة عملها للعودة إلى الامتثال الواردة في المقرر 6/32، وأنها في حالة عدم امتثال لتدابير الرقابة على استهلاك هذه المادة لعام 2021 بموجب البروتوكول. كما أعرب عن قلق بالغ إزاء حقيقة أن الطرف لم يقدم بعد تفسيراً لتلك الانحرافات عن خطة عمله أو لم يقدم خطة عمل منقحة، على الرغم من الطلبات العديدة المقدمة من اللجنة، وتحديدًا في اجتماعاتها الثامن والستين، والتاسع والستين، والسبعين، والحادي والسبعين، والثاني والسبعين، ورسائل التذكير المتكررة من الأمانة. وعلاوة على ذلك، حُثَّ الطرف على تقديم التقرير المرحلي عن وضع سياسات وطنية إضافية تُيسر التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية على النحو المطلوب في المقرر 18/35.

158- وقد لوحظ أن جمهورية كوريا الديمقراطية لم تبلغ عن بيانات المادة 7 الخاصة بها لعام 2023، مما يعني أن الطرف لا يزال في حالة عدم امتثال لالتزاماته الخاصة بالإبلاغ عن البيانات إلى أن تتلقى الأمانة بياناتها المتأخرة. ولذلك حُثَّ الطرف على تقديم تفسير لهذا الانحراف، إلى جانب بيانات المادة 7 الخاصة به لعام 2023، وإذا كان ذلك مناسباً، تقديم خطة عمل منقحة لكي تنظر فيها لجنة التنفيذ في اجتماعها الرابع والسبعين. وحُثَّ الطرف أيضاً على تقديم تقرير مرحلي عن الجهود المبذولة لوضع سياسات وطنية إضافية تُيسر التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية. وعلاوة على ذلك، دُعيت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن ترسل ممثلاً إلى الاجتماع الرابع والسبعين للجنة، ما لم يقدم الطرف، قبل ذلك الاجتماع، المعلومات المطلوبة.

159- وخُذرت جمهورية كوريا الديمقراطية، وفقاً للبند باء من القائمة الإشارية للتدابير التي يمكن أن يتخذها اجتماع الأطراف فيما يتعلق بعدم الامتثال، وطُلب إلى اللجنة أن تواصل الرصد الدقيق للتقدم الذي يحرزه الطرف في تنفيذ خطة عمله والتزاماته بموجب بروتوكول مونتريال.

160- ولفت الانتباه إلى أن اللجنة قد اعتمدت توصيات بشأن حالات عدم الامتثال فيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية في خمس مناسبات منفصلة، بما في ذلك إحالة مقررين تم اعتمادهما بشأن هذه المسألة، أحدهما إلى الاجتماع الثاني والثلاثين للأطراف والآخر إلى الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف.

161- ويتعلق مشروع المقرر الثالث بإنشاء نظم ترخيص لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب الفقرة 2 مكرراً من المادة 4 باء من البروتوكول من جانب الأطراف التي صدقت على اتفاق كيغالي. وفي مشروع المقرر، لوحظ مع التقدير أن 154 طرفاً من الأطراف البالغ عددها 160 التي صدقت على تعديل كيغالي، وخمسة أطراف لم تصدق عليه بعد، قد أبلغت عن إنشاء وتنفيذ نظام ترخيصها لمركبات الكربون الهيدروكلورية. وحث المقرر أنغولا وسان مارينو وكينيا التي صدقت على تعديل كيغالي ولكنها لم تقدم بعد تقريراً عن إنشاء نظام الترخيص الخاص بها على تقديم معلومات إلى الأمانة على الفور عن إنشاء وتنفيذ مثل هذا النظام لكي تنظر فيه اللجنة في اجتماعها الرابع والسبعين. كذلك حُثَّت جميع الأطراف المتبقية التي صدقت على تعديل كيغالي على إنشاء وتنفيذ نظم الترخيص الخاصة بها، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وإبلاغ الأمانة بهذه المعلومات في غضون ثلاثة أشهر من القيام بذلك. ووافقت اللجنة على مشروع المقرر على أساس أن تواصل الأمانة تحديث الأرقام الواردة في مشروع المقرر تمثيا مع أي معلومات إضافية ترد من الأطراف حتى نقطة اعتماد مشروع المقرر من جانب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف.

162- ويتعلق مشروع المقرر الرابع بالطلبات الواردة من السلفادور وهندوراس لتتقيد بيانات خط الأساس. وأشير، في المقرر 15/13، إلى أن الأطراف التي طلبت إدخال تغييرات على بيانات خط الأساس المبلغ عنها لسنوات

الأساس، قد أُبلغت بتقديم طلباتها إلى اللجنة وأن منهجية تقديم هذه الطلبات قد حُددت في المقرر 19/15. وقدمت السلفادور معلومات كافية، وفقاً للمقرر 19/15، لتبرير طلباتها بتتقيح بيانات استهلاكها من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية للأعوام 2020 و2021 و2022، وهي سنوات خط الأساس لمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية، وينطبق نفس الشيء على هندوراس التي طلبت تتقيح إحدى سنوات خط الأساس الخاصة بها، وهي عام 2022. وتعد طلبات الأطراف بتتقيح بيانات استهلاكها من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية لسنوات الأساس ذات الصلة أمراً وجبها وأُحيلت إلى الأطراف للنظر فيها.

163- وأشار إلى أن اللجنة قد أجرت أيضاً استعراضاً شاملاً لطلبات إدخال تغييرات على بيانات خط الأساس الواردة من 10 أطراف أخرى، وهي أرمينيا، وتوفالو، وجزر كوك، وجزر مارشال، وفانواتو، وكيريباس، ولبيريا، وناورو، ونيجيريا، ونيوي. وفي جميع الحالات العشر، خلصت اللجنة إلى أن المعلومات المقدمة لم تكن كافية، ولذلك طلبت إلى الأطراف أن تقدم إلى الأمانة المعلومات المتبقية اللازمة للوفاء بمتطلبات المقرر 19/15 للسماح للجنة بالنظر في طلبها في المستقبل.

164- وأطلعت الأمانة اللجنة في اجتماعها الثاني والسبعين على مسألة تقديم البيانات المؤقتة في سياق الإبلاغ بموجب المادة 7. وكانت اللجنة قد طلبت في ذلك الاجتماع إلى الأمانة إعداد وثيقة تتضمن تحليلاً للاتجاهات في تقديم البيانات المؤقتة، فضلاً عن أي مناقشات وقرارات سابقة للجنة بشأن هذه المسألة وأي معلومات أخرى ذات صلة. وقد نظرت اللجنة في الوثيقة في اجتماعها الثالث والسبعين.

165- وعلى الرغم من أن أقرب حالة مسجلة يمكن تتبعها من السجلات الإلكترونية لطرف قدم بيانات مؤقتة كانت من عام 2005، فيما يتعلق بالبيانات لعام 2004، أُبلغت الأمانة اللجنة بأن البيانات المؤقتة قُدمت أيضاً من جانب أطراف قبل عام 2005. ومنذ عام 2019، عندما تم إطلاق نظام الإبلاغ الإلكتروني الجديد، حُددت 67 حالة من البيانات التي أُبلغ عنها على أنها مؤقتة من 38 طرفاً، وهو ما يمثل خمس الأطراف تقريباً، وتتعلق 40 حالة من هذه الحالات بسنوات الأساس. وقد أشارت الأطراف إلى أن البيانات كانت مؤقتة وذلك إما عن طريق البريد الإلكتروني أو باستخدام خزانة اختيار موجودة في نظام الإبلاغ الإلكتروني، وأصبحت هذه الممارسة أكثر شيوعاً في السنوات الأخيرة، حيث قدمت بعض الأطراف بياناتها ولم تبلغ الأمانة باعتبار هذه البيانات مؤقتة إلا لاحقاً. وعند تلقي البيانات التي أُشير إليها باعتبارها بيانات مؤقتة، اتصلت الأمانة بالطرف المعني للتأكد مما إذا كان من الممكن مع ذلك اعتبارها نهائية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، تطلب الأمانة من الطرف تقديم البيانات النهائية في أقرب وقت ممكن، وواصلت الاتصال بالطرف حتى يتم تلقي البيانات النهائية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك حالات ظلت فيها البيانات مؤقتة لعدة سنوات.

166- ويمثل تقديم البيانات المؤقتة إشكالية بالنسبة لعمل اللجنة حيث أنه يستحيل التأكد من الامتثال لتدابير الرقابة بموجب البروتوكول بدون تلقي البيانات النهائية. وعلاوة على ذلك، يمكن للطرف الذي قدم بيانات مؤقتة لسنوات الأساس أن يتحايل على عملية تتقيح بيانات خط الأساس المنصوص عليها في المقرر 15/13.

167- وعقب مناقشات اللجنة، حذفت الأمانة خزانة الاختيار الموجودة في نظام الإبلاغ الإلكتروني التي كانت تسمح للطرف بالإشارة إلى أن البيانات المقدمة مؤقتة. وستطلب الأمانة أيضاً من أي طرف قدم بيانات المادة 7 على أنها بيانات مؤقتة أن يشرح سبب تقديمه لبيانات مؤقتة، وستقدم أيضاً تلك البيانات وأي معلومات ذات صلة ترد من الطرف إلى اللجنة لكي تنظر فيها.

168- وأخيراً، شكر أعضاء اللجنة، ولا سيما نائب الرئيس، على مشاركتهم البناء ودعمهم، اللذان أسهموا من خلالهما في نجاح تشغيل آلية الامتثال للبروتوكول، كما شكر الأمانة على دعمها الممتاز. وقال إن جدول الأعمال المتزايد لاجتماعات اللجنة يمثل مؤشراً على أن عملها أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، وقال إن عمله كرئيس للجنة كان شرفاً له.

169- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أوضح ممثل كينيا أن بلده حالياً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على اللوائح الخاصة بإنشاء نظام ترخيص لمركبات الكربون الهيدروفلورية ولذلك يتوقع أن يتمكن من إبلاغ الأمانة قبل الاجتماع الرابع والسبعين للجنة بأن نظام بلده قد أنشئ وبدأ العمل به. وأوضح ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن بلده أنشأ نظام ترخيص للمواد المستفدة للأوزون في عام 2022. وقالت ممثلة بنن إن البيانات الخاصة ببلدها الواردة في جدول البيانات المؤقتة المقدمة في سياق الإبلاغ بموجب المادة 7، غير صحيحة، إذ أبلغت بنن الأمانة في رسالة بعثت بها في 31 تموز/يوليه 2024 أنه على الرغم من أن بيانات 2020 و2021 و2023 لا تزال مؤقتة، فإن بيانات 2019 نهائية.

170- وأوضحت ممثلة أرمينيا، فيما يتعلق بطلب بلدها بتتقيق بيانات خط الأساس لمركبات الكربون الهيدروفلورية، أن بيانات خط الأساس الأصلية لبلدها وردت من المؤسسات الوطنية، بما في ذلك دائرة الجمارك وسلطة منح التراخيص التابعة لوزارة البيئة، إلا أن دراسة استقصائية للمعدات أجريت في إطار عملية خطة التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي، أظهرت أن تقديرات بيانات الواردات من مركبات الكربون الهيدروفلورية كانت أقل من الواقع إلى حد كبير. وقد عزت أرمينيا نقص تقدير هذه الصادرات إلى نظام التجارة الحرة للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي تنتمي إليه أرمينيا، وإلى التجارة عبر الإنترنت التي تلتف على التحكم الرقابي. وقد اتخذ الطرف منذ ذلك الحين تدابير لتحسين الرصد والتحكم في هذين المجالين. وأضافت أن أرمينيا قدمت بيانات خط الأساس المنقحة على منصة الإبلاغ الإلكترونية في كانون الثاني/يناير 2024، ولكن نظراً لأنها لم تكن على علم بخيار وسم البيانات الأصلية على أنها مؤقتة، فقد أبلغت بأنه يتعين عليها تقديم طلب للمراجعة وتقديم المعلومات المطلوبة بموجب المقرر 19/15. ولم تتمكن أرمينيا من تقديم الوثائق الإضافية المطلوبة حيث أنها لم تكن متاحة، وعلى الرغم من أنها تقدّر الفرصة التي أتاحت لها لشرح وضعها بالحضور الشخصي في الاجتماع الثالث والسبعين للجنة، وتقدر أيضاً التفهم الذي أبدته اللجنة في مشروع توصية اللجنة بالسماح بتقديم معلومات إضافية في عام 2025، فإن الطرف لا يزال قلقاً من أنه قد يكون في حالة عدم امتثال غير مقصود فيما يخص عام 2024.

171- وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم إزاء ممارسة تقديم البيانات المؤقتة التي لم تكن متوخاة في أحكام البروتوكول أو في أي مقررات لاجتماعات الأطراف، وقال العديد من الممثلين إنهم لم يكونوا على علم بهذه الممارسة في السابق. وشدد بعض الممثلين على خطورة الوضع، بما في ذلك من وجهة نظر قانونية، إذ لم تُعامل الأطراف على قدم المساواة، بالنظر إلى أن بعضها استطاع التحايل على عملية المراجعة المنصوص عليها في المقرر 19/15. ولاحظ عدد من الممثلين أيضاً أن التغييرات في البيانات لها آثار على التمويل في إطار اللجنة التنفيذية وعلى تنفيذ المشاريع. ومن الأهمية بمكان ألا تؤثر هذه المسألة على التمويل. وقال أحد الممثلين إنه لم يكن من الواضح ما إذا كانت اللجنة ستستعرض البيانات التي وُسمت على أنها مؤقتة أم أنها ستستعرض البيانات فقط بمجرد وضعها في صيغتها النهائية. وأعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أنه ينبغي إزالة خيار وسم البيانات على أنها مؤقتة.

172- وقال عدد من الممثلين، بعد أن أشاروا إلى أن بعض الأطراف واجهت تحديات كبيرة فيما يتعلق بالقدرة المؤسسية على إبلاغ عن البيانات، ولا سيما عندما تتعذر على الدوائر الجمركية معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة، إن تقديم بيانات مؤقتة أفضل من عدم تقديم أي بيانات. لذلك، فإن من المهم أن تعمل الأطراف معاً لإيجاد حلول مناسبة من شأنها أن تدعم الأطراف غير القادرة حالياً على تقديم البيانات النهائية في الوقت المناسب. ووافق ممثلون آخرون على أنه من المهم أن تعمل الأطراف معاً من أجل التوصل إلى حلول، لكنهم أكدوا على أن هناك بالفعل عمليات لمراجعة البيانات وفقاً لمقررات اجتماعات الأطراف. ويتعين على الأطراف اتباع تلك الإجراءات.

173- وأشار العديد من الممثلين، على وجه الخصوص، إلى خانة اختيار البيانات المؤقتة في النظام الإلكتروني. وأشار أحد الممثلين إلى أن إدراج خانة الاختيار نوقش في الشبكات الإقليمية مع الأمانة قبل إطلاق النظام الإلكتروني ولقي ترحيباً على وجه الخصوص من جانب البلدان النامية التي تواجه تحديات في جمع البيانات في الوقت المناسب. وقال إنه من المخيب للآمال أن الأمانة لم تناقش مع الأطراف أو تبلغهم بقرار إزالة خانة الاختيار.

وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم من إدراج خانة اختيار في النظام الإلكتروني، بالنظر إلى أن الاستمارة الورقية لم تكن تتضمن خانة اختيار من هذا القبيل. وأشاروا إلى أن الاستمارة الورقية والعمليات الأخرى المرتبطة بها اعتُمدت بقرار من اجتماع الأطراف، وبالتالي فإن إدراج خانة الاختيار في النظام الإلكتروني يتعارض مع تلك المقررات.

174- ورداً على أسئلة طرحها العديد من الممثلين بشأن الإزالة المفاجئة مؤخراً لخانة الاختيار من نظام الإبلاغ الإلكتروني والسلطة التي خولت القيام بذلك، أوضح رئيس اللجنة وممثلو الأمانة أن اللجنة لم تطلب من الأمانة إزالة خانة الاختيار الخاصة بالبيانات المؤقتة من نظام الإبلاغ الإلكتروني، بل إن الأمانة فعلت ذلك في ضوء المناقشات التي جرت في الاجتماع الثالث والسبعين للجنة. ورداً على هذا التوضيح، أعرب عدد من الممثلين عن قلقهم من أن الأمانة تتخذ مثل هذه الإجراءات من جانب واحد لا استجابة لمقرر صادر عن اجتماع الأطراف، وعن قلقهم أيضاً من عدم إبلاغ الأطراف بهذا الإجراء. وطلبوا توضيحاً بشأن قانونية الإجراءات من هذا القبيل التي تتخذها الأمانة، وتوضيحاً للإجراءات الصحيحة فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بهذه المسائل، بما في ذلك ما يتعلق بدور لجنة التنفيذ.

175- ورداً على استفسار بشأن عملية الطلبات المقدمة من الأطراف لتتقيد بيانات خط الأساس، أوضح الرئيس أن اللجنة تلتزم التزاماً صارماً وحصرياً بالعملية المبينة في المقرر 19/15.

176- وطلب عدة ممثلين إنشاء فريق اتصال أو مجموعة غير رسمية لمواصلة مناقشة هذه المسألة، مع التركيز على الآثار المترتبة على تقديم البيانات المؤقتة في الماضي وعلى سبل منع هذه الممارسة في المستقبل.

177- واتفقت الأطراف على إنشاء فريق غير رسمي للنظر في الكيفية التي أصبح بها تقديم البيانات المؤقتة ممارسة متبعة وللنظر، في ضوء المقررات المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات، في كيفية التعامل مع مسألة البيانات المؤقتة في المستقبل.

178- وفي وقت لاحق، أفاد ميسر الفريق غير الرسمي، السيد مارتن لاكروا (كندا)، بأن الأمانة قدمت توضيحات للأطراف المعنية، بما في ذلك بشأن كيفية التعامل مع البيانات المؤقتة في الماضي وكيفية التعامل معها في المستقبل، وأشار إلى أنه من الآن فصاعداً، ستقدم البيانات التي تعتبر مؤقتة إلى لجنة التنفيذ للنظر فيها.

179- وقال ممثل أرمينيا إن وجود نوعين من الحالات لمعالجة البيانات المؤقتة أوجد ظروفًا ومواقف ومعاملة غير متساوية داخل لجنة التنفيذ، التي لم تكلف بمعالجة البيانات المؤقتة التي تشير إلى سنوات الأساس. إضافةً إلى ذلك، لا يزال هناك عدم وضوح بشأن كيفية معالجة الشروط المجففة والتمييزية التي نشأت عن غير قصد من خلال نهج الأمانة تجاه البلدان التي لديها بيانات مؤقتة لسنوات الأساس وتلك التي لا توجد لديها مثل هذه البيانات. وقد تمتعت بعض الأطراف بامتياز القدرة على تحديث سنوات الأساس الخاصة بها والالتفاف على العملية الرسمية، بينما طُلب من أطراف أخرى اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المقررين 15/13 و19/15 بصرامة. وعلى الرغم من التفهم الذي أبدته لجنة التنفيذ، والنظر الواجب في طلب أرمينيا بشأن تقديم بيانات خط الأساس المقدمة في عام 2024، لم يتم اتخاذ قرار نهائي بعد، مما يضع بلدها في وضع عدم امتثال محتمل لمستوى التجميد لعام 2024. وستواصل أرمينيا السعي إلى اتخاذ موقف غير عقابي وداعم من جانب لجنة التنفيذ، وفقاً لولاية تلك الهيئة.

180- ووافقت الأطراف على إحالة مجموعة مشاريع المقررات لمواصلة النظر فيها واحتمال اعتمادها خلال الجزء الرفيع المستوى.

سين - حالة التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال

181- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند الفرعي، الفقرتان 105 و106 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها

(UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2) ومذكرة من الأمانة بشأن حالة التصديق على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون أو قبوله أو الانضمام إليه أو الموافقة عليه (UNEP/OzL.Pro.36/INF/5). ويرد مشروع المقرر في الفرع رابعاً من الوثيقة -UNEP/OzL.Conv.13/3- (مشروع المقرر 36/36 [هاء هاء]).

182- ولدى تقديم هذا البند، أوضحت الرئيسة المشاركة أن القصد من هذا البند من جدول الأعمال هو تسجيل عدد الأطراف التي صدقت على تعديل كيغالي، وحث الأطراف التي لم تصدق بعد على التعديل على أن تفعل ذلك. ودكرت بأن الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أشارا في اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون لعام 2024 إلى الفوائد المحتملة للتنفيذ الكامل لتعديل كيغالي والتصديق عليه، وهو ما يمكن أن يساعد على تجنب ما يصل إلى 0,5 درجة مئوية من الاحترار العالمي بحلول نهاية القرن. وقد صدقت أربع من كل خمس دول بالفعل على التعديل، لكن الوقت يمضي. وكما أشارت الأمانة التنفيذية في بيانها الافتتاحي، فإن التصديق العالمي في عام 2026، في الذكرى السنوية العاشرة لتعديل كيغالي، كان هدفاً مهماً يجب تحقيقه.

183- وبحلول 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، صدق ما مجموعه 160 طرفاً على التعديل، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.36/INF/5. وقد أدرج مشروع مقرر مؤقت في الوثيقة -UNEP/OzL.Conv.13/3- (مشروع المقرر 36/36 [هاء هاء])، الذي سيجري تحديثه وقت اعتماد المقرر.

184- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

خامساً- المسائل المتعلقة باتفاقية فيينا

ألف- تقرير الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون لدى الأطراف في اتفاقية فيينا

185- لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الأطراف الفقرات 107 إلى 118 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (-UNEP/OzL.Conv.13/2) (UNEP/OzL.Pro.36/2)، ومذكرة الأمانة بشأن توصيات مديري بحوث الأوزون للأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعها الثاني عشر (UNEP/OzL.Conv.13/6)، ومذكرة الأمانة عن الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا (UNEP/OzL.Conv.13/7)، وتقرير الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون للأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (ملخصات العروض والتوصيات: الجزء الأول والتقارير الوطنية المتاحة للاجتماع: الجزء الثاني).

186- ذكر الرئيس المشارك بأن الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون لدى الأطراف في اتفاقية فيينا قد عُقد في جنيف في نيسان/أبريل 2024. واجتمع مديرو بحوث الأوزون كل ثلاث سنوات، قبل ستة أشهر من اجتماع مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا، لمناقشة القضايا المتعلقة ببحوث الأوزون وعمليات الرصد المنهجية، ولوضع توصيات لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف. وترد تلك التوصيات في الوثيقة -UNEP/OzL.Conv.13/6-.

187- وقدم الرئيس المشارك للاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون، ماريا ديل كارمن كازورولا أندراي (إكوادور) وولفغانغ شتاينبريخت (ألمانيا)، عرضاً مشتركاً عن نتائج ذلك الاجتماع. وأوضحت السيدة كازورولا أولاً أن الغرض من تقارير المديرين هو معالجة الاحتياجات البحثية والاحتياجات من حيث الرصد، إلى جانب تقديم توصيات محددة بشأن العمل الدولي الرامي إلى تحسين تنسيق البحوث وإقامة الشبكات. وبعد أن قدمت ملخصاً للعناصر الرئيسية التي نوقشت في الاجتماع، قالت إن توصيات المديرين صيغت في إطار يضم خمسة محاور هي: الاحتياجات البحثية؛ وعمليات الرصد المنهجية؛ والثغرات في رصد المواد الخاضعة للرقابة في الغلاف الجوي وخيارات تعزيز هذا الرصد؛ وأرشفة البيانات والإشراف عليها؛ وبناء القدرات.

188- وفيما يتعلق بالاحتياجات البحثية، فإن هناك حاجة إلى مواصلة رصد ونمذجة التغيرات في الأوزون واتجاهاته. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحسين الفهم في مجالات الأوزون في طبقة الاستراتوسفير السفلية فيما يتعلق بتغير المناخ؛ وانبعاثات المواد المستنفدة للأوزون والغازات الأخرى ذات الصلة؛ واقتران الأوزون بالمناخ والتغيرات في الدوران العالمي؛ وآثار حرائق الغابات الشديدة، وثورات البراكين، والطيران الأسرع من الصوت، والأنشطة الفضائية، والتدخل المناخي. وبغية تحقيق هذه الغاية، من المهم مواصلة وتعزيز وتوسيع أنشطة الرصد والمراقبة ذات الصلة، والحفاظ على النظم التي أثبتت جدواها وتسريع تنفيذ أدوات جديدة وفعالة من حيث التكلفة.

189- وتطرق السيد شتاينبريخت لمسألة الثغرات في رصد المواد الخاضعة للرقابة، مبرزا الحاجة إلى توسيع نطاق أنشطة الرصد في المناطق التي لم تؤخذ عينات كافية منها، والاستفادة من محطات وبرامج الرصد القائمة. وفي هذا الصدد، أوصى مدير بحوث الأوزون بأن تناقش الأطراف نظم التمويل لكفالة استدامة أنشطة القياس، مع التأكيد على أهمية البيانات التي تم تقييم نوعيتها واستعراضها وإتاحتها للاستخدام. وفي الوقت نفسه، ينبغي توسيع نطاق بناء القدرات، بما في ذلك من خلال تعزيز التمويل المتاح في الصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا، وتعزيز الشراكات العلمية بين الباحثين في البلدان النامية والمتقدمة النمو.

190- وعرض ممثل فنلندا مشروع مقرر، يرد في ورقة غرفة اجتماعات، بشأن توصيات الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون لدى الأطراف في اتفاقية فيينا، قدمته إكوادور واندونيسيا وفنلندا بوصفها أعضاء في مكتب الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف. وأحاط مشروع المقرر علماً مع التقدير بتقرير الاجتماع الثاني عشر لمديري بحوث الأوزون؛ وشجع الأطراف على اعتماد التوصيات الواردة فيه وتنفيذها، وإعطاء الأولوية على وجه الخصوص لأنشطة البحث وعمليات الرصد المنهجية؛ وتعهد، وحيثما أمكن، إنشاء قدرات وبنى تحتية جديدة طويلة الأجل لرصد ومراقبة المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي وتعزيز تلك القدرات والبنى التحتية واستعادتها؛ وتحسين إدارة بيانات المراقبة وتحليلها؛ ودعم أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية. كما شجع جهات التنسيق الوطنية المعنية بالأوزون على تحسين التواصل مع مديري بحوث الأوزون؛ وطلب إلى المديرين مواصلة استعراض الحالة المتعلقة بقياسات الغلاف الجوي ورصد المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، وتقديم توصيات محددة لزيادة تعزيز مثل هذه العمليات الخاصة برصد الغلاف الجوي.

191- وانفتحت الأطراف على مواصلة مناقشة هذه المسألة داخل فريق الاتصال المعني بتعزيز الرصد العالمي والإقليمي للغلاف الجوي.

192- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

باء - حالة الصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا

193- عُرضت على الأطراف، في سياق النظر في هذا البند الفرعي، الفقرات 119 إلى 121 من مذكرة الأمانة بشأن مسائل مطروحة على مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر وعلى الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال لمناقشتها ومعلومات للاطلاع عليها (UNEP/OzL.Conv.13/2-UNEP/OzL.Pro.36/2) ومذكرة الأمانة بشأن الصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا (UNEP/OzL.Conv.13/7).

194- وأشار الرئيس المشارك إلى أن مؤتمر الأطراف أنشأ، في اجتماعه العاشر، لجنة استشارية للصندوق الاستثماري العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا في محاولة لتحسين أداء الصندوق، من خلال ضمان أن تكون المشاريع التي ستمول من الصندوق الاستثماري ذات جودة عالية. وطلب من اللجنة أيضا وضع خطة قصيرة الأجل واستراتيجية طويلة الأجل للصندوق الاستثماري بهدف

تعزيز فعاليته. وترد في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/7 حالة الصندوق الاستثماري وأنشطته، وكذلك معلومات عن عمل اللجنة الاستشارية التابعة له تتعلق بتنفيذ الاستراتيجية طويلة الأجل وخطه العمل القصيرة الأجل للصندوق الاستثماري.

195- وعرض عضو اللجنة الاستشارية، أ. ر. رافيشانكارا، تقريراً عن أعمال اللجنة، نيابة عن رئيسها، صوفي غودين-بيكمان. وقال إن اللجنة أنشئت في عام 2014 لتضع استراتيجية طويلة الأجل وخطه عمل قصيرة الأجل تشمل تحديد الثغرات والاحتياجات في مجال بحوث ورصد الأوزون والمتغيرات المناخية ذات الصلة، وتيسير نقل الأجهزة غير المستخدمة إلى برامج الرصد الجديدة، وتعزيز بناء علاقات أقوى مع المؤسسات العلمية والشبكات العالمية ذات الصلة، واستكشاف فرص الاستفادة من موارد الصندوق الاستثماري وتحفيزها. وأضاف أن تمكين بناء القدرات يعتبر من بين الأهداف الرئيسية للصندوق الاستثماري، ولا سيما لصالح الأطراف العاملة بموجب المادة 5 والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فمُنذ الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، كانت النتائج المتحققة ممتازة بالنسبة لحجم الموارد التي أنفقت. وينبغي اعتبار هذه الموارد "رأس مال أولي" مخصص لبدء البرامج ودعمها والحفاظ عليها داخل البلدان. بيد أن التمويل محدود وتجديد موارد الصندوق الاستثماري يتطلب بذل جهود جماعية لتقاسم التكاليف بين البلدان. ومن شأن توفير المزيد من الموارد أن يتيح تنفيذ المقترحات المتعلقة برصد المواد الخاضعة للرقابة بهدف ضمان تحقيق أهداف بروتوكول مونتريال وتحويل التركيز من المدى القصير إلى الاستراتيجية طويلة الأجل. كما سلط الضوء على الاحتياجات والثغرات التي حددتها اللجنة، والتي شملت الحاجة إلى تعزيز عمليات الرصد الكلي للأوزون في المناطق المدارية وشبه المدارية وأجزاء من نصف الكرة الجنوبي؛ والحاجة إلى قياسات عالية الجودة؛ ومعايرة أجهزة الاستشعار المحمولة بالسائل والتحقق من صلاحيتها؛ والابتعاد عن استخدام الأدوات القديمة؛ والتوزيع الرأسي للأوزون؛ والحاجة إلى نشاط علمي لدعم بروتوكول مونتريال؛ والحاجة إلى التحديد الكمي لانبعاثات المواد الخاضعة للرقابة.

196- وقدم ممثل الأمانة عرضاً عن حالة الصندوق الاستثماري الذي أنشئ في عام 2003 عملاً بالمقرر 2/6 لمؤتمر الأطراف. وقال إن من بين وظائف الصندوق الاستثماري تقديم دعم تكميلي لمواصلة صيانة ومعايرة المحطات الأرضية القائمة، في إطار برنامج المراقبة العالمية للغلاف الجوي التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، التي ترصد عمود الأوزون والمقاطع الرأسية لتركيز الأوزون والأشعة فوق البنفسجية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونص المقرر أيضاً على أنه يمكن إيلاء الاعتبار لدعم أنشطة أخرى حددها مدير بحوث الأوزون. وقد وُقعت مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات المؤسسية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 2005. كما نُفذت من خلال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مشاريع وأنشطة تشرف عليها اللجنة الاستشارية منذ عام 2015، عملاً بالمقرر 3/10 لمؤتمر الأطراف. وتلقى الصندوق الاستثماري، بين عام 2003 و30 أيلول/سبتمبر 2024، بالاقتران مع الأنشطة المنفذة في إطار الصندوق، أموالاً إجمالية قدرها 943 879 دولاراً من الأطراف المساهمة، إلى جانب مساهمات عينية. وخلال نفس الفترة، صُرف ما مجموعه 635 426 دولاراً وخصص للأنشطة المعتمدة، والتي شملت معايرة أجهزة برور ونقلها، وإجراء مقارنات بينية لأجهزة دويسون ونقلها، وإنشاء مرصد ومسابير للأوزون، ورصد الأشعة فوق البنفسجية باء، وتنظيم حلقات عمل. وبلغ إجمالي الأموال المتاحة حالياً للأنشطة المقبلة 308 453 دولاراً. وأرسلت الأمانة بشكل دوري طلبات لتقديم مقترحات للتمويل الأولي، وقد وردت، منذ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، مقترحات في فئتي رصد الأوزون ورصد الأشعة فوق البنفسجية، من بين فئات أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، قِيمت اللجنة الاستشارية جميع المقترحات الجديدة وقدمت الأمانة رداً إلى الأطراف المقترحة، بما في ذلك طلبات إجراءات متابعة.

197- وقدم ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عرضاً عن دور المنظمة في دعم اللجنة الاستشارية، بما في ذلك ما يتعلق بأدوات قياس الأوزون، وأنشطة بناء القدرات في مختلف البلدان، وتوقع الاحتياجات الإقليمية لعمليات المعايرة البينية. وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دعمت، على مدى السنوات الثلاث الماضية، تنفيذ العديد من المشاريع، اكتمل بعضها في جزر القمر وقيرغيزستان؛ وبقي بعضها معلقاً في بيلاروسيا

وبوركينا فاسو؛ بينما يجري تنفيذ بعضها الآخر أو التخطيط له، بما في ذلك العمل الجاري في المكسيك المتعلق برصد الأشعة الشمسية فوق البنفسجية في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وشملت الأنشطة المعتمدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية العمل على استباق مقترحات المعايير البيئية المستقبلية المقدمة للصندوق الاستئماني، وهو أمر معقد من حيث التنظيم وينطوي على تكاليف لا يمكن للصندوق الاستئماني وحده أن يغطيها. وقد سُلمت البيانات أيضاً بعد إنجاز عمليات المعايير البيئية. وأشار إلى أن نتائج الأنشطة السابقة أظهرت أن معلومات عالية الجودة توفرت، بعد الانتهاء من المشاريع، من العديد من المواقع في جميع أنحاء العالم، وأنه يمكن استخدامها لتوفير معلومات للبلدان عن حالة تعافي الأوزون. وقال إن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تدعم أيضاً خطة استراتيجية للأوزون ولرصد المواد المستنفدة للأوزون في جميع أنحاء العالم، إلى جانب علم الأوزون من خلال الرصد، والنمذجة التحليلية وبناء القدرات، وتعمل على توسيع شبكة الرصد، وهو ما يمثل تحدياً، خاصة فيما يتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون في المناطق التي تتفقر إلى البيانات. وستكون هناك حاجة إلى تمويل إضافي وتعزيز التعاون من أجل معالجة هذه المسألة. وأخيراً، أفاد أن خبراء علميين يعملون حالياً على إعداد التقييم العلمي لاستنفاد الأوزون لعام 2026.

198- وقد ممثل فنلندا مشروع مقرر، يرد في ورقة قاعة اجتماعات، بشأن الصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا، مقدم من إكوادور وإندونيسيا وفنلندا. وتتعلق بعض عناصر مشروع المقرر بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الاستشارية والصندوق الاستئماني على مر السنين، وتتعلق عناصر أخرى بالجهود الجديدة ذات الصلة بالمواد الخاضعة للرقابة. واقترح في المقرر أن تعترف الأطراف بأن الغرض من الصندوق الاستئماني العام يشمل دعم الأنشطة المتعلقة برصد المواد الخاضعة للرقابة في الغلاف الجوي بموجب بروتوكول مونتريال، وهي نقطة تم التأكيد عليها أيضاً في التوصيات التي قدمها مديرو بحوث الأوزون في اجتماعهم الثاني عشر، وشجعت الأطراف على تقديم مساهمات للصندوق الاستئماني العام بغرض تحسين الشبكة العالمية لمراقبة الأوزون وتعزيز الرصد العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال. وأدرجت طلبات للأمانة لتنظيم عمل اللجنة الاستشارية، وتعديل اختصاصات الصندوق الاستئماني العام واختصاصات اللجنة الاستشارية؛ والاستمرار في دعوة الأطراف والمنظمات والوكالات والمؤسسات ذات الصلة إلى تقديم مساهمات مالية و/أو عينية لمقترحات مشاريع واضحة المعالم وممولة بشكل جيد من الميزانية توضع في إطار الصندوق الاستئماني؛ وتيسير تلقي أموال إضافية لرصد المواد الخاضعة للرقابة؛ وضمان التزام إدارة تلك الأموال بالإجراءات المالية الراسخة ذات الصلة ومتطلبات الإبلاغ؛ وتقديم تقرير إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الرابع عشر عن تشغيل الصندوق الاستئماني والمساهمات المقدمة إليه والمصروفات التي أنفقت منه على الأنشطة التي يمولها منذ إنشائه.

199- واتفقت الأطراف على مواصلة مناقشة المسألة في فريق الاتصال المعني بتعزيز الرصد العالمي والإقليمي للغلاف الجوي، مع التركيز على العناصر التي تم تسليط الضوء عليها في ورقة غرفة الاجتماعات.

200- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب العديد من الممثلين عن تقديرهم للتقرير. وبالإشارة إلى الأنشطة المعقدة حالياً بسبب عدم الاستقرار السياسي، تساءلت إحدى الممثلات عما إذا كان بإمكان اللجنة الاستشارية النظر في إلغاء هذه الأنشطة على أساس أنه يمكن إعادة النظر فيها في وقت لاحق. علاوةً على ذلك، هناك عدد كبير من الأنشطة المقترحة في التقرير، وبعضها لا يتماشى مع الولاية؛ في حين أن هناك أنشطة أخرى يتعين أن تعطى أسبقية وأن تتلقى التمويل. وأكد ممثل آخر أن جمع كميات كافية من البيانات أمر ضروري، واقترح تخصيص جزء من الصندوق الاستئماني لأرشفة البيانات. ورحب أحد الممثلين بالزيادة في التبرعات منذ الاجتماع السابق لمؤتمر الأطراف، لكنه أبرز أن مستوى الأموال المتاحة لا يزال منخفضاً للغاية بحيث لا يلبى الحاجة إلى شبكة عالمية لرصد الأوزون. علاوةً على ذلك، كان التعاون مع الأطراف العاملة بموجب المادة 5 مطلوباً لتحسين العمل من حيث استخدام المعدات والبيانات الجديدة، ودمج جيل جديد من العلماء في المستقبل. وأخيراً، لفت الانتباه إلى رصد الغلاف الجوي في بلده، الذي اكتسب خبرة كبيرة من خلال استخدام معدات محطات الرصد على مدى 45 عاماً، وسلط الضوء على الإمكانيات التي توفرها التضاريس الجبلية التي يمكن أن تكون بمثابة مكان لمراقبة ورصد طبقة الاستراتوسفير.

201- ورداً على الملاحظة المتعلقة بالأنشطة المعقدة حالياً، أكد ممثل الأمانة أن اللجنة الاستشارية نظرت في هذه المسألة، وقررت خلال اجتماعها الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2024، أن الأموال المقابلة لهذه الأنشطة يمكن تحويلها إلى أنشطة أخرى. ومع ذلك، اقترحت اللجنة إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان المعنية في الاجتماع الحالي قبل اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل.

202- ورداً على التعليقات التي أدلى بها، أكد السيد رافيشانكارا على أهمية إشراك جيل الشباب في الأنشطة قيد المناقشة، بما في ذلك المساهمة في أنشطة التقييم والنمذجة وتحليل المعرفة. كذلك سلط الضوء على حاجة البلدان إلى ضمان توافر البيانات المحفوظة في الأرشيف. وأضاف ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن الأفراد المشاركين في إدارة البيانات يجب أن يتلقوا تدريباً على كيفية الاتصال بمراكز البيانات.

203- ووافقت الأطراف على إحالة مشروع المقرر لمواصلة النظر فيه واعتماده إن أمكن أثناء الجزء الرفيع المستوى.

سادساً- مسائل أخرى

ألف- معلومات عن مركب الكربون الهيدروفلوري-245cb والأيسومات الأخرى غير المدرجة في المرفق واو لبروتوكول مونتريال

204- أشار الرئيس المشارك إلى أنه اتفق، أثناء إقرار جدول الأعمال، على مناقشة المعلومات الواردة في مذكرة الأمانة بشأن مركب الكربون الهيدروفلوري-245cb والأيسومات الأخرى غير المدرجة في المرفق واو لبروتوكول مونتريال (UNEP/OzL.Pro.36/INF/6).

205- وشملت المسائل التي أثارها الممثلون مسألة أن المعلومات المقدمة في الوثيقة معقدة للغاية، وتحتوي على تفاصيل دخيلة ولم تتوفر إلا مؤخراً جداً، لذلك، لم تجر الاستعدادات للدخول في المناقشات ذات الصلة. واقترح بعض الممثلين تأجيل النظر في هذه المسألة إلى الاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح العضوية. وسلطوا الضوء أيضاً على أن بعض المسائل المشار إليها في الوثيقة قد نوقشت بالفعل في اجتماعات أخرى، بما في ذلك مركبات الكربون الهيدروفلورية التي لا توجد لها استخدامات تجارية وقيم قدرات الاحترار العالمي التي ستستخدم في تعديل كيغالي. وقال أحدهم إن المسألة المتعلقة بمركب الكربون الهيدروفلوري-245cb، ينبغي أن تكون محور التركيز، بينما طلب آخر من الأمانة إعداد مذكرة موجزة عن هذا الأيسومر الذي لا يتمتع بالقدرة على إحداث الاحترار العالمي، والذي اقترح إدراجه كمركب كربون هيدروفلوري خاضع للرقابة بموجب تعديل كيغالي. وقال بعض الممثلين إن أي تغييرات في مركبات الكربون الهيدروفلورية المدرجة حالياً في المرفق واو ستطلب دراسة متأنية ومعمقة ينبغي أن تتم في عام 2025.

206- ورداً على التعليقات التي أدلى بها، قال ممثل للأمانة إنه قد أشير في الوثيقة إلى أن الأمانة قد علمت مؤخراً، في أيلول/سبتمبر 2024، باستيراد مقرر لمزيج يحتوي على مركب الكربون الهيدروفلوري-245cb، وهو أحد أيسومات مادتين خاضعتين للرقابة مدرجتين في المرفق واو لبروتوكول مونتريال. علاوةً على ذلك، أشار تقرير التقييم لعام 2022 الصادر عن لجنة الخيارات التقنية والطبية والكيميائية إلى أن عدداً من مركبات الكربون الهيدروفلورية لم تدرج في المرفق واو ولها قيم للقدرة على إحداث الاحترار العالمي فوق عتبة 53، منها ستة مركبات لها استخدام تجاري معروف، بما في ذلك مركب الكربون الهيدروفلوري-245cb. وكانت اللجنة قد خلصت إلى أن الأطراف قد ترغب في النظر في مركبات الكربون الهيدروفلورية الستة ذات الاستخدام غير التجاري. وقد أعدت الأمانة في وقت لاحق وثيقة المعلومات لكي تنتظر فيها الأطراف، نظراً لعدم توافر معلومات في السابق عن إنتاج تلك المركبات أو استهلاكها أو كميتها في الغلاف الجوي.

207- وقال ممثل سويسرا إنه ينبغي أن يكون لدى جميع الأطراف الوضوح الكامل بشأن جميع المواد ذات الصلة من الناحية التجارية الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، بما في ذلك الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن الإنتاج والاستهلاك بموجب المادة 7، من أجل تقييم أي آثار على امتثالها بموجب بروتوكول مونتريال. ومن الجدير بالذكر أن الوضوح بشأن القدرة على إحداث الاحترار العالمي للمواد أمر لا غنى عنه،

وبدون ذلك قد يتم إغفال المواد عند الإبلاغ، مما قد يؤدي إلى تجاهل انبعاثات المواد الخاضعة للرقابة، وبالتالي تقييض تنفيذ تعديل كيغالي. ومن المفهوم أن الأطراف لم يتح لها الوقت الكافي للتحضير للمناقشات، ومع ذلك فإن تبادل الأفكار الأولية في إطار غير رسمي يمكن أن يكون مفيداً للغاية، لا سيما في التحضير للاجتماع المقبل للفريق العامل المفتوح العضوية.

208- وأكد الرئيس المشارك أنه يمكن عقد مناقشات غير رسمية بشأن هذه المسألة، على النحو الذي اقترحه ورحب به العديد من الممثلين، على هامش الاجتماع الحالي.

209- وفي وقت لاحق، قال ممثل سويسرا في تقريره عن المناقشات غير الرسمية إن الأطراف المشاركة في المناقشات أعربت عن رأي مفاده أن الوثيقة التي أعدتها الأمانة (UNEP/OzL.Pro.36/INF/6) لم تقدم معلومات وقائية كافية عن حالة الاستيراد المزمع لمزيج يحتوي على مركب الكربون الهيدروفلوري -245cb للتوصل إلى استنتاج بشأن هذه المسألة في الاجتماع الحالي. ولذلك اقترح أن تواصل الأطراف النظر في مسألة الأيسومرات غير المدرجة في المرفق واو بمجرد أن تتوفر معلومات إضافية من الأطراف نفسها، من خلال الأمانة، أو من أفرقة التقييم، على سبيل المثال في تقاريرها التي تقدم كل أربع سنوات، على النحو المنصوص عليه في المقرر 12/29.

210- واختتمت الأطراف النظر في هذه المسألة.

باء - تغيير في الموعد النهائي للقدرة المؤهلة المشار إليه في الفقرة 17 من المقرر 2/28

211- أشار الرئيس المشارك إلى أن الأطراف اتفقت، أثناء إقرار جدول الأعمال، على النظر في اقتراح بتغيير الموعد النهائي للقدرة المؤهلة المشار إليه في الفقرة 17 من المقرر 2/28.

212- وقدم ممثل مصر مقترحاً لمشروع مقرر يرد في ورقة غرفة اجتماعات. وأشار إلى أن الفقرة 17 من المقرر 2/28 تنص على أن الموعد النهائي للقدرة المؤهلة هو 1 كانون الثاني/يناير 2020 فيما يخص الأطراف التي لديها سنوات أساس من عام 2020 إلى عام 2022 و 1 كانون الثاني/يناير 2024 فيما يخص الأطراف التي لديها سنوات أساس من عام 2024 إلى عام 2026. وكانت مصر قد صدقت على تعديل كيغالي في 22 آب/أغسطس 2023، حيث استغرقت العملية وقتاً أطول مما كان متوقعاً بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أنشئت بعض المصانع بعد الموعد النهائي وقبل التصديق، وحصلت على الموافقة على إنتاج وحدات تكييف الهواء المنزلية القائمة على المركب R-410A. ولذلك اقترحت مصر تغيير الموعد النهائي للاستهلاك المؤهل المنصوص عليه في الفقرة 17 من المقرر 2/28، بحيث يكون الموعد النهائي للقدرة المؤهلة فيما يخص الأطراف التي لديها سنوات أساس من عام 2020 إلى عام 2022 هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وسيبقى الموعد النهائي للاستهلاك المؤهل فيما يخص الأطراف التي لديها سنوات أساس من عام 2024 إلى عام 2026 دون تغيير، في 1 كانون الثاني/يناير 2024.

213- وفي وقت لاحق، أفاد ممثل مصر أن وفده أجرى مناقشات غير رسمية مع بعض الأطراف بشأن هذه المسألة، ولا سيما مع أعضاء آخرين من مجموعة الدول الأفريقية خلال اجتماع إقليمي، ولكن ليس مع أطراف أخرى. وأعرب عن أسفه لعدم توافر الوقت الكافي أو الفرصة الكافية لمناقشة مشروع المقرر المقترح مع الأطراف الأخرى، وطلب إضافة البند إلى جدول أعمال الاجتماع السابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية.

214- وشدد عدد من الممثلين على أهمية مواصلة النظر في هذه المسألة من أجل دعم الأطراف في مواصلة الامتثال لالتزاماتها بموجب البروتوكول وتعديل كيغالي الملحق به. ورداً على استفسار من أحد الممثلين، أوضح الرئيس المشارك أنه نظراً لعدم طلب أي طرف الكلمة بعد أن قدم ممثل مصر مشروع المقرر في البداية، فقد دُعي هذا الطرف إلى الدخول في مناقشات غير رسمية مع الأطراف الأخرى بشأن هذه المسألة.

215- وافقت الأطراف على إضافة بند بشأن تغيير التاريخ النهائي للقدرة المؤهلة المشار إليه في الفقرة 17 من المقرر 2/28 إلى جدول أعمال الاجتماع السابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية.

الجزء الثاني: الجزء الرفيع المستوى (31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)

أولاً- افتتاح الجزء الرفيع المستوى

216- افتتح الجزء الرفيع المستوى ندياي شيخ سيلا (السنغال)، رئيس الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا، في الساعة 10:05 صباح يوم الخميس، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

217- وقدم عرض رقص ثقافي تايلاندي.

218- وقدمت بيانات افتتاحية موجزة أدناه حسب ترتيب إلقائها من جانب إليزابيث ماروما مريما، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة ونائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأكانات برومفان، وزير الصناعة التايلاندي؛ وندياي شيخ سيلا، رئيس الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا؛ وعزرا روغوفيتش-غروبيتش، رئيسة الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.

ب- بيان من ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

219- سلطت السيدة مريما في كلمتها الافتتاحية الضوء على أهمية الفترة الحالية من حيث سن القوانين من قبل المجتمع البيئي الدولي. وقد أظهر الاجتماع الحالي، على وجه الخصوص، إمكانات العمل المتعدد الأطراف عندما يكون مدعوماً بالالتزام الكامل والموارد المناسبة. علاوةً على ذلك، أثبتت معاهدات الأوزون أن التعاون الدولي كان فعالاً في تحقيق نتائج إيجابية. وحتى الآن، أدى تنفيذ بروتوكول مونتريال على الصعيد العالمي إلى التخلص التدريجي من 99 في المائة من المواد المستنفدة للأوزون، وبالنظر إلى أن معظمها من غازات الاحتباس الحراري الفعالة أيضاً، فإن ذلك يعادل تخفيضاً قدره 12,5 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ تقريباً. إن استمرار الامتثال للمعاهدات من شأنه أن يضمن تعافي طبقة الأوزون، بما في ذلك طبقة الأوزون فوق أنتاركتيكا. وبحلول نهاية القرن، يمكن لطبقة الأوزون السليمة أن تساعد أيضاً في ضمان تجنب ارتفاع متوسط درجة حرارة سطح الأرض على الصعيد العالمي بمقدار 0,5-1 درجة مئوية إضافية، وذلك من خلال حماية بالوعة الكربون الأرضية من أضرار الأشعة فوق البنفسجية. وبالتالي، كان عمل بروتوكول مونتريال وتعديل كيغالي الملحق به أمراً بالغ الأهمية. وفي الوقت الحالي، صدق 160 طرفاً من أصل 198 طرفاً في بروتوكول مونتريال على تعديل كيغالي، بما في ذلك تايلند في وقت سابق من عام 2024. وتمثل الذكرى السنوية العاشرة للتعديل، في عام 2026، فرصة مثيرة لتحقيق التصديق العالمي. ويقف برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أهبة الاستعداد على المستويين السياسي والتقني لدعم البلدان في تحقيق هذا الهدف.

220- وتشير التقديرات إلى أن بروتوكول مونتريال قادر على منع ما يقرب من مليوني حالة إصابة بسرطان الجلد كل عام، وملايين الحالات من إعتام عدسة العين وأمراض العيون. كما أن ترشيح الأشعة فوق البنفسجية الضارة يحمي المحاصيل والسلاسل الغذائية، مما يشكل خطوة مهمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2. علاوةً على ذلك، إذا اقترن التخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية بتعزيز كفاءة الطاقة في قطاع التبريد، يمكن مضاعفة الفائدة المناخية. وينبغي أن تتعلم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى والمجتمع الدولي من بروتوكول مونتريال، الذي كان نجاحه نتيجة لهدف محدد بوضوح، والاعتراف باحتياجات البلدان النامية والتعاون بين العلماء ومقرري السياسات، فضلاً عن آليته المالية التي تشمل الصندوق المتعدد الأطراف. إن الاستمرار في مواجهة التحديات المتبقية والناشئة أمرٌ أساسي، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لتعديل كيغالي.

باء - بيان ممثل حكومة تايلند

221- قال السيد برومفان، في معرض ترحيبه بالمشاركين في بانكوك، إن بلده يدرك أهمية استنفاد الأوزون وإدارة المواد الكيميائية وتغير المناخ كجزء من أزمة الكوكب المستمرة التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي. وتعهدت تايلند منذ مصادقتها على بروتوكول مونتريال في عام 1989 بالامتثال لجميع الالتزامات

والتعديلات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته صدّقت مؤخراً على تعديل كيغالي، ونفذت بالفعل نظاماً لترخيص مركبات الكربون الهيدروفلورية يعمل على رصد تنفيذ التعديل والامتثال للالتزامات خفض استهلاك مركبات الكربون الهيدروفلورية. واتخذت نهج استباقية أخرى للتعبيل بالتخلص التدريجي من المواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك من خلال لوائح لحظر استخدام مركبات الكربون الكلوروفلورية في التصنيع وحظر واردات معينة. وإضافةً إلى القضاء على استخدام المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، اتبعت تايلند أيضاً نهجاً طويلاً الأجل متعدد السنوات للتمويل منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعززت الفوائد المناخية إلى أقصى حد ممكن كحافز وشجعت المبادرات الابتكارية.

222- وقد شكل تحقيق أهداف تعديل كيغالي تحدياً، نظراً لقصر الإطار الزمني للأطراف العاملة بموجب المادة 5 لبدء أنشطة خفض التدرّج، والحاجة إلى إيجاد بديل آمن وفعال لاستخدام المواد المبردة في معدات التبريد. ولا تزال تايلند ملتزمة بالتصدي لتلك التحديات وستواصل استكشاف نهج مبتكرة ومستدامة لتحقيق هذه الغاية من خلال التعاون، بما يتماشى مع استراتيجيتها الوطنية للمناخ وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جيم- بيان رئيس الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا

223- سلط السيد سيلا في ملاحظاته الضوء على عمل مديري بحوث الأوزون لدى الأطراف في اتفاقية فيينا، الذين كانت اجتماعاتهم أساسية لضمان التنسيق السليم لبرامج البحوث والرصد المتعلقة بالأوزون وتحديد الثغرات التي يتعين معالجتها. وعلى الرغم من أن اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال غالباً ما يُرحَّب بهما باعتبارهما أنجح اتفاقين بيئيين متعددي الأطراف، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الثغرات المعرفية وأوجه عدم اليقين في مجالات المراقبة والعلم وبناء القدرات، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد اشتمل الاجتماعان الحادي عشر والثاني عشر لمديري بحوث الأوزون على استكشاف كيفية تحسين الرصد العالمي للأوزون وتعزيز الرصد الجوي العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال. وقد أظهرت هذه المناقشات، بعبارة مملوسة للغاية، الترابط بين العمل بموجب اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال. وقد زادت الأدلة العلمية على الصلة بين سلوك طبقة الأوزون وتغير المناخ من قيمة عمل مديري بحوث الأوزون، وبالتالي الحاجة إلى أن تكون الملاحظات والتحليلات ذات صلة بكلا المجالين حيثما أمكن.

224- وأعرب عن امتنانه لأعضاء مكتب اتفاقية فيينا ولجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني العام لتمويل الأنشطة الخاصة بالبحوث وعمليات الرصد المنهجية ذات الصلة باتفاقية فيينا على عملها وخبرتها في تقييم مقترحات المشاريع، بهدف ضمان الاستخدام الأمثل لموارد الصندوق المتواضعة، بما يتماشى مع استراتيجيته الطويلة الأجل وخطة عمله القصيرة الأجل. وينبغي تمكين الصندوق، من خلال زيادة كبيرة في التمويل والجهود التعاونية الجديدة، من تحقيق كامل إمكاناته لتعزيز عمليات الرصد المنهجية، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك رصد المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأطراف في اتفاقية فيينا أن تتفد توصيات مديري بحوث الأوزون، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الروابط بين مراكز التنسيق المعنية بالأوزون والأوساط الأكاديمية والمؤسسات ذات الصلة من البلدان النامية والهيئات الحكومية والبحثية ذات الصلة في البلدان المتقدمة، من أجل تعزيز بناء القدرات العلمية.

دال- بيان رئيس الاجتماع الخامس والثلاثين لأطراف في بروتوكول مونتريال

225- قالت السيدة روغوفيتش-غروبيتش إنه تم خلال الاجتماع الخامس والثلاثين لأطراف في بروتوكول مونتريال تقديم أكبر تجديد لموارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال على الإطلاق، بنحو 965 مليون دولار لفترة الثلاث سنوات 2024-2026. وتعكس هذه المبالغ الاعتراف بالظروف الخاصة للبلدان النامية والتحديات المتزايدة المرتبطة بالتخلص التدريجي المتزامن من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية. كذلك حُددت المسائل الرئيسية للتقييم القادم الذي يجري كل أربع سنوات، مما يمهد الطريق لمزيد من المعلومات المتطورة ذات الصلة بالسياسات التي من شأنها أن تساعد في مواجهة تحديات تنفيذ البروتوكول. وقد طُلبت إجراءات من فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي وأمانة

الأوزون، مما أدى إلى استجابات ممتازة في الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية للأطراف. وقد أسفر ذلك الاجتماع عن إحرار تقدم كبير في المناقشات بشأن العديد من المسائل، مما يبشر باحتمال اعتماد الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف لمقررات هامة من شأنها أن تمهد الطريق للعمل في المستقبل. وينبغي أن تتضمن هذه المقررات توجيهات بشأن رصد المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال في الغلاف الجوي الإقليمي وبشأن تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال.

226- وقد تحققت جميع إنجازات معاهدات الأوزون حتى الآن بفضل العمل الشاق الذي قامت به الأطراف وأفرقة التقييم وأمانة الأوزون وأمانة الصندوق متعدد الأطراف، وكذلك لجنة التنفيذ واللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، إلى جانب الوكالات المنفذة والثائية التابعة لها. ولا يمكن تعزيز مسار التقدم الجاري في تنفيذ بروتوكول مونتريال إلا من خلال التصديق العالمي على تعديل كيغالي، وهو ما ينبغي أن يتحقق بحلول الذكرى السنوية العاشرة لهذا الصك في عام 2026.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا

227- وفقاً للفقرة 1 من المادة 21 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا، انتخب أعضاء مكتب الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف بالتزكية:

الرئيس: يعقوب المعتوق (الكويت) (دول آسيا والمحيط الهادئ)

نواب الرئيس: ليانا غاهرامانيان (أرمينيا) (دول أوروبا الشرقية)

ساندرين بينارد (النرويج) (دول أوروبا الغربية ودول أخرى)

غيلدا ماريا توريس (باراغواي) (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

المقرر: بياتريس أودوونج أنيم (أوغندا) (الدول الأفريقية)

باء- انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال

228- وفقاً للفقرة 1 من المادة 21 من النظام الداخلي لاجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال، انتخب بالتزكية أعضاء مكتب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف التالية أسماؤهم:

الرئيس: كيرين جيمس (غرينادا) (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

نواب الرئيس: آلان ويلمارت (بلجيكا) (دول أوروبا الغربية ودول أخرى)

وان عبد اللطيف وان جعفر (ماليزيا) (دول آسيا والمحيط الهادئ)

ندياي شيخ سيلا (السنغال) (الدول الأفريقية)

المقرر: كلاوديا دوميترو (رومانيا) (دول أوروبا الشرقية)

جيم- إقرار جدول أعمال الجزء الرفيع المستوى

229- أُقرَّ جدول الأعمال التالي للجزء الرفيع المستوى على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/1-UNEP/OzL.Pro.36/1، الفرع الثاني:

1- افتتاح الجزء الرفيع المستوى:

(أ) بيان رئيس الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا؛

(ب) بيان رئيس الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال؛

(ج) بيان من ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- 2- المسائل التنظيمية:
- (أ) انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا؛
- (ب) انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال؛
- (ج) إقرار جدول أعمال الجزء الرفيع المستوى؛
- (د) تنظيم الأعمال؛
- (هـ) وثائق تفويض الممثلين.
- 3- عروض أفرقة التقييم بشأن حالة أعمالها.
- 4- تقرير رئيس اللجنة التنفيذية للسندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال عن أعمال اللجنة التنفيذية.
- 5- بيانات رؤساء الوفود ومناقشة المواضيع الرئيسية.
- 6- تقرير من الرئيسين المشاركين للجزء التحضيري والنظر في المقررات التي يوصى أن يعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر والاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.
- 7- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع السابع والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اعتماد المقررات من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر.
- 10- اعتماد المقررات من جانب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.
- 11- اعتماد تقرير الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.
- 12- اختتام الاجتماع.

دال - تنظيم الأعمال

230- اتفقت الأطراف على اتباع إجراءاتها المعتادة.

هاء - وثائق تفويض الممثلين

231- أقر مكتب الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا ومكتب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال وثائق تفويض ممثلي 93 طرفاً من أصل 144 طرفاً ممثلاً في الاجتماع. وأشار المكتبان إلى أن وثائق تفويض 76 ممثلاً من تلك الأطراف الـ 93 كانت وثائق أصلية، في حين قُبلت 17 نسخة على أساس أن الوثائق الأصلية ستقدم في أقرب وقت ممكن. ووافق المكتبان مؤقتاً على مشاركة 51 طرفاً شريطة أن تُرسل وثائق تفويضهم إلى الأمانة في أقرب وقت ممكن. وحث المكتبان جميع الأطراف التي تحضر الاجتماعات المقبلة للأطراف على بذل قصارى جهدها لتقديم وثائق التفويض إلى الأمانة على النحو المطلوب بموجب المادة 18 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والنظام الداخلي لاجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال. وأشار المكتبان أيضاً إلى أن هذين النظامين الداخليين يقضيان بأن تصدر وثائق التفويض إما من رئيس الدولة أو الحكومة، أو من وزير الخارجية، أما في حالة المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، فتصدر وثائق التفويض من السلطة المختصة لهذه المنظمات. وأشار المكتبان أيضاً إلى أن ممثلي الأطراف الذين لا يقدمون وثائق تفويضهم بالشكل الصحيح قد يُحرمون من المشاركة الكاملة في اجتماعات الأطراف، بما في ذلك الحق في التصويت.

ثالثاً - عروض أفرقة التقييم بشأن حالة أعمالها

232- قدم الرئيس المشارك لفريق التقييم العلمي، ديفيد فاهي، عرضاً عن عمل الفريق. ويرد ملخص للعرض أعده مقدم العرض في الفرع جيم من المرفق الأول للتقرير الحالي.

233- وقدمت الرئيسة المشاركة لفريق تقييم الآثار البيئية، جانيت ف. بورنمان، عرضاً عن عمل الفريق. ويرد ملخص للعرض أعده مقدم العرض في الفرع دال من المرفق الأول للتقرير الحالي.

234- وقدمت الرئيسة المشاركة لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي، بيلا مارانيون، عرضاً عن عمل الفريق. ويرد ملخص للعرض أعده مقدم العرض في الفرع هاء من المرفق الأول للتقرير الحالي.

235- ورداً على سؤال عن البدائل الفعالة والأمنة لعامل الإغراء مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-141b، قال باولو أنتوي، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للراغوي المرنة والجاسئة، إن عوامل الإغراء بالماء مناسبة للاستخدام في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، وكذلك عوامل الإغراء من الجيل الرابع، مثل مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-1233zd، التي تتمتع بمستويات مماثلة من الثبات عند استخدامها بكميات صغيرة ومزجها بالماء، وبالتالي يمكن استخدامها في المناطق النائية. ومع ذلك، أشار إلى أن الأسطوانة التي تحتوي على هذا المزيج، عند نقلها إلى مناطق نائية، يجب أن تكون معزولة ومحمية بشكل مناسب.

236- وقال أحد الممثلين إن الأطراف العاملة بموجب المادة 5، على وجه الخصوص، ستواجه تحديات متزايدة في رصد ومراقبة مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-141b بما في ذلك من جانب دوائر الجمارك، حيث أنها تقتصر حالياً إلى القدرات المختبرية الكافية لإجراء الاختبارات اللازمة، وتوقع أن تزداد الطلبات على هذه الاختبارات بمجرد دخول الحظر على هذا المركب حيز النفاذ في عام 2025، حيث من المرجح أن تزداد محاولات تهريب هذه المادة إلى الأطراف.

237- ورداً على سؤال عن مدى توافر المواد المبردة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي التي أثبتت كفاءتها في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، قال فابيو بولونارا، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية، إن مركب الكربون الهيدروفلوري - 32 والمركب R-454b مناسبان للمكيفات ذات أنظمة الهواء إلى الهواء، وإن المركبين R-513a و R-514a، من بين مركبات أخرى، مناسبان للمكيفات التي تعمل بأنظمة الماء إلى الهواء. وقد اختبرت هذه البدائل بنجاح في مختلف درجات الحرارة العالية، بما في ذلك في مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة. وفيما يتعلق بالسلامة، أشار إلى أن المركب R-454b، الذي اعتمد على نطاق واسع على مستوى العالم، يتميز بسرعة لهب منخفضة للغاية وبالتالي يعتبر مبرداً آمناً لمكيفات الهواء المنزلية وللوحدات المعبأة المخصصة لأنظمة الهواء إلى الهواء.

238- ورداً على طلب للحصول على معلومات محدثة عن الهالون 1301 و 1211، قال دان فيردونيك، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق، إن اللجنة تركز على تحديد أسباب انبعاثات الهالون الأعلى من المتوقع، بعد أن استبعدت مخزون الهالونات كمصدر لتلك الانبعاثات، وعلى التحقيق في مسألة التلوث بالهالونات. وسوف يتم تقديم معلومات مستكملة بشأن كلتا المسألتين في التقرير المرحلي لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لعام 2026، إن لم يكن قبل ذلك، وسوف تقدم اللجنة أيضاً تاريخاً محدثاً متوقعاً لنفاذ الهالون 1301 و 1211. كذلك أشار أيضاً إلى أن لجنة الخيارات التقنية ستعمل مع فريق التقييم العلمي، على وجه الاستعجال، على إجراء المزيد من التحقيق في الفرق الكبير بين تقديرات الانبعاثات المستندة إلى الغلاف الجوي والتقديرات النموذجية من مخزون الهالونات للهالون 1211. إن من الضروري إكمال هذا العمل في أقرب وقت ممكن، حيث أن العديد من بدائل الهالون 1211 لم تعد متاحة، حيث تبين أنها مواد مستنفدة للأوزون أو مواد ألكيلية بيرفلورية ومتعددة الفلور (PFAS).

239- ورداً على الأسئلة المتعلقة ببروميد الميثيل، قال إيان بورتر، الرئيس المشارك للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، إن مصادر زهاء 10 000 طن من انبعاثات بروميد الميثيل لا تزال غير معروفة. وفيما يتعلق بالمعلومات الجديدة، قال إن اللجنة تلقت ورقة مفصلة من خبراء في الصين بشأن انبعاثات بروميد الميثيل في البلد للفترة

2011-2021، حيث تم تحديد زيادات كبيرة ومتسقة في الانبعاثات في المناطق المكتظة بالسكان في البلاد، ولكن لم يتم تحديد طبيعة المصدر، أي ما إذا كان طبيعياً أو بشرياً. ونظراً لأن الورقة لم تُقدّم إلا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2024، فإن فريق التقييم العلمي وفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لم يجريا تحليلاً كاملاً بعد، وبالتالي سيقدمان تقريراً إلى الأطراف بشأن النتائج التي توصلوا إليها في فرصة مناسبة.

240- وفيما يتعلق بطلب توضيح من أحد الممثلين بشأن المعلومات المقدمة عن بدائل المواد الخاضعة للرقابة، بما في ذلك بعض منتجات التحلل التي يمكن اعتبارها مواد ألكيلية بيرفلورية ومتعددة الفلور، قالت السيدة بورنمان إنها ستتصل بالممثل مباشرة لمناقشة هذه المسألة. وأشارت أيضاً إلى أن الأفرقة الثلاثة واصلت مناقشة سبل إزالة التناقضات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالمواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور وأبلغت الأطراف بأن الأفرقة ستساهم في المناقشات التي ستجري في اجتماع للاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية في عام 2025 بشأن وضع تعريف موحد لهذه المواد.

241- وأكد أحد الممثلين على أن المواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور، والمعروفة أيضاً باسم "المواد الكيميائية الأبدية"، تثير قلقاً كبيراً، حيث أن المدى الكامل لآثارها على صحة الإنسان والبيئة غير معروف، كما أن مستويات تركيز هذه المواد تتزايد في المياه العذبة على سبيل المثال. وأشارت إلى أن بلدها، بنفس الطريقة التي اتبعتها بلدان الاتحاد الأوروبي، اعتمدت نهجاً تحوطياً إزاء المواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور وتدرس حمض السلفونيك البيرفلوروكثاني وحمض البيرفلوروكثانويك بشكل منفصل عن المواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور الأخرى. ومن أجل تجنب نشوء أي مشاكل بيئية جديدة عن غير قصد، ينبغي تشجيع الأطراف، عند وضع خططها الوطنية للخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، على إجراء تقييم دقيق للآثار البيئية والمناخية لأي بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية. وأشارت أيضاً إلى أنه طُلب من الأفرقة في المقرر 3/25 أن تبقي الأطراف على علم بأي بحوث جديدة بشأن موضوع المواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور وأنها تتطلع إلى تلقي معلومات محدثة في التقرير المنسق في عام 2026.

242- ورداً على استفسار بشأن حمض الخليك الثلاثي الفلور، وافقت السيدة بورنمان على ضرورة إجراء المزيد من البحوث بشأن آثار التعرض المزمّن لهذه المادة، لكنها أشارت إلى أن عدم إمكانية إجراء مثل هذه البحوث على البشر يمثل تحديات كبيرة. ولفتت الانتباه إلى زيادة مستوى البحوث القائمة على رصد المادة التي تُجرى في الصين، بما في ذلك ما يتعلق بحمض الخليك الثلاثي الفلور كنتاج عرضي لبعض الصناعات.

243- ورحب أحد الممثلين، متحدثاً باسم مجموعة من الأطراف، بحرارة بالمعلومات التي تفيد بأن البخاخات المحددة الجرعات المضغوطة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي قد تصبح متاحة اعتباراً من عام 2026.

244- أحاطت الأطراف علماً بالمعلومات المقدمة.

رابعاً- تقرير رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال عن أعمال اللجنة التنفيذية

245- قدمت السيدة ماريا أنطونيلا بارودي، رئيسة اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، تقريراً عن عمل اللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة التابعة للصندوق منذ الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف، ولخصت المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.36/8. ويرد بيانها في المرفق الثاني لهذا التقرير.

246- أحاطت الأطراف علماً بالمعلومات المقدمة.

خامساً - بيانات رؤساء الوفود ومناقشة المواضيع الرئيسية

247- خلال الجزء الرفيع المستوى، أدلى ببيانات رؤساء وفود الأطراف التالية أو ممثلوهم: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإسواتيني، وإكوادور، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، وبيرو، وتركيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والسنگال، والصومال، والصين، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيت نام، وكمبوديا، وكوبا، وكينيا، وماليزيا، وملديف، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والولايات المتحدة الأمريكية (متحدثة أيضاً باسم أستراليا، وسويسرا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان). كذلك أدلى ببيانات ممثلو المعهد الدولي للتبريد ووكالة التحقيقات البيئية والمجموعة الرئيسية للأطفال والشباب.

248- وأعرب جميع ممثلي الأطراف الذين تحدثوا عن امتنانهم لحكومة وشعب تايلند على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة. كذلك أعربوا عن تقديرهم للعمل الدؤوب الذي أنجزته أمانة الأوزون والمكتبان والأمانة واللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات المنفذة والشركاء المانحين وأفرقة التقييم والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان نجاح الاجتماع الحالي وبروتوكول مونتريال بشكل عام.

249- وأعرب العديد من الممثلين عن التزامهم المستمر بأهداف بروتوكول مونتريال، الذي قالوا إنه أثبت أنه صك استثنائي، ويمكن القول إنه أنجح اتفاق بيئي متعدد الأطراف في الوجود. وقد أسفر العمل الجاد والمستمر من جانب الأطراف عن نتائج ملموسة: التخلص التدريجي من 98 إلى 99 في المائة من إنتاج واستهلاك المواد المستفدة للأوزون، وطبقة الأوزون تسير الآن بقوة على طريق التعافي، مع تخفيضات كبيرة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وحافز كبير للإنتاج والاستهلاك الصناعي المستدام. وقد عزز البروتوكول التعاون الإيجابي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة. وظل البروتوكول منارة أمل، ومثالاً قوياً على الاستجابة الجماعية الناجحة للتهديد البيئي العالمي.

250- وكما لاحظ أحد الممثلين، فإن السنوات الثلاث التالية ستصادف الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، والذكرى السنوية العاشرة لتعديل كيغالي. وسيكون من الصواب الاحتفال بهذه المعالم، ولكن يجب على الأطراف استغلال هذه المناسبات لتقييم ما يجب القيام به أكثر من ذلك، والبناء على النجاحات السابقة لصالح الأجيال القادمة.

251- ووصف كثير من الممثلين الإجراءات المستمرة المتخذة في بلدانهم بمساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة للتخلص التدريجي من المواد المستفدة للأوزون، وتنفيذ مراحل خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وتحقيق الامتثال لأحكام البروتوكول بوسائل تشمل اتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية ومؤسسية وبرامجية. وقال العديد من الممثلين إنهم فخورون بالإعلان عن تحقيقهم لأهداف التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وبروميد الميثيل قبل المواعيد النهائية التي حددها البروتوكول، وخططهم لتعجيل بالخفض التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية. وقال أحد الممثلين إن دعم تعزيز المؤسسات المقدم من خلال الصندوق المتعدد الأطراف أثبت أنه لا غنى عنه.

252- وقد حُددت مجموعة واسعة من أنشطة معينة، بما في ذلك مشاريع التحويل الصناعي، ودعم قطاع الصيانة، واعتماد وتدريب الفنيين وتوفير معدات جديدة لهم، وإنشاء مراكز ومختبرات جديدة لتكنولوجيا وممارسات التبريد وتكييف الهواء، والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجمعيات الصناعية والجامعات، وحملات التوعية العامة. وكان الإطار الشمولي للمؤسسات والقوانين واللوائح والضوابط التجارية، بما في ذلك حظر استيراد مواد ومعدات معينة، أمراً بالغ الأهمية. ولا يزال الاتجار غير المشروع في المواد والمعدات على حد سواء يشكل تحدياً للعديد من البلدان، ولكن يجري التصدي له من خلال تدريب موظفي الجمارك وتوفير أدوات تحديد هوية المواد الكيميائية، ومن خلال التعاون المثمر وتبادل المعلومات بين البلدان.

253- وعلق العديد من الممثلين على الآثار الإيجابية على الاقتصاد الناتجة عن تلك الأنشطة، بما في ذلك خلق فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة ودعم الابتكار وتحسين القدرة التنافسية الصناعية. وأثنى البعض على

المستوى القياسي لتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف الذي تم الاتفاق عليه في عام 2023، وأعرب ممثلو الأطراف غير العاملة بموجب المادة 5 عن دعمهم المستمر له. وسلط بعض الممثلين الضوء على عملهم لضمان الإدماج الاجتماعي والإنصاف من خلال أنشطتهم في بروتوكول مونتريال، وضمان استعادة الغابات المهمشة وتحقيق مجتمع أكثر عدلاً ومرونة. وشملت الأنشطة المحددة تشجيع التقنيات على الانضمام إلى برامج التدريب وتوفير المنح الدراسية والتدريب الموجه للشباب. وشدد ممثل المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب على أهمية مشاركة الشباب بشكل أكبر في منتديات صنع القرار. ودعا إلى منح مجموعته الرئيسية مقعداً مخصصاً في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا واجتماعات الأطراف في بروتوكول مونتريال، وتخصيص موارد إضافية طوعية لدعم تلك المشاركة.

254- وسلط العديد من الممثلين الضوء على أهمية بروتوكول مونتريال لمكافحة تغير المناخ في مواجهة الآثار المدمرة المتزايدة، بما في ذلك العواصف والفيضانات وحرائق الغابات وموجات الحر والجفاف والتآكل الساحلي، من بين أمور أخرى كثيرة؛ ومن المرجح أن يكون عام 2024 أحد أكثر الأعوام حرارة في تاريخ البشرية. وفيما يخص العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن تغير المناخ يهدد وجودها ذاته. إن الحاجة إلى استجابة شاملة أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى. وسلط العديد من الممثلين الضوء على كيفية مساهمة الاستراتيجيات التي وضعتها بلدانهم استجابة لبروتوكول مونتريال في استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالمناخ ومساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

255- وفي هذا الصدد، كان تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال أمراً بالغ الأهمية، حيث أتاح الفرصة لمنع ارتفاع درجة الحرارة حتى 0,5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن. وأعلن العديد من الممثلين عن فخرهم بحقيقة أن التعديل قد حظي حتى الآن بـ 160 تصديقاً؛ ودعا العديد منهم تلك الأطراف التي لم تصادق عليها بعد إلى القيام بذلك، وأعلن آخرون أن بلدانهم بصدد التصديق عليها. وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن يحقق التعديل التصديق العالمي بحلول عام 2026، وهو الذكرى السنوية العاشرة لإقراره.

256- وسلط العديد من الممثلين الضوء على أهمية عام 2024 باعتباره التاريخ الذي ينبغي أن تكون معظم الأطراف العاملة بموجب المادة 5 قد جمدت فيه إنتاجها واستهلاكها من مركبات الكربون الهيدروفلورية عند مستويات خط الأساس، وأعربوا عن أملهم في أن تتحقق أهداف خفض التدرجي اللاحقة قبل الموعد المحدد. وقالوا إنهم يتوقعون أن تتيح الابتكارات التكنولوجية فرصاً غير مسبوقة، كما حدث في الماضي، وأن البلدان ستكون قادرة على الاعتماد على المؤسسات والقدرات التي طورتها لتنفيذ التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية.

257- ووصف العديد من الممثلين الأنشطة التي يقومون بها بالفعل للخفض التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية في سياق خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف. وشملت الأنشطة المحددة تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما التقنيين، وتوفير التدريب والمعدات لمساعدتهم على تركيب وصيانة حلول التبريد المستدامة، وإدخال معايير وعلامات جديدة للمنتجات والمعدات، بما في ذلك مركبات الكربون الهيدروفلورية في سوق الكربون المحلية، وتوسيع نطاق نظم تراخيص الاستيراد والتصدير الوطنية لتشمل مركبات الكربون الهيدروفلورية، ومنع استيراد معدات التبريد وتكييف الهواء العديمة الكفاءة في استهلاك الطاقة، والترويج لبدائل المواد ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، بما في ذلك على وجه الخصوص المواد المبردة الطبيعية. وقد أثبت التعاون الإقليمي، على سبيل المثال في ورش العمل والمشاريع الإرشادية، أنه مفيد. غير أن بعض الممثلين سلطوا الضوء على التحديات المستمرة في تطوير بدائل مرضية لجميع الاستخدامات أو الوصول إليها، بما في ذلك لأسباب تتعلق بتكلفتها.

258- وسلط العديد من الممثلين الضوء على أزجه التآزر بين التدابير الرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة وتحقيق أهداف تعديل كيغالي واتفاقيات المناخ، مما يقلل من الحاجة إلى كل من المواد المبردة واستهلاك الوقود الأحفوري للحصول على الطاقة. ووصف العديد من الممثلين جهودهم الوطنية، مثل إدخال المعايير الدنيا لأداء الطاقة لمعدات التبريد أو آليات التنسيق بين الوزارات. وشدد البعض على فائدة حلقات عمل التوأمة لموظفي الأوزون الوطنيين ومقرري السياسات الوطنية المتعلقة بكفاءة الطاقة، التي نظمت في إطار برنامج عمل الأوزون. ورحب أحد الممثلين

أيضاً بقرار اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف بإنشاء نافذة أولية بقيمة 100 مليون دولار لقطاعي صناعة التبريد وتكييف الهواء في الإطار التشغيلي لكفاءة الطاقة التابع للصندوق.

259- وبالمثل، كانت الجهود المبذولة لاستصلاح المواد المبردة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها ضرورية؛ وإذا أمكن الاحتفاظ بمركبات الكربون الهيدروفلورية داخل المعدات التي تستخدمها فلن تصل إلى الغلاف الجوي وتساهم في تغير المناخ. وشدد أحد الممثلين على أهمية استعادة المواد المستنفدة للأوزون المنتهية الصلاحية حيثما أمكن بدلاً من تدميرها، على الرغم من إمكانية الحصول على أرصدة الكربون مقابل القيام بذلك على سبيل المثال. ووصف ممثل آخر استصلاح المواد المبردة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها كخطوة تطويرية في مسيرة تطوير بروتوكول مونتريال، مما يدمج مفهوم الاقتصاد الدائري. ودعا العديد من الممثلين إلى القيام بمزيد من الأنشطة مثل فتح مراكز استصلاح للمواد المبردة ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي، وتدريب التقنيين على الإدارة الآمنة للمواد طوال دوراتها واستعادتها والتخلص منها في نهاية عمرها الافتراضي، وإجراء عمليات جرد للمخزونات والمعدات. ووجه العديد من الممثلين الانتباه إلى حلقة العمل الناجحة بشأن إدارة دورة المادة المبردة طيلة دورتها التي عقدتها أمانة الأوزون قبل الاجتماع الحالي مباشرة.

260- وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها بروتوكول مونتريال، لفت العديد من الممثلين الانتباه إلى استمرار التحديات، بما في ذلك عدم كفاية الدعم المالي، والقدرات الوطنية المحدودة، ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي، وعدم وجود البنية التحتية اللازمة للاستصلاح وإعادة التدوير وإدارة المادة عند نهاية عمرها، واستمرار المشاكل المتعلقة بالواردات غير المشروعة. ونظرًا للطلب المتزايد على التبريد، كان من الضروري الاستثمار في تقنيات التبريد ذات الكفاءة في استخدام الطاقة التي تستخدم مواد مبردة ذات قدرة منخفضة على إحداث الاحترار العالمي ونقلها، إلى جانب دعم قطاع الصيانة، وتدريب موظفي الجمارك، وتشديد العقوبات على المتورطين في التجارة غير المشروعة. ولم يُشرك بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المستهلكين والصناعة، بشكل كافٍ؛ وهناك حاجة إلى حملات توعية عامة. ودعا الممثلون على وجه الخصوص إلى استمرار التعاون والدعم الدوليين لتمكين بلدانهم من تحقيق الفرص والارتقاء إلى مستوى التحديات. وأكدت إحدى ممثلات أحد المراقبين التزام منظماتها بتوفير الدعم المستقل وبناء القدرات في مسائل التبريد وضمان الربط بين مقدمي الأدلة العلمية ومستخدميها من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.

261- ودعا عدد من الممثلين إلى تقديم دعم أكبر لتوسيع مواقع رصد الغلاف الجوي. وأشار أحد الممثلين إلى أن رصد الغلاف الجوي قد كشف عن انبعاثات غير مبلغ عنها من مركب الكربون الكلوروفلوري -11 في عام 2018، مما مكن الأطراف من اتخاذ إجراءات، وانخفضت الانبعاثات. وفي الأونة الأخيرة، بدا أن مشكلة مماثلة قد ظهرت في ظل وجود انبعاثات غير مبلغ عنها من مركب الكربون الهيدروفلوري -23، والتي وصلت في عام 2019 إلى مستوى 200 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ. وأعرب عن أمله في أن تتخذ الأطراف إجراءً مرة أخرى ووجه الانتباه إلى اقتراح مشروع مقرر بشأن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري -23 الذي تجري مناقشته. كذلك أعربت ممثلة أحد المراقبين عن قلق منظماتها بشأن الانبعاثات غير المبلغ عنها وغير المحسوبة وغير المتوقعة من المواد المستنفدة للأوزون. وقالت إنه يمكن التخفيف من حدة المشكلة من خلال تحسين الرصد واستخدام مواد أولية بديلة وإدارة المادة المبردة طيلة دورتها. ودعا عدد من الممثلين إلى رصد أكثر شمولاً للمواد غير الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، ولكنها مع ذلك تضر بطبقة الأوزون، مثل أكسيد النيتروز. ونظراً لأن هذا هو الآن أكبر تهديد لطبقة الأوزون، فقد أعربوا عن رأيهم بأنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة من جانب الأطراف في بروتوكول مونتريال وعن أملهم في أن يناقشه الاجتماع التالي للأطراف.

262- ودعا أحد الممثلين إلى تطوير بدائل لرابع كلوريد الكربون المستخدم كمادة أولية كيميائية؛ فعلى الرغم من أنه يستنفد طبقة الأوزون ويعد من غازات الاحتباس الحراري القوية والسامة، إلا أن استخدامه كمادة أولية مسموح به بموجب بروتوكول مونتريال. كذلك أكد ممثلون آخرون على المخاوف الناشئة بشأن المواد الألكيلية البيروفلورية والمتعددة الفلور، أو "المواد الكيميائية الأبدية"، نظراً للمخاطر التي تشكلها على الغلاف الجوي والمخاطر على صحة الإنسان. وسلط ممثل آخر الضوء على الحاجة إلى تطوير بدائل صديقة للأوزون وملائمة للمناخ وآمنة للباخات المحددة الجرعات.

263- ولاحظ العديد من الممثلين أن التوقعات الاقتصادية والجيوسياسية الأوسع نطاقاً صعبة للغاية. إن الاقتصاد العالمي أضعف مما كان عليه، ولم تتعافى العديد من الدول بعد من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وشكلت النزاعات المسلحة الجارية تهديدات للتعاون الدولي.

264- وفي هذا السياق، أدان ممثلاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذين تحدثوا أيضاً باسم أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة واليابان، الغزو غير المبرر لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي، الذي قالوا إنه لا يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنه عمل أدى إلى آثار سلبية لا رجعة فيها على البيئة. ووجه ممثل أوكرانيا الانتباه على وجه الخصوص إلى تدمير أنظمة التبريد وتكييف الهواء، مما ساهم في انبعاثات لغازات الاحتباس الحراري تقدر بـ 180 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون المكافئ نتجت عن العمليات العسكرية على أراضي بلاده خلال عامين بدايةً من شباط/فبراير 2022. وقال إنه على الرغم من أنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة مناخية فعالة بدون سلام إلا أن أوكرانيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. وفي إطار ممارسة حق الرد على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا والولايات المتحدة، الذين تحدثوا أيضاً باسم أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة، أذانت ممثلة الاتحاد الروسي البيانات غير الدقيقة التي أدلى بها عن بلدها وذكّرت الممثلين بأن الاجتماع الحالي وغيره من المنابر المتعددة الأطراف ليست أماكن لتوجيه الاتهامات من جانب واحد.

265- وفي الختام، أعرب الممثلون عن اعتقادهم بأن بروتوكول مونتريال هو أحد أقوى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وربما أكثرها فعالية، ولكن أطرافه بحاجة إلى مواصلة العمل معاً لمواجهة التحديات المستمرة الماثلة. إن بروتوكول مونتريال هو نموذج للتعاون البيئي العالمي؛ وأعطى الأمل في مواجهة التحديات البيئية الأخرى وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان قابلية كوكب الأرض للسكن في المستقبل.

سادساً- تقرير من الرئيسين المشاركين للجزء التحضيري والنظر في المقررات التي يوصى أن يعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر والاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال

266- أفاد الرئيس المشارك للجزء التحضيري بأن أعمال ذلك الجزء أختتمت بنجاح، وأقرت مشاريع المقررات للنظر فيها واحتمال اعتمادها في الجزء الرفيع المستوى. وأعرب عن امتنانه لجميع المعنيين على عملهم الشاق وعلى روح التعاون والتوافق التي مكنت من التوصل إلى اتفاق بشأن هذا العدد الكبير من مشاريع المقررات.

سابعاً- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع السابع والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال

267- أعلن ممثل كازاخستان عن نية حكومته أن تقدم إلى الأمانة عرضاً رسمياً لاستضافة الاجتماع السابع والثلاثين للأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وأشار إلى أن بلده، بوصفه عضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي، سعى جاهداً للمساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في المعاهدات المتعلقة بالمناخ من خلال جملة أمور منها تنفيذ استراتيجية لتحقيق تحييد أثر انبعاثات الكربون على المستوى الوطني بحلول عام 2060، ووضع أهداف لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلد بنسبة 50 في المائة، وبنسبة 25 في المائة عن مستوى عام 1990، بحلول عام 2030. إن كازاخستان أيضاً بصدد التصديق على تعديل كيغالي.

268- وقال رئيس الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا، معرباً عن شكره لممثل كازاخستان، إن الاجتماع السابع والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال سيعقد في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في نيروبي ما لم تتخذ الأمانة ترتيبات مناسبة أخرى بالتشاور مع المكتب. وإضافةً إلى ذلك، اقترح عقد الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون والاجتماع التاسع والثلاثين للأطراف في وقت لاحق، في عام 2027. ويرد مشروعاً المقررين بشأن هذه المسألة في الوثيقة -UNEP/OzL.Conv.13/3 وUNEP/OzL.Pro.36/3 (مشروعاً المقررين 13/إباء] و36/واو] وواو] وسيتم تحديثهما وفقاً لذلك.

- 269- وأبلغ الأطراف أيضاً أنه من المقرر عقد الاجتماع السابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية في بانكوك في الفترة من 7 إلى 11 تموز/يوليه 2025.
- 270- أحاطت الأطراف علماً بالمعلومات المقدمة.

ثامناً - مسائل أخرى

- 271- لم يُنظر في أي مسائل أخرى أثناء الجزء الرفيع المستوى.
- تاسعاً - اعتماد المقررات من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا في اجتماعه الثالث عشر
- 272- اعتمد الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا المقررات التي تمت الموافقة عليها أثناء الجزء التحضيري، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/8/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/9/Add.1.
- عاشراً - اعتماد المقررات من جانب الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال
- 273- اعتمد الاجتماع السادس والثلاثون للأطراف المقررات المعتمدة أثناء الجزء التحضيري، على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Conv.13/8/Add.1-UNEP/OzL.Pro.36/9/Add.1.
- حادي عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع السادس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال
- 274- اعتمدت الأطراف التقرير الحالي يوم الجمعة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، على أساس مشروع التقرير المعمم. وعهد إلى الرئيس بأن يضع، بمساعدة أمانة الأوزون، الصيغة النهائية للتقرير.
- ثاني عشر - اختتام الاجتماع
- 275- بعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أُعلن اختتام الاجتماع في الساعة 9:45 مساءً يوم الجمعة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

=

=

موجزات للعروض التي قدمها أعضاء أفرقة التقييم ولجان الخيارات التقنية*

ألف - عرض بشأن استجابة فريق التقييم العلمي للمقرر 7/35: انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23

1- قدم فريق التقييم العلمي التابع لبروتوكول مونتريال عرضاً في الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف بعنوان: 'تقرير استجابة فريق التقييم العلمي للمقرر 7/35: انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23'. وسلط العرض الضوء على نص الموجز التنفيذي للتقرير الذي قدمه فريق التقييم العلمي قبل انعقاد الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف، إلى جانب الأرقام التي تدعم تلك الاستنتاجات الموجزة. وتضمن العرض وصفاً للمعلومات العلمية الجديدة والمحدثة حديثاً عن مركب الكربون الهيدروفلوري -23 التي أصبحت متاحة بعد تقرير فريق التقييم العلمي لعام 2022، والتي تضمنت قياسات محدثة في الغلاف الجوي والانبعاثات المشتقة والحدود العليا للكميات المنتجة من أكسدة الغلاف الجوي. وقد نُظر في هذه النتائج المستمدة من قياسات الغلاف الجوي بالنسبة للانبعاثات المتاحة المستندة إلى التقارير والتوقعات على المستويين العالمي والإقليمي، استناداً إلى التشاور الوثيق مع فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي والمعلومات الواردة من أمانة الأوزون وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. وتؤكد النتائج من جديد وجود فجوة كبيرة في انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري -23 المشتقة من الغلاف الجوي مقارنة بالتقديرات المستندة إلى التقارير على كلا هذين المستويين.

باء - عرض بشأن استجابة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي للمقرر 7/35 فيما يخص انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23

2- عرضت السيدة هيلين توب، الرئيسة المشاركة للجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية، باسم فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية التابعة له، استجابة الفريق للمقرر 7/35 بشأن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23. وأشارت إلى أن الفقرة 2 من المقرر 7/35 طلبت إلى فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي أن يقدم تقريراً إلى هذا الاجتماع عن كمية مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 التي يجري استهلاكها حسب البلد والقطاع، وعن التقديرات المستكملة لكميات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 المتولدة في مرافق إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 والانبعاثات الصادرة منها؛ وأن الفقرة 5 من المقرر دعت الأطراف إلى تقديم معلومات إلى الأفرقة قد تساعد في إثراء التقارير، ولكن لم يتم تقديم أي معلومات. وأشارت إلى أن تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي قدم تحديداً للمعلومات الواردة في تقرير التقييم الصادر عن لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية لعام 2022 واستجابة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي في عام 2023 للمقرر 7/34 بشأن تعزيز العمليات المؤسسية فيما يتعلق بالمعلومات عن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 الثانوية.

3- وأوضحت أن لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية قادت عملية إعداد التقرير بالنيابة عن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وتعاونت بشكل وثيق مع فريق التقييم العلمي وخبراء فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي الآخرين. وأوضحت كذلك أنه تم تقديم معلومات محدثة عن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 الأخرى من الاستخدامات الاستهلاكية والانبعاثات من مركب الكربون الهيدروفلوري - 23، وذلك من أجل سياق إضافي، بما يتسق مع التقارير السابقة. وأشارت إلى أن هناك العديد من الآليات الكيميائية التي يمكن أن تولد مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 كنواتج عرضي في عمليات الإنتاج الكيميائي، وأن الناتج العرضي المتولد أكبر من كمية مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 المطلوبة للاستخدام كمادة أولية أو لاستهلاك آخر. وأشارت إلى أن الأطراف في تعديل كيغالي ملزمة بتدمير مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 المتولد كنواتج عرضي من إنتاج مركب الكربون

* تُعرض الموجزات بالصيغة التي وردت بها، من دون تحرير رسمي.

الهيدروكلوري فلوري - 22 بالقدر الممكن عملياً باستخدام تكنولوجيا التدمير المعتمدة من بروتوكول مونتريال. وأشارت إلى أن تشغيل وصيانة مرافق الترميد لتدمير الناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروكلوري -23، يمثل تكلفة للشركات المسؤولة عن توليده، خاصة وأن مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري -22 هو منتج ذو هامش ربح منخفض. واستجابةً للفقرة 2 (أ) من المقرر 7/35 بشأن كمية مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 التي يجري استهلاكها حسب البلد والقطاع، أشارت إلى أن المعلومات عن الاستهلاك ليست متاحة دائماً على مستوى التفاصيل المطلوبة في المقرر حسب البلد والقطاع. ولاحظت كذلك أن بيانات استهلاك مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 وبيانات استخدام المواد الأولية غير متاحة لجميع الأطراف بسبب توقيت التزامات الإبلاغ المرتبطة بالتصديق على تعديل كيغالي على الرغم من أن بعض البيانات متاحة من مصادر أخرى تتعلق بالكميات المستخدمة لكل من التطبيقات. وأوضحت أن مركب الكربون الهيدروكلوري -23 يُستهلك كمادة أولية وبكميات صغيرة جداً في الاستخدامات المسببة للانبعاثات لإخماد الحرائق والتبريد بدرجة حرارة منخفضة جداً وتصنيع أشباه الموصلات والإلكترونيات. وأشارت إلى أن العديد من الأطراف التي تصنع المواد المدرجة في المرفق جيم و/أو المجموعة الأولى و/أو المرفق واو تحتجز مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 الذي يتم توليده من أجل استخدامات المواد الأولية و/أو الاستخدامات المسببة للانبعاثات، أو تحوله للتدمير، أو بدلاً من ذلك، يمكن للأطراف أن تنتج مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 بشكل منفصل من أجل استخدامات المواد الأولية أو الاستخدامات المسببة للانبعاثات. وقالت إن الاستهلاك المبلغ عنه من مركب الكربون الهيدروكلوري -23 بلغ حوالي 2 600 طن للاستخدامات بخلاف استخدامات المواد الأولية للحماية من الحرائق والتبريد بدرجة حرارة منخفضة للغاية وتصنيع أشباه الموصلات والإلكترونيات، وزهاء 1 100 طن لاستخدامات المواد الأولية في عام 2022.

4- واستجابةً للفقرة 2 (ب) من المقرر 7/35 بشأن التقديرات المستكملة لكميات مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 المتولدة في مرافق إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 وانبعاثاته الصادرة منها، أوضحت السيدة هيلين المنهجية والمعلومات التي استخدمتها لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية. وأوضحت أن بيانات المادة 7 قد استُخدمت في تحديد كميات إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 وانبعاثات مركب الكربون الهيدروكلوري - 23، وفق ما أبلغت عنه الأطراف بموجب الالتزامات الملزمة. ولاحظت أن توقيت الالتزامات أثر على اكتمال بيانات انبعاثات مركب الكربون الهيدروكلوري - 23، التي استكملت ببيانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المبلغ عنها فيما يخص الولايات المتحدة. وأشارت إلى أن البيانات المتعلقة بكميات مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 23 المتولدة من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 تبلغ عنها الأطراف على أساس طوعي ولم تنتشرها الأطراف في هذا التقرير، كما أن بيانات توليد مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 23 لم تبلغ عنها جميع الأطراف المعروفة بإنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22. وأوضحت أنه، بالتالي، طبقت لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية معدلات التوليد التقديرية للناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروكلوري - 23، على كميات إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 المبلغ عنها بموجب المادة 7 لتقدير كميات توليد الناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروكلوري - 23. وذكرت بإيجاز أن إجمالي إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 المبلغ عنه بموجب المادة 7 بلغ زهاء 1 197 000 طن، وأن توليد الناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروكلوري - 23، من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 يقدر بما يتراوح من 18 000 إلى 36 000 طن، بما يتفق مع بيانات توليد مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 التي أبلغت عنها الأطراف على أساس طوعي، وأن إجمالي انبعاثات مركب الكربون الهيدروكلوري - 23 من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 المبلغ عنها بموجب المادة 7 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يخص الولايات المتحدة بلغ زهاء 836 طناً. وأضافت أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي قدم، كسياق إضافي، تقديرات محدثة للانبعاثات العالمية لمركب الكربون الهيدروكلوري - 23 من مصادر انبعاثات معروفة، وفق ما سبق عرضه في تقرير الفريق في أيلول/سبتمبر 2023 استجابةً للمقرر 7/34. وأشارت إلى أن بعض هذه التقديرات كانت تقديرات عامة حيث لا يتوفر حالياً المزيد من المعلومات لتحسين دقتها. وأوضحت أن فريق التقييم التكنولوجي

والاقتصادي يقدر انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 من مصادر الانبعاثات المعروفة بحوالي 1 470 - 3 540 طن سنوياً في السنوات الأخيرة، وهو ما يستبعد تقدير فريق التقييم العلمي بأقل من 430 طناً سنوياً للمصدر الإضافي المحتمل لمركب الكربون الهيدروفلوري - 23 من أكسدة الغلاف الجوي. وأشارت إلى أنه على سبيل المقارنة، قدرت تقارير فريق التقييم العلمي الانبعاثات العالمية من مركب الكربون الهيدروفلوري -23 بـ 700 ± 900 طن لعام 2022 استناداً إلى عمليات الرصد الجوي. ولخصت الاستنتاجات بالإشارة إلى الفرق الكبير بين تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 على مستوى العالم.

5- ولاحظت أن أوجه عدم اليقين في التقديرات المستمدة من الغلاف الجوي لا يمكن أن تفسر الفرق بين تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي وأن الاختلافات لا يمكن تفسيرها حالياً بالبيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7 والمصادر الأخرى. وأشارت إلى أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي قد حدد جميع المصادر الرئيسية التي من المحتمل أن تساهم بمعظم انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري -23. وأشارت إلى أنه فيما يتعلق بالمصادر الأكثر أهمية لمركب الكربون الهيدروفلوري - 23، فإن زهاء 95 في المائة من إجمالي توليد مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 العالمي المقدر هو من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري-22، وأن جزءاً كبيراً من تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لإجمالي انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري-23 يأتي من البيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 التي تأتي في الغالب من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22. وأوضحت أن أوجه عدم اليقين في تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 من مصادر معروفة أصغر نسبياً بخلاف إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 من غير المرجح أن تسد الفرق بين تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي. وأوضحت أيضاً أنه من غير المرجح أن تسد أي مصادر أصغر غير معروفة الفرق الكبير بين تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وفريق التقييم العلمي. وخلصت إلى أن هناك نقاطاً مجهولة وأوجه عدم يقين تحيط بالإبلاغ عن بيانات المادة 7 فيما يخص انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23، بما في ذلك كيفية قياس المرافق لانبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 والإبلاغ عنها، وأنه نظراً للفرق الكبير بين تقديرات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وتقديرات فريق التقييم العلمي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت البيانات دقيقة و/أو تم تجميعها من جميع المصادر المطلوبة بموجب المادة 7. وأشارت إلى أن النظر في النهج التي تستخدمها الأطراف عند قياس انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 والإبلاغ عنها قد يعالج بعض أوجه عدم اليقين والشكوك الحالية، وأن تنقيحات استمارة البيانات 6 قد تساعد في معالجة بعض هذه المسائل. وأوصت في الختام بأن الأطراف قد ترغب في النظر في إدخال تنقيحات على عملية الإبلاغ عن انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23.

جيم- عرض من فريق التقييم العلمي بشأن التقييم العلمي لاستنفاد الأوزون الذي أجرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2026

6- قدم فريق التقييم العلمي التابع لبروتوكول مونتريال (الرؤساء المشاركون هم لوسي كارينتر وديفيد فاهي وكين جوكس وبونفيلس سفاري وستيف مونتزكا) عرضاً في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف بعنوان: التقييم العلمي لاستنفاد الأوزون الذي أجرته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2026. بدأ العرض بوجهات نظر عن علاقة فريق التقييم العلمي بالمنظمات البحثية الدولية الأخرى المشاركة في بحوث الأوزون وعن التاريخ الطويل لدعم السياسات من تقارير تقييم الأوزون. وتضمن التحديث المتعلق بالتخطيط لتقرير عام 2026 اختصاصات من الأطراف وعناوين الفصول المقترحة والجدول الزمني المؤقت للانتهاء من إعداده. وقُدمت تعليقات إضافية بشأن قيمة التقارير المؤقتة عن مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 والمواد ذات الأعمار القصيرة جداً؛ وخطط تحديث المرفق وكتيب الأسئلة والأجوبة العشرين؛ والترجمة الصينية لكتيب الأسئلة والأجوبة العشرين. وأخيراً، تم تقديم معلومات مستكملة عن حالة ثقب الأوزون في أنتاركتيكا لعام 2024.

دال- عرض من فريق تقييم الآثار البيئية بشأن الآثار البيئية لاستنفاد الأوزون الاستراتوسفييري، والأشعة فوق البنفسجية، والتفاعلات مع تغير المناخ

7- باسم فريق تقييم الآثار البيئية والرئيس المشارك بول بارنز، قدمت الرئيسة المشاركة جانيت بورنمان تقييم تحديث عام 2024 بشأن التأثيرات البيئية لاستنفاد الأوزون الاستراتوسفييري والأشعة فوق البنفسجية والتفاعلات مع تغير المناخ.

8- وشملت النقاط البارزة من التحديث دراسات النمذجة التي لا تزال تظهر فائدة بروتوكول مونتريال في الحفاظ على طبقة الأوزون الاستراتوسفييري وحماية المناخ، فيما يتعلق بتوقعات التساقط والجفاف وارتفاع درجات الحرارة التي كانت ستحدث بدون بروتوكول مونتريال. كذلك عُرضت التأثيرات المحتملة لحقن الهباء الجوي الاستراتوسفييري وهو أحد أنواع التدخلات المناخية التي اقترحت للحد من الاحترار العالمي مؤقتاً عن طريق عكس الإشعاع بعيداً عن سطح الأرض. ولوحظ أن دراسات النمذجة تُظهر أوجه عدم يقين كبيرة فيما يتعلق بآثار حقن الهباء الجوي الاستراتوسفييري على المحيط الحيوي ومن المحتمل حدوث العديد من التبعات غير المقصودة ولكن من الصعب تقييمها.

9- ومن بين بدائل المواد المستنفدة للأوزون التي تدخل في نطاق اختصاص بروتوكول مونتريال المواد الألكيلية بيرفلورية والمتعددة الفلور، بما في ذلك المواد المستنفدة للأوزون التي تتحلل لتنتج تلك المواد. وهناك حاجة واضحة إلى فهم أفضل لتأثيرات الآلاف العديدة من المركبات التي تندرج تحت التعريفات الشاملة للمواد الألكيلية بيرفلورية والمتعددة الفلور. وتستند العديد من الجهود الحالية لتحديد المواد الكيميائية التي تعتبر مواد ألكيلية بيرفلورية ومتعددة الفلور إلى التركيب الكيميائي ولكنها لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات الفردية المتأصلة من حيث السمية والتراكم البيولوجي ومقاومة التحلل في البيئة.

10- وأجريت دراسات أخرى عن التأثيرات المحتملة لحمض الخليك الثلاثي الفلور في الماء على حيوانات الاختبار. وقد عُدت البيانات لمراعاة الاختلافات في وزن الجسم. وأظهرت النتائج أن التعرض المزمّن لأملاح حمض الخليك الثلاثي الفلور في الماء لا يزال يمثل خطراً ضئيلاً. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الرصد والدراسة التجريبية.

11- وشملت التأثيرات على البيئة تفكك المواد البلاستيكية (التحلل الضوئي) عن طريق الأشعة فوق البنفسجية والعوامل المناخية. وتؤدي الأشعة فوق البنفسجية دوراً مهماً في تحلل المواد البلاستيكية إلى جزيئات صغيرة جداً (جزيئات بلاستيكية دقيقة ونانوية) تلتقطها بسهولة النظم البيئية والبشر والحيوانات الأخرى. كذلك أثرت المواد المضافة المدمجة في المواد البلاستيكية كمصدر قلق آخر استناداً إلى سمية العديد من هذه المواد المضافة، حيث يتم إطلاقها أيضاً في البيئة بعد تحلل المواد البلاستيكية.

12- ووجدت دراسة وطنية كندية بشأن الإصابة بسرطان الجلد لدى البشر وارتفاع درجة حرارة المناخ أن زيادة قدرها 1,5 درجة مئوية مرتبطة بزيادة قدرها 26 في المائة في العدد المتوقع لحالات الورم القلامي في منطقة ما. وتضمنت العوامل التي أخذت في الاعتبار في هذه الدراسة متوسط درجة الحرارة والأشعة فوق البنفسجية اليومية خلال أشهر الصيف.

13- واختتم العرض بمساهمات بروتوكول مونتريال في العديد من أهداف التنمية المستدامة.

هاء- عرض فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن التقدم المحرز في عمله

14- قدمت السيدة بيلا مارانيون معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عمل فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي والمسائل الناشئة. وسلّطت السيدة مارانيون الضوء على عضوية فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي في عام 2024، مشيرةً إلى أن الفريق يتألف حالياً من 21 عضواً: ثلاثة رؤساء مشاركين، وخمسة من كبار الخبراء، و13 رئيساً مشاركاً للجان الخيارات التقنية الخمس، بما في ذلك لجنة الخيارات التقنية للزراعي المرنة والجاسئة، ولجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق، ولجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل، ولجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية، ولجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية. وأشارت إلى أن هناك أكثر

من 150 خبيراً يعملون في فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولجان الخيارات التقنية التابعة له والهيئات الفرعية المؤقتة (مثل فرق العمل) على أساس تطوعي. وأعربت عن تقديرها لالتزامهم وخدمتهم، ولدعم الأطراف المستمر لخبرائهم، وكذلك للدعم المستمر الذي تقدمه أمانة الأوزون لعمل فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي.

15- وقدمت السيدة مارانيون بعد ذلك لمحة عامة عن النطاق المتغير لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي وعبء العمل بما في ذلك التداخل بين نظام التخلص التدريجي من المواد المستفدة للأوزون ونظام خفض التدرجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية، ومسائل تعديل كيغالي (مثل بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، وكفاءة الطاقة، وإدارة المادة المبردة طيلة دورتها). وأشارت إلى أن المقررات الدائمة توفر بالفعل فرصاً للتحديثات والتقارير المنتظمة التي يقدمها فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي إلى الأطراف، بما في ذلك التقرير المرحلي السنوي، والتقييم الذي يجري كل أربع سنوات، والتقييم الخمسي لبدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية، وتقدير تجديد الموارد، والاستعراض الدوري لإعفاءات درجات الحرارة المحيطة العالية، وترشيحات الاستخدامات الحرجة، وترشيحات الاستخدامات الأساسية، واستخدامات بروميد البروبيل، واستعراض تكنولوجيا التدمير، والاستخدامات المخبرية والتحليلية، واستخدامات عوامل المعالجة. وأشارت إلى أن فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي يقدم أيضاً تقارير عن المسائل الناشئة (مثل مركب الكربون الكلوروفلوري - 11، والمركبات الألكيلية البيروفلورية والمتعددة الفلور، والمواد ذات الأعمار القصيرة جداً، وسلسلة تبريد اللقاحات، ومركب الكربون الهيدروفلوري - 23) حسب الحاجة.

16- وذكرت السيدة مارانيون أنه في عام 2024، أصدر فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ثلاثة تقارير رئيسية جديدة، إضافة إلى استجابات لخمسة مقررات منفصلة تطلب تحديثات للمعلومات التي قدمها الفريق مؤخراً. وقدمت لمحة عامة عن التقارير المخطط لها في عامي 2025 و2026، بما في ذلك تقرير التقييم الرباعي لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي. وأشارت إلى أنه في عام 2025، سيحل موعد تقديم تقرير مرحلي، بما في ذلك الاستجابة للمقرر 20/35 "خيارات لتنظيم فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولجان الخيارات التقنية التابعة له"، بالتنسيق مع الأنشطة الجارية الأخرى بما في ذلك التخطيط لتجديد الموارد، وتحديثات النمذجة، والتنسيق مع الأفرقة، وما إلى ذلك. في عام 2026، وستوضع الصيغة النهائية لعدد 9-11 تقريراً وستُنشر بما في ذلك التقرير المرحلي، والتقييم الذي يجري كل أربع سنوات، والدراسة المتعلقة بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف، وستُعد تقارير 2027، بما في ذلك التقرير التجميعي وتقارير بدائل مركبات الكربون الهيدروفلورية.

17- بعد ذلك نقلت السيدة مارانيون بعد ذلك المقرر 3/35 الذي ينص على اختصاصات التقييم الرباعي السنوات لفريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي. وطلبت الأطراف في هذا المقرر من فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي تقييم وتقدير 11 موضوعاً بما في ذلك التقدم التقني في قطاعي الإنتاج والاستهلاك في إطار الانتقال إلى بدائل للمواد الخاضعة للرقابة في جميع القطاعات، وعوامل المعالجة واستخدامات المواد الأولية، وتقييم المعلومات المتعلقة بانبعثات المواد الخاضعة للرقابة من المواد الأولية وعمليات الإنتاج وعمليات التصنيع الأخرى، وحالة مصارف ومخزونات المواد الخاضعة للرقابة، والتحديات التي تواجه جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال في تنفيذ الالتزامات بموجب البروتوكول والحفاظ على عمليات التخلص التدريجي التي تحققت بالفعل، وأثر التخلص التدريجي من المواد المستفدة للأوزون والخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية على التنمية المستدامة، والتقدم التقني في تطوير بدائل لمركبات الكربون الهيدروفلورية مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، كفاءة الطاقة والسلامة وملاءمة الاستخدام في البلدان ذات درجات الحرارة المحيطة العالية، ومعلومات عن التطبيقات التي لم تستخدم فيها مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من قبل ولكن استخدمت فيها مركبات الكربون الهيدروفلورية ولا تزال تستخدم، مثل تصنيع الإلكترونيات، وتقييم ما إذا كان إنتاج الأوليفينات الهيدروفلورية يؤدي إلى انبعاثات هاربة من مركبات الكربون الهيدروفلورية، والآثار المحتملة للسياسات واللوائح المحدثة (مثل المركبات الألكيلية البيروفلورية والمتعددة الفلور) فيما يتعلق بإدارة المواد الخاضعة للرقابة وبدائلها ونواتج التحلل، ومعلومات عن إدارة المواد المبردة، مع إيلاء اهتمام خاص لمنع التسرب وإدارة فترة نهاية الصلاحية.

18- ومن ثم وصفت السيدة مارانيون الطرق التي يواصل فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي تطوره، موضحةً أن الفريق يدرك الحاجة إلى ضمان أن تلبى عضويته الاحتياجات المتطورة للأطراف مع ضمان استمرارية عمله. وأشارت السيدة مارانيون إلى أن الفريق يجري مناقشات بشأن توجهاته المستقبلية وما يلزمه من حيث الهياكل

والعضوية. وأوضحت أن الفريق يتطلع إلى الدعم المستمر من الأطراف في الوقت الذي يعمل فيه الفريق على الحفاظ على الخبرات، وتطوير عملياته، وإدارة عبء عمله الإجمالي، ومواصلة إنجاز عمله لصالح الأطراف، وتحديد الخبراء استناداً إلى مصفوفة الخبرات المطلوبة وضمان أن يكون هؤلاء الخبراء قادرين على المشاركة الكاملة في أنشطة وعمل الفريق ولجان الخيارات التقنية التابعة له فيما يخص الأطراف (مثلاً تمويل نفقات السفر عند الحاجة).

19- بعد ذلك قدمت السيدة مارانيون تحديثات من لجان الخيارات التقنية بدءاً بالرغوي، حيث علقت أولاً على التقدم الكبير والمستمر في اعتماد عوامل النفخ الرغوية ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحتراق العالمي والتي لا تحتوي على مواد مستنفذة للأوزون. وأوضحت أن جميع مركبات الكربون الهيدروفلورية المستخدمة سابقاً، باستثناء مركب الكربون الهيدروفلوري - 152a، لم يعد مسموحاً باستخدامها في الرغوي في جميع الأطراف غير العاملة بموجب المادة 5 تقريباً، واختارت العديد من الشركات الامتناع عن استخدام عوامل النفخ الرغوية المغلورة بسبب التكلفة، إذا كان لا يزال من الممكن تحقيق الأداء الحراري. كذلك أوضحت أن انتعاش سلسلة الإمداد مستمر فيما يخص عوامل النفخ الرغوية والمواد الخام الأخرى بما في ذلك تخفيف الاختلالات في الأوليفينات، في كل من الأطراف العاملة بموجب المادة 5 والأطراف غير العاملة بموجبها، بسبب زيادة الطاقة الإنتاجية. وفي المقابل، قالت إن هناك طلباً أعلى من المتوقع على مركبات البناتان مما يشكل تحدياً لتوافرها في بعض الحالات، وإن إغلاق مصنع مركب الكربون الهيدروفلوري - 365mfc في عام 2023 قد خلق مشاكل للشركات في الأطراف العاملة بموجب المادة 5، وإن استخدام مزائج مركب الكربون الهيدروفلوري - 245fa مستمر في الأطراف العاملة بموجب المادة 5 بسبب تكلفة بدائل الأوليفينات الهيدروفلورية/الأوليفينات الهيدروكلورية فلورية.

20- واسترسلت في وصف اعتبارات الصحة والسلامة الخاصة بعوامل النفخ الرغوية الجديدة موضحةً أن عوامل النفخ الرغوية القابلة للاشتعال وعوامل النفخ الرغوية ذات السمية المختلفة تخلق مخاوف إضافية تتعلق بالسلامة للمستخدمين النهائيين وللعاملين في صناعة الرغوي، خاصةً في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلى وجه التحديد، يخضع التعرض الطويل الأجل وسمية 2،1 ثاني كلوريد الإيثيلين بعد تركيب الرغوة الرذاذية للمراجعة من قبل طرف واحد على الأقل باستخدام دراسات نوعية الهواء الداخلي المتعلقة بالرغوة الرذاذية، والتي تظهر تركيزات هذه المادة لأشهر أو سنوات بعد التركيب. وأشارت إلى أن الهيدروكربونات تخضع للاختبار بوصفها عوامل نفخ رغوية للرغوة الرذاذية في بعض الأطراف العاملة بموجب المادة 5؛ وعلى الرغم من عدم علم لجنة الخيارات التقنية للرغوي المرنة والجاسئة بأي استخدام تجاري واسع النطاق، إلا أنها تسعى للحصول على معلومات إضافية عن تدابير السلامة المستخدمة لمعالجة مخاطر التعرض والسلامة، خاصة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

21- ومن ثم قدمت السيدة مارانيون تحديثاً للتقدم المحرز في قطاع إخماد الحرائق، فأشارت إلى أنه لم يبلغ عن أي بدائل جديدة قيد التطوير. ولم يوافق الطيران المدني على بديل لمقصورات الشحن وأغلفة المحركات. ويرجع ذلك جزئياً إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بمسألة المواد الألكيلية البيروفلورية والمتعددة الفلور، حيث يحتوي المنافس الرئيسي في حالة مقصورات الشحن على مكون يعرفه البعض بأنه مادة ألكيلية بيروفلورية أو متعددة الفلور. ولا تزال جميع الاستخدامات الباقية، بما في ذلك الطيران المدني، تعتمد على بنك الهالون 1301 الذي يتناقص باستمرار، أي عامل مستصلح. وتشير الدلائل الأخيرة إلى أن بعض الهالون 1301 المستعاد لا يفي بمتطلبات النقاء المطلوب، أي أنه يجب أن يكون نقياً بنسبة 99,6 في المائة. وعلى الرغم من أنه من الممكن استصلاح الهالون مرة أخرى للوصول إلى النقاء المطلوب، إلا أن بعض الهالون يُفقد أثناء الاستصلاح. كما أن ارتفاع مستويات الشوائب يعني فقدان المزيد من الهالون تباعاً. وفي بعض الحالات قد لا يكون الهالون قابلاً للاستعادة ويتم تدميره. وتعكف لجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق وأصحاب المصلحة في الصناعة على تقييم التأثير المحتمل. وأخيراً، أشارت إلى أن لجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق تود أن تذكر الأطراف بأن تدمير الهالون 1301 للحصول على أرصدة الكربون سيزيد من استنزاف هذا المصرف.

22- وواصلت مناقشة المسائل الناشئة من لجنة الخيارات التقنية لإخماد الحرائق مشيرةً إلى أن انبعاثات الهالون 1301 المستمدة من قياسات الغلاف الجوي (NOAA وAGAGE) أكبر من تلك التي تنبأ بها نموذج بنك الهالون في اللجنة. وأوضحت أنه بالنسبة للفترة 2004-2021 على الأقل، تتطابق هذه الزيادات في الانبعاثات مع توقيت

ونمط إنتاج الهالون 1301 المبلغ عنه لاستخدامه كمادة أولية. وأوضحت أن اللجنة استبعدت المصادر المحتملة الأخرى، وتركت فقط إنتاج المواد الأولية واستخدامها، وأنه من إنتاج المواد الأولية المبلغ عنه، يبدو أن تطبيق معامل انبعاث إجمالي بنسبة 26 في المائة (للإنتاج والاستخدام) يفسر انبعاثات الهالون 1301 الإضافية. وخلصت إلى أن الأطراف قد ترغب في النظر في تقديم معلومات عن الانبعاثات الناجمة عن استخدام المواد الأولية.

23- بعد ذلك ناقشت السيدة مارانيون تحديثات بروميد الميثيل. أولاً، أعلنت عن إنجاز كبير يتمثل في أنه في عام 2024، أُبلغ عن التخلص التدريجي من أكثر من 99,9 في المائة من كمية قدرها 62 000 طن من بروميد الميثيل مستخدمة في استخدامات خاضعة للرقابة (أي بخلاف تطبيقات الحجر الصحي وتطبيقات ما قبل الشحن). واستطردت قائلة إن التركيز الحالي للجنة الخيارات التقنية لبروميد الميثيل ينصب على بدائل بروميد الميثيل المستخدمة لأغراض الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن (8 000 إلى 10 500 طن سنوياً) مشيرةً إلى أن البدائل المجدية تقنياً واقتصادياً متاحة حالياً لنحو 40 في المائة من هذه الاستخدامات وأن بعض البلدان تحقق بالفعل تخفيضات كبيرة في استخدامات الحجر الصحي ومعالجات ما قبل الشحن. ثم أشارت السيدة مارانيون بعد ذلك إلى القلق من أن التقارير والمواقع الإلكترونية تشير إلى أن قدراً كبيراً من بروميد الميثيل لا يزال يستخدم في استخدامات خاضعة للرقابة غير مبلغ عنها (عدم امتثال) وأن تطبيق السياسات لضمان استخدام بروميد الميثيل فقط في الاستخدامات المخصصة له، بما في ذلك استخدام بروميد الميثيل في مجال الحجر الصحي فقط لمكافحة آفات الحجر الصحي أو استخدام ما قبل الشحن فقط من أجل مكافحة المصادق عليها رسمياً للآفات العالمية، و فقط خلال 21 يوماً قبل التصدير.

24- بعد ذلك ناقشت السيدة مارانيون المسائل المستجدة من القطاع الطبي والكيميائي، مشيرةً أولاً إلى أن البخاخات المحددة الجرعات المضغوطة، وبخاخات المساحيق الجافة، وبخاخات الرذاذ المائي الرقيق، وأنظمة التوصيل الأخرى، مثل الرذاذات، تؤدي جميعها دوراً في علاج الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن. وذكرت أن تطوير بخاخات المساحيق الجافة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي باستخدام مادتين دافعتين منخفضتي القدرة على إحداث الاحترار العالمي، HFC-152a وHFO-1234ze(E)، يسير على قدم وساق، على الرغم من أن التحديات المحتملة قد تهدد الإمداد المستمر بالأدوية بأسعار معقولة. وأشارت إلى أن التطوير عملية معقدة تتضمن طرقات جديدة للتصنيع، وتجارب سريرية جديدة، وموافقات تنظيمية جديدة، موضحةً أن 3 شركات مصنعة سجلت دراسات سريرية لثلاثة بخاخات، من المقرر أن تكتمل في عام 2025، وقد يكون لدى 10 شركات أخرى أو أكثر برامج نشطة لتطوير بخاخات مضغوطة محددة الجرعات، ومع تقديم الطلبات/الموافقات التنظيمية اللاحقة، قد لا تصل الدفعة الأولى من هذه البخاخات ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي إلى السوق حتى عام 2026.

25- وقد قادت لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية استجابة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي للمقرر 7/35 الذي طلب من الفريق إعداد تقرير للأطراف في اجتماعها السادس والثلاثين يتضمن معلومات عن كمية مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 التي يجري استهلاكها حسب البلد والقطاع، وتقديرات مستكملة عن كميات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 المتولدة عند إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 والانبعاثات الناجمة عنه. وأبلغت لجنة الخيارات التقنية الطبية والكيميائية عن استهلاك مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 الذي بلغ 3 684,3 طن (2022) مع 2 614,3 طن للاستخدامات الأخرى بخلاف استخدامات المواد الأولية و1 070 طن لاستخدامات المواد الأولية. وأشارت إلى أن تقديرات توليد الناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروفلوري - 23، من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 هي في حدود 18 000 إلى 36 000 طن تقريباً، وأن مجموع انبعاثات مركب الكربون الهيدروفلوري - 23 من إنتاج مركب الكربون الهيدروكلوري فلوري - 22 المبلغ عنها بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية) بلغ زهاء 836 طناً.

26- ومن ثم نقلت السيدة مارانيون معلومات مستكملة عن قطاع التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية. وأشارت إلى أن توافر المواد المبردة البديلة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي مستمر في الازدياد فيما يخص معظم قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية مع حصول عشرين مزيجاً جديداً من المواد

المبردة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي على تسميات وتصنيفات من المعيار 34 من معايير الجمعية الأمريكية لمهندسي التدفئة والتبريد وتكييف الهواء و/أو المعيار 817 من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وأشارت بعد ذلك إلى أن صناعة التبريد المحلية تسرع في التحول من مركب الكربون الهيدروفلوري-134a إلى المركب HC-600a، وأنه في مجال بيع الأغذية بالتجزئة وخدمات الأغذية والتبريد في قطاع النقل، هناك مواد مبردة بديلة ذات قدرة على إحداث الاحترار العالمي تقل عن 150 (مبردات غير مفلورة ومزائج محتوية على أوليفينات هيدروفلورية) شائعة الاستخدام في الأطراف غير العاملة بموجب المادة 5. وفي كل من الأطراف غير العاملة بموجب المادة 5 والأطراف العاملة بموجبها، تستمر الممواد المبردة البديلة ذات القدرة المنخفضة على إحداث الاحترار العالمي في الحلول محل المادتين المبردتين ذواتي القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي HFC-134a و R-404A. وأشارت إلى أن مزيج مركبات الكربون الهيدروفلورية/الأوليفينات الهيدروفلورية، R-452A، يستخدم الآن في تبريد وسائل النقل البري بينما يستخدم المركب HFO-1234yf في تبريد الحاويات البحرية.

27- ثم وصفت السيدة مارانيون اللوائح التنظيمية الجديدة في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تدفع قيود القدرة على إحداث الاحترار العالمي على أنظمة تكييف الهواء والمضخات الحرارية الصغيرة والكبيرة إلى نمو واعتماد بدائل ذات قدرة على إحداث الاحترار العالمي تقل عن 700 و150 لتحل محل المواد المبردة ذات القدرة العالية على إحداث الاحترار العالمي. ومن ثم أشارت إلى أن كهربية المركبات تتطلب إدارة حرارية شاملة للمركبة (تدفئة وتبريد مقصورة السائق إلى جانب تبريد البطارية) وأن برنامج بحثي تعاوني يجري تنفيذه لبحث المواد المبردة ذات القدرة الأقل على إحداث الاحترار العالمي والمناسبة للمركبات الكهربائية.

28- بعد ذلك وصفت السيدة مارانيون الدور القيادي للجنة الخيارات التقنية للتبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية في استجابة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي للمقرر 10/35 بشأن كفاءة الطاقة، الذي طلب إلى الفريق: "... أن يدرج في تقريره المرحلي لعام 2024 تحديثات للمعلومات المحددة في الفقرة 1 (أ) من المقرر 3/34، مع مراعاة المناقشات التي دارت في الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال". ومن ثم وصفت تحديثات فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي بشأن كفاءة الطاقة مع خفض التدرجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية في قطاعات التبريد وتكييف الهواء والمضخات الحرارية بما في ذلك التبريد السليبي، ومعايير كفاءة الطاقة الأعلى، والتخفيض التدريجي الأسرع للمواد المبردة المسببة لاحتارار المناخ المستخدمة في صناعة التبريد والتي يمكن أن تجنب ما يصل إلى 60 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ المباشرة وغير المباشرة المتوقعة من قطاع التبريد بحلول عام 2050 (وفقاً لتقرير الجرد العالمي للتبريد لعام 2023). وأشارت بعد ذلك إلى أن العديد من الأطراف العاملة بموجب المادة 5 تعمل على الموافقة على معايير إقليمية منسقة للحد الأدنى لأداء الطاقة فيما يخص مكيفات الهواء والثلاجات السكنية وأن إغراق السوق بمواد مبردة ذات قدرة عالية على إحداث الاحترار العالمي و/أو محتوية على مواد مستنفدة للأوزون ومعدات تبريد منخفضة الكفاءة أمرٌ منتشر على نطاق واسع، مع تقديم أدلة إضافية لجنوب شرق آسيا (في التقرير).

29- ووصفت السيدة مارانيون استجابة فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي للمقرر 11/35 بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها، الذي يطلب إلى الفريق تقديم معلومات عن "التكنولوجيا المتاحة لمنع تسرب المواد المبردة واستعادتها وإعادة تدويرها واستصلاحها وتدميرها وإمكانية الوصول إليها ... العقوبات والتحديات المرتبطة بالمنع الفعال لتسرب المواد المبردة واستعادتها وإعادة تدويرها واستصلاحها وتدميرها ... التكاليف والفوائد المناخية وفوائد الأوزون المرتبطة بمنع تسرب المواد المبردة واستعادتها وإعادة تدويرها واستصلاحها وتدميرها ... السياسات وخطط الحوافز، مثل خطط مسؤولية المنتج والممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بضمان المنع الفعال لتسرب المواد المبردة واستعادتها وإعادة تدويرها واستصلاحها وتدميرها". وقد شكل فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي فرقة عمل للاستجابة للمقرر وقدم تقريره إلى الاجتماع السادس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية. وقد ناقشت ورشة العمل الناجحة بشأن إدارة المادة المبردة طيلة دورتها التي استضافتها أمانة الأوزون النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقرير فرقة العمل وتوسعت فيها.

المرفق الثاني

بيان رئيس اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن أعمال اللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة للصندوق*

السيدة الرئيسة/السيد الرئيس، الأطراف الموقرة،

باسم اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف، يسرني أن أبلغ الأطراف بالخطوات الكبيرة التي قطعتها اللجنة التنفيذية منذ الاجتماع الخامس والثلاثين للأطراف في عام 2023.

ومنذ ذلك الحين، عقدت اللجنة اجتماعين، هما الاجتماع الثالث والتسعون والرابع والتسعون. واتخذت اللجنة خلال هذه الاجتماعات مقررات تواصلت من خلالها ضمان التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وتنفيذ تعديل كيغالي ودعم جميع البلدان العاملة بموجب المادة 5 في هذه العملية.

وتقدم الوثيقة UNEP/OzL.Pro.36/8 وصفاً شاملاً للمداولات والنتائج الهامة لعمل اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير، والمشاريع التي تمت الموافقة عليها، وحالة تنفيذ المشاريع الجارية، وكذلك مسائل السياسات وتخطيط الأعمال التجارية والمسائل المالية والإدارية.

وبعد الاتفاق على التكاليف الإضافية لقطاع الصيانة في مجال التبريد، واصلت اللجنة مناقشة المسائل المتعلقة المتصلة بالمبادئ التوجيهية لتكاليف مركبات الكربون الهيدروكلورية. وأحرز تقدم هام فيما يخص تكاليف قطاعي التبريد المنزلي والرغوة وكذلك تكاليف التشغيل لقطاع التبريد التجاري. وستواصل اللجنة مناقشة المبادئ التوجيهية لتمويل التكاليف في اجتماعها القادم في كانون الأول/ديسمبر مع التركيز على الشركات الكبيرة في قطاع تكييف الهواء الثابت، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونقطة البداية للتخفيضات الإجمالية المستدامة.

وتناقش الأطراف منذ سنوات تعزيز كفاءة الطاقة مع خفض التبريد لمركبات الكربون الهيدروكلورية. وقد أدرجت كفاءة الطاقة أيضاً في جدول أعمال هذا الاجتماع. وطورت اللجنة التنفيذية نهجها بشأن كفاءة الطاقة باتخاذها قراراً مهماً في الاجتماع الرابع والتسعين. ولدى الصندوق الآن إطار عمل تشغيلي لتعزيز كفاءة استخدام الطاقة عند خفض التبريد لمركبات الكربون الهيدروكلورية في تصنيع معدات مثل الثلاجات المنزلية وأنظمة التبريد التجارية وأجهزة تكييف الهواء السكنية والتجارية لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات، مع نافذة تمويل قابلة للزيادة بقيمة 100 مليون دولار للمشاريع التي تُطور وتُنفذ بموجب إطار العمل.

وستساعدنا الخبرة المكتسبة من المشاريع التي استُعرضت وُقِّدت على تحسين هذا الإطار التشغيلي. أيضاً طُلب من أمانة الصندوق، زيادة توضيح الإطار التشغيلي، فيما يتعلق بتكاليف الحفاظ على و/أو تعزيز كفاءة الطاقة في الأنشطة غير التصنيعية، وتكاليف الحفاظ على و/أو تعزيز كفاءة الطاقة لمصنعي المكونات ومصنعي المضخات الحرارية والصندوق المتجدد لمشاريع حوافز المستخدم النهائي. وستناقش هذه العناصر في كانون الأول/ديسمبر، وسيُبلغ بها الاجتماع السابع والثلاثون للأطراف.

كذلك ناقشت اللجنة التنفيذية استهلاك مركبات الكربون الهيدروكلورية في القطاع الفرعي الخاص بالتركيب والتجميع المحلي. وستستمر المناقشة مع تقديم معلومات مستكملة بشأن هذه المسألة في الاجتماع الخامس والتسعين. وشجعت اللجنة أيضاً الوكالات الثنائية والوكالات المنفذة والبلدان العاملة بموجب المادة 5 على أن تدرج، عند وضع خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب تعديل كيغالي، التركيب والتجميع المحليين مع ضمان خفض التبريد المستدام لمركبات الكربون الهيدروكلورية في التطبيقات التي تستهدفها المشاريع.

* يعرض البيان بالصيغة التي ورد بها، من دون تحرير رسمي.

وقد أثارت البلدان العاملة بموجب المادة 5 مسألة إمكانية الحصول على البدائل والقدرة على تحمل تكاليفها في قطاع رغاوي البولي يوريثان، وناقش الأعضاء هذه المسألة استناداً إلى المعلومات التي قدمتها أمانة الصندوق. ولم تكن المناقشة غير حاسمة، وطلبت اللجنة ورقة لتحديث المعلومات عن التكنولوجيا البديلة في قطاع تصنيع رغاوي البولي يوريثان في بلدان المادة 5. كذلك نُظر في مركبات الكربون الهيدروفلورية الموجودة في البوليولات المستوردة الممزوجة مسبقاً في قطاع رغاوي البولي يوريثان في المرحلة الأولى من خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي، وستناقش المسألة في الاجتماع الخامس والتسعين على أساس الممارسة السابقة فيما يتعلق بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية الموجودة في البوليولات المستوردة الممزوجة مسبقاً.

ووافقت اللجنة التنفيذية أيضاً على طرائق توزيع شرائح التمويل لخطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي، مما يسمح للبلدان العاملة بموجب المادة 5 بالتقديم لشريحة التمويل النهائية للمرحلة الأولى من هذه الخطط، في أقرب وقت ممكن، قبل سنتين على الأقل من السنة الأخيرة من الخطة التي تم تحديد هدف استهلاك لها، على أساس أن تكون الشريحة الأولى من المرحلة الأولى من خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي الخاصة بها عند مستوى تمويل لا يزيد عن 60 في المائة من إجمالي تمويل الخطة.

وفيما يتعلق بمسألة إدارة المادة المبردة طيلة دورتها، طلبت اللجنة من أمانة الصندوق أن تعد للاجتماع السابع والتسعين تقريراً يقدم لمحة عامة عن تقرير فريق التقييم التكنولوجي والاقتصادي ولمحة عامة عن حالة التنفيذ والنتائج الأولية للمشاريع المقدمة بموجب المقرر 66/91 بهدف تمكين اللجنة من النظر في إنشاء نافذة تمويل تمثيلاً مع المقرر 11/35. وستوفر المناقشات التي أجرتها الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرون بشأن حلقة العمل قبل الاجتماع السادس والثلاثين للأطراف، معلومات مهمة لعمل أمانة الصندوق المتعدد الأطراف والمناقشات التي سيجريها الأعضاء بشأن هذه المسألة في العام المقبل.

وكمتابعة لتوصية شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وافقت اللجنة على إطار النتائج وبطاقة الأداء مع مؤشرات لقياس فعالية الصندوق.

وأود أن أشير كذلك إلى الجلسة التي استغرقت نصف يوم بشأن النهج الاستراتيجية لتنفيذ تعديل كيغالي التي عُقدت مباشرة قبل الاجتماع الرابع والتسعين في أيار/مايو الماضي. وقد أتاحت هذه الجلسة للأعضاء إجراء مناقشة غير رسمية بشأن كيفية تصميم خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي بشكل أكثر استراتيجية وكيف يمكنهم السعي لتحقيق فوائد أكبر تتجاوز الحد الأدنى المطلوب للامتثال. وقررت اللجنة مواصلة هذه المناقشات في الاجتماعات المقبلة مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المعلومات المقدمة بشأن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها أنشطة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والتخفيض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروفلورية التي يدعمها الصندوق في التبريد المستدام. وستُعقد الجلسة التالية ومدتها نصف يوم مباشرة بعد الاجتماع الخامس والتسعين القادم.

وإدراكاً من اللجنة لزيادة عبء العمل على الوكالات المنفذة والزيادة المطلوبة في الخبرة الفنية وكذلك الدعم للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض، فقد وافقت على زيادة في تمويل الوحدة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي، وكذلك لبرنامج مساعدات الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تقديم المساعدة التقنية والسياساتية للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض بهدف دعم تنفيذ خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي. كذلك زيدت رسوم الوكالة للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض.

وأود بعد ذلك أن أطلعكم بإيجاز على الأنشطة والإنجازات الرئيسية التي حققتها وكالاتنا المنفذة خلال العام الماضي، والتي بفضلها أمكن التنفيذ على أرض الواقع. وهذا هو الوقت الذي يمكن فيه لجميع الأطراف تقدير العمل الشاق الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الفني لـ 47 بلداً لتحقيق أهدافها المتعلقة بمركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية بموجب بروتوكول مونتريال ويقدم الدعم لـ 33 بلداً لإعداد خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب تعديل كيغالي. وقد أُدمج ما مجموعه 16 خطة من هذه الخطط. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم الابتكار من خلال الأدوات الرقمية للحد من انبعاثات مركبات الكربون الهيدروكلورية في أنظمة التبريد، وكذلك من خلال التكنولوجيا الجديدة لمراكز البيانات منخفضة الكربون باستخدام أنظمة التبريد بالغمر. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اثني عشر بلداً على وضع استراتيجيات للتبريد المستدام من خلال خطط العمل الوطنية للتبريد، ودعم التدخلات المشتركة لتنفيذ تعديل كيغالي وكفاءة الطاقة من خلال التعاون مع شركاء آخرين، كما هو الحال في برنامج التبريد وفي مشروع أغورا. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطبيق سياسة الصندوق بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

دعم برنامج البيئة 102 من البلدان بمشاريع لتعزيز المؤسسي، وساعدها على الإبلاغ عن بياناتها في الوقت المناسب، والوفاء بالتزاماتها بالتخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية من خلال خطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والشبكات الإقليمية لمسؤولي الأوزون، ومنتجات مراكز تبادل المعلومات، وخدمات المساعدة على الامتثال. وقد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة 59 بلداً في إعداد خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب تعديل كيغالي، وساعد قطاع الصيانة في مجال التبريد فيها على أن تعتمد بشكل آمن تكنولوجيا منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي وذات كفاءة في استخدام الطاقة. ونظّم البرنامج 7 حلقات عمل للتوأمة في مجال كفاءة الطاقة ساعدت على تعزيز التعاون بين مسؤولي الأوزون ونظرائهم في مجال الطاقة؛ واستمر في إعطاء الأولوية للمساعدة التقنية والسياساتية للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض لتلبية احتياجاتها الخاصة. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يعكف 27 بلداً على إعداد قوائم جرد لمصارف المواد الخاضعة للرقابة المستعملة أو غير المرغوب فيها ونماذج الأعمال المرتبطة بها.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تُنفذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حالياً خططاً لإدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في 67 بلداً، وخطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب تعديل كيغالي في 22 بلداً، ومشاريع لتعزيز المؤسسات في 14 بلداً، ومشاريع لتدمير انبعاثات الناتج العرضي، مركب الكربون الهيدروكلوري-23، في بلدين اثنين. وقد أمكن الانتهاء بالفعل من ثلاثة من المشاريع الاستثمارية الخمسة الخاصة بمركبات الكربون الهيدروكلورية، وستوفر هذه المشاريع المزيد من المعلومات عن تكاليف خفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية. وتواصل اليونيدو دعم البلدان في مسارها نحو استكمال التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية والخفض التدريجي لمركبات الكربون الهيدروكلورية، مع استمرار الأنشطة التحضيرية لخطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروكلورية بموجب تعديل كيغالي في 35 بلداً ولخطط إدارة التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في تسعة بلدان. وباستخدام نوافذ التمويل الجديدة، حصلت المنظمة على الموافقة على تنفيذ مشاريع تجريبية بشأن كفاءة الطاقة في ثمانية بلدان وقوائم جرد المواد المستنفذة للأوزون في 21 بلداً. وتطبق المنظمة نهج ابتكار النظم في مشاريعها وتستفيد من نوافذ التمويل المتعددة التي يتيحها الصندوق المتعدد الأطراف. وتقف المنظمة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم البلدان العاملة بموجب المادة 5 في قطاعات التصنيع والصيانة والتجميع، وكذلك في المجالات الناشئة ذات الصلة ببروتوكول مونتريال، مثل التبريد المستدام.

=

=

مجموعة البنك الدولي

ساعد البنك الدولي البلدان في تقديم خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي والموافقة عليها في عام 2023. وتشتمل هذه الخطط على جوانب كفاءة الطاقة وإدارة المادة المبردة طيلة دورتها وتتسق مع المساعدة على مستوى المؤسسات في تعظيم المنافع المشتركة للمناخ مع تيسير التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وخلال إعداد خطط التنفيذ لمركبات الكربون الهيدروفلورية بموجب تعديل كيغالي، قدم البنك المساعدة في مجال السياسات إلى البلدان من خلال الأدوات والحلقات الدراسية والمساعدة التقنية لضمان وجود نظام قوي لتخصيص الحصص قبل فترة الامتثال لتعديل كيغالي. وواصل البنك الدولي أيضاً العمل مع العديد من البلدان لتكثيف جهود التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في المرحلة الثانية من أجل تحقيق تخفيضات مستدامة في استهلاك وإنتاج مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية وفقاً لالتزامات كل بلد، مع البدء في الإعداد للمرحلة الثالثة والأخيرة من التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروكلورية فلورية في بلدان أخرى.

السيدة الرئيسة/السيد الرئيس، المندوبون الموقرون،

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لأعضاء اللجنة التنفيذية على دعمهم لدوري كرئيس، ولأمانة الصندوق والوكالات الثنائية والمنفذة على عملهم الدؤوب وتفانيهم في تحقيق أهدافنا المشتركة. وأود أن أشكر زميلتي السيدة آني غابرييل من أستراليا حيث أنها كانت رئيسة أحد اجتماعات اللجنة التنفيذية منذ الاجتماع الأخير للأطراف.

وأود أيضاً أن أشكر الأطراف على التزامها القوي بتنفيذ بروتوكول مونتريال وعلى التوجيهات التي تقدمونها إلى اللجنة التنفيذية.

شكراً لكم.